LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- روسيا تحاول استعادة دور الاتحاد السوفياتي
- مستقبل السلام في ظل حكم اليمين الاسرائيلي
- السلام الاسرائيلي بين «الجيو» و«الايديو»ستراتيجيّة
- تقويم نقدي للسياسات العربية إزاء الهجرة اليهودية الأخيرة
- الحرب الصغيرة + الحرب الكبيرة في مواجهة العدو الاسرائيلي

■ From Geopolitics to Power Politics

■ Minorités et Ethnostratégie en Méditerranée

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

صناعة القرار

العدد الثامن عشر ـ تشرين الأول ١٩٩٦

لعلَّ أطرف تعبير يتداوله المعنيُّون بالشؤون السياسية والادارية، هو «صناعة القرار». فالصناعة، أساساً، يقوم بها صناعيٌّ أو حرفيٌّ يستعمل آلته ليُحوِّل مواداً أوَّلية الى مادة جاهزة للاستعمال والاستهلاك. صانع الجبن يُخمِّر اللبن ويُحوِّله الى جبن، وصانع السيوف يصقل قطعة الحديد ويُشذِّب أطرافها لتصبح سيفاً، واليوم صانعو السيارات يجمعون آلات ميكانيكية وكهربائية والكترونية لإنتاج السيارة.

ماذا نجمع وماذا نُحوِّل وماذا نُخمِّر وماذا نصقل في صناعة القرار، وما هي المواد الأولية المستخدَمة، وما هي آلة الصنع، ومن هو الحرفي الذي يُتقن هذه الصناعة؟

إنَّ المواد الأوَّلية لصناعة القرار، هي المعطيات والتقديرات للأوضاع العامة والخاصة، لا سيما أوضاع الصديق وامكاناته، وتُدرس أوضاع هذه المعطيات وتحلَّل وتصنَّف، ثم تدرس بعدها المسالك المتَّبعة *Courses of action* ويُحلَّل كل مسلك: ما هي حسناته؟ وما هي سيئاته؟ والى أين يؤدي؟ وما هي عواقبه؟ وما هي نتائجه؟ وما هي متطلباته؟ وعلى ضوء المقارنات يقترح الأركان *Staff* الحلول المعقولة، ويختار القائد ببراعته الحل الأفضل والذي يتحوَّل الى قرار القائد أو الرئيس.

هكذا تكون صناعة القرار.

وفي الجيش اللبناني، حيث يسود العمل المؤسَّساتي، تؤخذ القرارات بعد دراسة وبحث ومفاضلة واختيار للحل الأفضل، وتعمل الأركان مجتمعة في منظومة متناسقة، كل حسب اختصاصه، للتحضير للقرار الذي عندما يُتَّخذ ويُنفَّذ وينجح، ينعكس إيجاباً على الجيش وعلى مصلحة البلاد.

هذا هو سر النجاح، عمل دؤوب وتحضيرات لأدق التفاصيل، ينتج عنها قرارات عملانيَّة ولوجستيَّة ومعنويَّة وإداريَّة وماليَّة صائبة، ويتحقق أفضل استغلال واستثمار للوسائل المتوافرة.

متى تنتشر هذه الصناعة؟

العقيد الركن الياس فرحات

مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثامن عشر ـ تشرين الأول ١٩٩٦

روسيا تحاول استعادة دور الاتحاد السوفياتي ..... **العميد الركن سامي ريحانا** ٥

مستقبل السلام في ظل حكم اليمين الاسرائيلي ..... **د. رندة حيدر** ٥٩

السلام الاسرائيلي بين «الجيو» و«الايديو»ستراتيجيّة ..... **د. ميشال سبع** ٧٣

تقويم نقدي للسياسات العربية
إزاء الهجرة اليهودية الأخيرة ..... **د. ميشال نوفل** ١٠١

الحرب الصغيرة + الحرب الكبيرة
في مواجهة العدو الاسرائيلي ١٢٣

روسيا تحاول استعادة دور الاتحاد السوفياتي

العميد الركن سامي ريحانا(*)

الاتحاد السوفياتي السابق، ذلك الجبار العالمي الذي تربع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على عرش قيادة العالم مع الولايات المتحدة الأميركية، تعرض منذ شهر آب ١٩٩١ إلى هزة عنيفة قضت على نظامه الاشتراكي وعالمه الشيوعي ودفعته الى التفكك والشرذمة.

جاءت هذه الأزمة بعد أن أظهر النظام المتبع من قبل العالم الشرقي، بما لا يقبل الشك، عجزه أمام تحديات العصر الحديث لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والحضارية منها، مما دفع بشعوبه إلى التساؤل حول ضرورة الإبقاء على نظام دفعها في طريق الفقر والحرمان والقهر والضغط على الحريات، مقابل عالم غربي يتمتع بالبحبوحة والحرية والانفتاح والسيطرة على العالم.

الحركة التصحيحية التي قامت في آب ١٩٩١، حاول المتشددون من خلالها خاصة في الجيش وجهاز الاستخبارات المركزية، العودة بالاتحاد السوفياتي إلى الزمن الستاليني المتشدد والمنغلق، وربما إلى سياسة الحرب الباردة ونظام العالم ذي الرأسين. لكن هذه الحركة فشلت أمام الدعم العالمي لاصلاحات الرئيسين غورباتشيوف ويلتسين.

(*) رئيس غرفة الأوضاع في القصر الجمهوري حالياً، دكتوراه دولة ودكتوراه حلقة ثالثة من جامعة السوربون، فرنسا، خريج كلية الحرب في بلجيكا (١٩٨١ ـ ١٩٨٣).

وانفرط عقد الجمهوريات السوفياتية وبقيت روسيا الاتحادية تلعب دور الاتحاد السابق رغم تراجع إمكاناتها على الصعيد العالمي.

وحالياً، وبعد أن تعرضت الشعوب الروسية لمختلف أنواع الفقر والحرمان الاقتصادي، وتعرضت الشعوب السوفياتية لحروب أهلية وحركات انفصال، يحاول الرئيس الروسي إعادة جمع الجمهوريات السوفياتية السابقة في حلف بدأ بتوقيع معاهدة اتحاد بين روسيا وبيلاروسيا بهدف التكامل السياسي مع الاحتفاظ بالسيادة[١]. أما مجلس الدوما الروسي، فقد ألغى النص الذي انتهى بموجبه رسمياً الاتحاد السوفياتي السابق في قرار اتخذ بأغلبية ٢٥٠ نائباً مقابل ٢٨ معارضاً وغياب ١٠٢ عن الجلسة. ولم يدع القرار إلى اتخاذ أية اجراءات محددة لإعادة تأسيس الاتحاد، إنما دعا إلى إجراء استفتاء حول تعزيز تدريجي لعرى الوحدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية استناداً إلى استفتاء سابق أجري في ١٧ آذار ١٩٩١ وأيده ٧٦٪ من المواطنين السوفيات[٢].

كل ذلك يدفعنا إلى التساؤل:

هل أن الاتحاد السوفياتي السابق سيعود إلى الظهور من خلال الاتحاد الروسي؟.

وهل أن عوامل القدرة القومية لروسيا تسمح لها بلعب هذا الدور البارز؟.

سنحاول في هذا المقال تحليل المحاولات التي تبذلها روسيا في سبيل لعب هذا الدور على الساحة العالمية.

أولاً ـ الجبار السوفياتي يتفكك

انتهج الرئيس غورباتشيوف، منذ تسلمه الحكم في الاتحاد السوفياتي، سياسة الانفتاح على الخارج ونظام البيروسترويكا، والغلاسنوست أي الشفافية مما دفع بالمتشددين في الجيش وجهاز الاستخبارات إلى محاولة الاطاحة به. حاول المتشددون فعلاً في ١٨ آب ١٩٩١ الاطاحة بالرئيس غورباتشيوف في حركة انقلابية استقطبت الاهتمام الدولي، ورافقها ردود فعل قوية لكل من الولايات المتحدة ودول أوروبا والعالم الغربي تفاوتت بين الذهول والتريث لمعرفة مجرى التطورات، والرفض الصريح وحتى الادانة الشديدة[٣].

هذه المواقف، إضافة إلى مقاومة الحركة التصحيحية في الاطار الداخلي للجمهوريات السوفياتية التي تجلت في قيام بضع مئات من الشبان شبه العزل بحماية

---

(١) السفير، العدد ٧٣٥٣، الأربعاء ٣ نيسان ١٩٩٦، ص ١٤.

(٢) السفير، العدد ٧٣٣٨، السبت ١٦ آذار ١٩٩٦، ص ١٦.

(٣) انظر ملحق رقم ١: ـ ردود فعل الجمهوريات السوفياتية.

الرئيس الروسي بوريس يلتسين، متصدين لقوة الصدم الرئيسية التابعة للاستخبارات، ساهمت في احباط الحركة وفي اعادة الرئيس غورباتشيوف إلى مكانه إنما إلى وقت قصير. فهذه الحركة سرَّعت عملية انهيار العالم الشيوعي والاتحاد السوفياتي وشرذمته واستقلال دوله الواحدة تلو الأخرى.

لقد أساء الانقلابيون تقدير مدى التطور نحو الديمقراطية في العالم السوفياتي ومدى انفتاح هذا العالم على الغرب واستعداد شعوبه للدفاع عن منجزات نظام غورباتشيوف في حقول الديمقراطية والحرية والاقتصاد المنفتح، وبالتالي الرفاهية والبحبوحة. لذلك، بعد استلام يلتسين لمقاليد الحكم في الاتحاد، راحت دوله تنفصل الواحدة تلو الأخرى(٤).

تسلسل الأحداث التي أدت إلى انفراط عقد الجمهوريات السوفياتية

في الثامن عشر من آب ١٩٩١، وللمرة الأولى في التاريخ السوفياتي منذ ثورة ١٩١٧ الكبرى، سجلت محاولة انقلاب عسكرية قامت بها لجنة أطلقت على نفسها اسم «لجنة الدولة لحالة الطوارىء»، معلنة اقصاء الرئيس ميخائيل غورباتشيوف وتكليف نائبه غينيدا دي ياناييف بالسلطات الرئاسية(٥).

رفض الرئيس الروسي بوريس يلتسين الانصياع للانقلابيين وتحصن مع أعضاء حكومته داخل البرلمان الروسي، تدافع عنه حفنة من الشباب لا تتجاوز المئات. وأصدر مرسوماً في ١٩ آب يدعو فيه إلى العصيان المدني معلناً أن مرسوم تسلم ياناييف السلطات الرئاسية غير شرعي، وأحال الانقلابيين أمام القضاء العسكري.

أدانت الانقلاب فوراً تسع جمهورية سوفياتية من أصل ١٥(٦).

وبتاريخ ٢٢ آب أعلن الرئيس غورباتشيوف سيطرته التامة على الوضع وأنه سيعود إلى مباشرة مهامه خلال ٢٤ ساعة. كما أعلن أنه «سيفعل ما بوسعه لتطهير الحزب الشيوعي من القوى الرجعية»(٧).

وهكذا فشل أول انقلاب سوفياتي في التاريخ الشيوعي، بعد أن هز دعائم الاتحاد ودفعه إلى التفكك الذي بدأ بجمهوريات البلطيق الثلاث التي أعلنت فوراً استقلالها وهي أستونيا ولاتفيا وليتوانيا، تبعتها كل من روسيا البيضاء وأوكرانيا وأرمينيا وجورجيا ومولدافيا وطاجكستان وتركمنستان(٨).

---

(٤) انظر ملحق رقم ٢: لائحة الجمهوريات السوفياتية مع قدراتها القومية.
(٥) نداء موجه من «لجنة الدولة» إلى الشعوب السوفياتية بتاريخ ١٨ آب ١٩٩١.
(٦) انظر الملحق رقم ١.
(٧) التلفزيون السوفياتي، عن مؤتمر صحفي للرئيس غورباتشيوف.
(٨) وكالة تاس السوفياتية ٨ تشرين الأول ١٩٩١.

عند هذا الحد، وتسهيلاً لعبور الاتحاد من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد السوق، زادت الدول الغربية مساعداتها له لتمكينه من تجاوز المحنة. وترافقت المساعدات مع دعوات أوروبية لضمه إلى البنك الدولي وإلى الاتحاد الأوروبي الممتد من الأطلسي إلى الأورال. كما استؤنفت المساعدات اليابانية له، ومنحته السعودية قرضاً بـ ١,٥ مليار دولار، وأنشأ المصرف الدولي صندوق دعم للاتحاد بقيمة ٣٠ مليون دولار وأقرت طوكيو مساعدات له بقيمة ٢,٥ مليار دولار(٩).

وضمن إطار التغيير من مفهوم الستار الحديدي، سجل تراجع لتأثير الجيش الشيوعي السوفياتي ولجهاز أمن الدولة وتدخلهما في الحياة السياسية وفي مجرى الأحداث، كما سجلت انقسامات بينهما وعصيان بعض الوحدات السوفياتية لأوامر القيادة الانقلابية(١٠). أخيراً، حل جهاز من الدولة ووزعت صلاحياته على أجهزة عدة(١١).

كما تحولت بعض مؤسسات الجيش الأحمر عن إنتاج السلاح إلى إنتاج المواد الغذائية.

وتتابعت الأحداث والقرارات التي تصب في خانة انهيار الوحدة السوفياتية، وأهمها إعلان عشر جمهوريات من أصل ١٥ استقلالها(١٢)، ومطالبة جمهوريات البلطيق بانسحاب الجيوش السوفياتية من أراضيها قبل نهاية ١٩٩١، واعتماد مفهوم جديد للمعاهدة الاتحادية تقوم على التكامل الاقتصادي وليس على المفاهيم السياسية والعقائدية والأمنية، وقيام نظام فيديرالي تعاضدي، واعتماد النظام الحر، والابتعاد عن الشيوعية وعودة الكنيسة للعب دور في الحياة العامة، واطلاق أسماء تاريخية على

---

(٩) مؤتمر صحافي لوزير خارجية الاتحاد بانكين في ٨ تشرين الأول ١٩٩١.

(١٠) برزت المواقف المترددة للجيش في دعم الانقلاب في المظاهر الآتية:
ـ عدم اتحاد الجيش حول الانقلابيين والتحاق بعض وحداته بحركة يلتسين وعصيان أخرى لأوامر قيادتها العليا.
ـ لواء «الفا» السري التابع للـ «ك. ج. ب.» لم ينفذ الأمر بإلقاء القبض على يلتسين ومساعديه، بل سمح لهم بالدخول إلى مبنى البرلمان المحاصر.
ـ انضمام ٣ وحدات كبرى من الجيش إلى حركة يلتسين وتوجه ٦ ألوية إلى موسكو لتعزيز دفاعه.
ـ تجاهل القوات السوفياتية الأوامر بالتوجه إلى ليتنغراد وبقاؤها على مسافة ٧٠ كلم منها.

(١١) هذه الأجهزة هي:
ـ جهاز مستقل للاستخبارات الأميركية ـ جهاز مشترك بين الجمهوريات لمكافحة التجسس، لجنة دولية للدفاع عن حدود الدولة، القيادة الجماعية لحرس الحدود.
المستند: وكالة رويتر، ١٠ تشرين الأول ١٩٩١.

(١٢) هذه الدول هي: أستونيا ـ لاتفيا ـ ليتوانيا ـ روسيا البيضاء ـ أوكرانيا ـ أرمينيا ـ جورجيا ـ مولدافيا ـ طاجكستان ـ تركمنستان.

بعض المدن كسان بترسبورغ بدلاً من ستالنغراد، وحل الخلايا الحزبية داخل الجيش.

ثانياً ـ المشكلات التي خلقها التشرذم السوفياتي

خلق التشرذم النهائي للاتحاد السوفياتي خارطة جديدة لدول شرق أوروبا، التي وجدت نفسها أمام معضلة كبيرة عرضت للمرة الأولى في تاريخها المعاصر. وتتلخص المعضلة في طريقة الانتقال من النظام الاشتراكي المغلق إلى النظام الرأسمالي واقتصاد السوق، مع كل ما يفرضه ذلك من إعادة تنظيم المجتمع والدولة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وحتى ثقافياً وحضارياً.

فالشعوب الاشتراكية التي كانت قد نظمت أمورها متبعة مبدأ «الدولة تملك كل شيء، لكنها تُؤمِّن كل شيء»، وجدت نفسها في أوضاع جديدة تتطلب اتباع اقتصاد السوق مع كل ما يفرضه من مبادرة فردية كانت قد أمست في عالم النسيان، في عالم معاصر لا يفهم سوى طريقة العرض والطلب في اقتصاده المنفتح والحر.

علاوة على ذلك، خُلقت مشكلات أخرى أمام الدول، تمثلت باقتسام تركة وأملاك الاتحاد بما فيها الجيوش البرية والأساطيل البحرية والجوية وخاصة الأسلحة النووية.

الحدود بين الدول، وانتقال الأشخاص والممتلكات بينها، ومشكلة الأقليات العرقية والدينية، والعلاقات الخارجية والدولية، ومعاهدات الارتباط مع الدول الأخرى لا سيما دول العالم الثالث، والمجابهة العسكرية مع أوروبا الغربية والحلف الأطلسي من خلال حلف وارسو، ومشكلة مصير الأسلحة والانشاءات النووية وغيرها؛ كلها مشكلات اعترضت مسيرة الدول التي انبثقت عن الاتحاد وسنتعرض لها في هذا القسم من المقال.

أ ـ الأسلحة والإنشاءات النووية

«خلال ليل ٢٤ ـ ٢٥/ نيسان/ ١٩٩٦، سجل تسرب طفيف من المفاعل رقم ٣ في محطة تشرنوبيل النووية، مما تسبب في حدوث تلوث تجاوزت نسبته المستويات المسموح بها بنسبة تراوحت بين الضعفين والسبعة»(١٣).

هذا الخبر الذي أوردته وكالة ا ف ب يلخص الأزمة النووية التي خلفها انهيار الاتحاد السوفياتي والتي تتخلص في الأمور التالية:

---

(١٣) وكالة ا. ف. ب تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٩٦.

١ ـ إمكانية انتقال عشرات الآلاف من الأسلحة النووية من الاتحاد السوفياتي مع الخبراء والتكنولوجيا المتطورة نحو بلدان من العالم الثالث، مما يهدد السلام والأمن العالميين.

ولتقدير حجم الخطر هذا نذكر عملية ضبط التهريب النووي بتاريخ ١٠ آب ١٩٩٤ مع رجل أعمال كولومبي في مطار ميونيخ، حيث صودرت منه ١٠ أونصات من البلوتونيوم ٢٣٩ الجاهز للاستعمال. وهذه هي أكبر كمية نووية عالية الاخصاب تم ضبطها مع موزع خاص. وهي تقرب من الكفاية لصنع القنبلة النووية التي تحتاج إلى ١٧ أونصة(١٤).

كما تم التصدي لأعمال تهريب أخرى نفى الروس أن تكون صادرة عن بلادهم في وقت أكد الخبراء أن المؤسسات والمختبرات في روسيا تفتقر إلى التدابير الوقائية الأكثر جوهرية(١٥).

٢ ـ ضبط الأسلحة في دولة كبرى. وهذا ما تحاول روسيا فعله، بهدف تأمين سلامة الرؤوس النووية، من جهة، ومنع امتدادها إلى دول أخرى، من جهة ثانية(١٦).

فحتى عام ١٩٩٤ كانت الأسلحة النووية موزعة على أربع دول كالآتي(١٧):

بيلوروسيا: ـ ٨١ رأساً محمولاً في ٨١ صاروخاً عابراً للقارات.

كازاخستان: ـ ٩٨٠ رأساً نووياً محمولاً في ٩٨ صاروخاً عابراً للقارات و٢٤٠ رأساً محمولاً في ٤٠ قاذفة قنابل (أي ١٢٢٠ رأساً).

أوكرانيا: ـ ١٢٤٠ رأساً نووياً محمولاً في ١٧٦ صاروخاً عابراً للقارات و٣٧٢ رأساً محمولاً في ٤٣ قاذفة قنابل (أي ١٦١٢ رأساً).

روسيا: ـ ٣٩٧٠ رأساً نووياً محمولاً في ٩١٢ صاروخاً و٢٦٥٢ رأساً محمولاً في ٧٨٨ صاروخاً تنطلق من الغواصات و٢٧١ رأساً نووياً محمولاً في ٧٩ قاذفة قنابل (أي ٦٨٩٣ رأساً نووياً).

إن معاهدة «ستات ١» تجمع هذه الأسلحة في الأراضي الروسية، لأن روسيا التي تعهدت تنفيذ كل المعاهدات والاتفاقات الدولية التي عقدها الاتحاد السوفياتي، هي الدولة الوحيدة من بين هذه الدول الأربعة المؤهلة لتطبيق المعاهدة.

٣ ـ التخلص من الرؤوس النووية الفائضة يخلق مشكلة حفظ البلوتونيوم الذي

---

(١٤) كدوك موس ، «أسلحة نووية للبيع»، الديار، العدد ٢١٦٢، الأحد ٨ آب ١٩٩٤ صفحة ٢١.

(١٥) كفروني زينه، «خطر مافيات الأسلحة النووية»، الديار، العدد ٢١٣٩، الجمعة ١٩٩٤/٨/٥، ص ٢١.

(١٦) أحمد نادر، ستراتيجية أميركية جديدة لمنع انتشار الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة، الحياة، العدد ١١٦٧٨، الخميس ١٩٩٥/٢/٩، ص ٥.

(١٧) وكالة أنباء «ساب»، موسكو، أول آذار ١٩٩٤.

يتمتع بحياة طويلة تبلغ ٢٥ ألف سنة[١٨].

٤ ـ صعوبة صيانة العتاد النووي ومنشآت الطاقة النووية في المفاعلات المنتشرة في دول الاتحاد السوفياتي السابق.

ونذكر، على سبيل المثال، حادث تشيرنوبيل حين انفجر عام ١٩٨٦ المفاعل رقم ٤ مما سبب دماراً هائلاً أدى إلى اغلاق المفاعل رقم ٢ أيضاً عام ١٩٩١ والمفاعل رقم ١ عام ١٩٩٦ والمفاعل رقم ٣ بحلول عام ٢٠٠٠. إنما، هل ستبقى هذه التقديرات في مكانها مع التسرب الاشعاعي الجديد في المحطة النووية والذي وقع عشية الذكرى العاشرة للحادث الأول واعتبر الأخطر في تاريخ الصناعة النووية المدنية؟ أم أنه سيعجل في اقفال المحطة نهائياً؟.

ب ـ الفراغ الأمني في شرق أوروبا

مما لا شك فيه أن غياب الجبار السوفياتي، خلق في شرق أوروبا فراغاً أمنياً كان يقوم بملئه من خلال حلف وارسو وتواجد قواته الفعلي على أرض الدول الدائرة في فلكه. لقد سادت أوروبا، منذ الخمسينات، أجواء الصراع العسكري والايديولوجي بين الولايات المتحدة والدول الغربية، حول مجابهة وارسو عسكرياً، واعتادت مدارس الحرب العليا في هذه الدول بناء فرضيات المناورات العامة لقواتها استناداً للعداء المستحكم بين هذا الحلف وحلف شمال الأطلسي.

كل هذا الواقع زال مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع التهديد الستراتيجي لحلف وارسو. لكن الوضع الجديد خلق واقعاً تُرجم بالفراغ الأمني في شرق أوروبا. ففي ٢ آب ١٩٩٤، غادر آخر القطارات العسكرية الروسية منطقة البلطيق أي دول أستونيا ولاتفيا من غير ضجة بعد ٥٤ سنة على وجود هذه القوات فيها. وقبل ذلك، أبحرت آخر القطع الروسية منسحبة من تالين. عن هذا الانسحاب، صرّح رئيس وزراء استونيا «فارت لار» بما يلي[١٩]:

«يبدو أن الانسحاب يمثل حدثاً حزيناً لروسيا. أما بالنسبة لنا فهو حدث سعيد».

وقُرعت الأجراس في الكنائس، وأُطلقت الأسهم النارية وأُقيمت الحفلات الموسيقية في كل أنحاء دول البلطيق إحتفالاً بهذا الحدث التاريخي.

أما برلين، التي دخلها الجيش الأحمر قبل ٤٩ عاماً تحت قصف المدافع وقذائف الطيران والقتال بالسلاح الأبيض من بيت إلى بيت، فقد غادرتها القوات الروسية، بعد

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مقال بعنوان «العالم اليوم في ظل تراجع فعالية الامم المتحدة»، الدفاع الوطني، العدد ١٣، تموز ١٩٩٥، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٩) وكالة رويتر، ٢ آب ١٩٩٤.

أن تغيّر اسمها من الجيش الأحمر إلى الجيش الروسي خلال آب ١٩٩٤[٢٠]. وفي الوقت الذي أشار فيه بيان الحكومة الألمانية إلى «مغادرة الجيش الروسي للأراضي الألمانية بعزة وكرامة»، فإن الفتور الشعبي رافق الانسحاب بسبب الحملة الاعلامية والتصريحات السياسية للمسؤولين الألمان. كما عكس تصريح للمستشار هيلموت كول، بقوله «انسحاب الروس... من كان يتصور حدوث ذلك قبل سنوات»، مدى أهمية الحدث ومدى مفاجأته للعالم الغربي.

ومع انسحاب آخر وحدة، قدّر عددها بـ ١٨٠٠ عسكري، أصدرت قيادة الشرطة الألمانية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٩٤ «الأمر رقم واحد» الذي ينص على اتخاذ أعلى درجات اليقظة والحذر لحماية الجنود الروس أثناء انسحابهم من برلين[٢١]. هذا الأمر يعكس بصورة واضحة غياب المرجعية الأمنية الروسية من منطقة الحدود بين أوروبا الغربية والشرقية وخاصة ألمانيا. وقد خلق هذا الغياب فراغاً في المرجعية الأمنية انعكس على أوضاع دول أوروبا الشرقية التي شهدت تغييرات كبرى، نذكر منها:

ـ الحرب اليوغوسلافية التي أدت إلى تقسيم البلاد.

ـ تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، تشيكيا وسلوفاكيا.

ـ زوال خطر المجابهة العسكرية عن دول أوروبا الشرقية. وتُرجم ذلك بالتراخي الأمني داخل قوات حلف شمال الأطلسي الذي حاول التمدد شرقاً لضم الدول الأوروبية الشرقية التي كانت تابعة سابقاً للاتحاد السوفياتي.

ـ مشاركة روسيا في عمليات حفظ الأمن تحت علم الأمم المتحدة.

هذا الفراغ الأمني والسياسي، تُرجم بتأكيد الرئيس كلينتون في ٥ تموز ١٩٩٤ على أن واشنطن لن تعترف بأي محاولة تقوم بها روسيا في المستقبل لإحياء نفوذها في أوروبا الشرقية. ومما قاله كلينتون: «لا نعترف بمفهوم مناطق النفوذ»[٢٢]. بالمقابل أعلنت وزارة الدفاع الأميركية من واشنطن أنها أوقفت تصويب صواريخها النووية الستراتيجية البرية والبحرية على أهداف في الاتحاد السوفياتي[٢٣]. كما وقّع مدير مكتب التحقيقات الفديرالي الأميركي لويس فريه على بروتوكول للتعاون الأميركي

---

(٢٠) كان عديد القوات السوفياتية على الأراضي الألمانية ٥٥٠ ألفاً، انسحبوا جميعهم مع عائلاتهم والآليات الآتية: ٤٢٠٩ دبابات، ٨٢٠٨ سيارات مدرعة، ٣٦٨٢ مدفعاً، و٦٩١ طائرة مقاتلة.

(٢١) أبو حمد غسان، «الجيش الأحمر يغادر ألمانيا من دون هيبته القديمة»، السفير، العدد ٦٨٧٠، الأربعاء ٨/٣١/ ١٩٩٤، ص ١٢.

(٢٢) وكالة رويتر، الثلاثاء ٥ تموز ١٩٩٤.

(٢٣) وكالة رويتر، آخر شهر أيار ١٩٩٤.

الروسي في ميدان محاربة المافيا الروسية التي باتت نشطة بقوة، وفتح بموجبه مكتباً تابعاً للـ«إف. بي. آي» في العاصمة الروسية مباشرة(٢٤).

وهكذا ظهر أن الأمن الروسي أصبح في وضع دقيق وصعب، ليس فقط في دول شرق أوروبا التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي السابق، إنما أيضاً في محاربة المافيات الروسية الناشطة مع الغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة في تهريب المواد المشعة وربما أسلحة الدمار الشامل. وهذا ما دفع برئيس وزراء فرنسا جوبيه للتصريح بأن «فرنسا وأوروبا لا تعترفان بحق الفيتو الروسي حول ما يجري في أوروبا الوسطى والشرقية»(٢٥).

ترافق ذلك مع توقيع الرئيس يلتسين أمراً بخفض القوات العسكرية إلى النصف أي إلى أقل من مليون عسكري، رغم معارضة وزير الدفاع بافيل غراتشيف، وذلك لأسباب اقتصادية(٢٦).

ج ـ الحروب الأهلية وحركات الانفصال

نقلت وكالة الصحافة الفرنسية في أوائل شهر كانون الأول ١٩٩٤ الآتي:

«طالبت روسيا بتعديل معاهدة القوات التقليدية في أوروبا الموقعة في العام ١٩٩٠، وإلا اضطرت إلى تجاوزها لمواجهة التهديد الحقيقي للمصالح الروسية المرتبطة بنمو قومية عدائية وتطرف إسلامي في عدد من الدول، بينها دول في الخارج القريب»(٢٧).

يعكس هذا القول واقع الوضع في دول الاتحاد السوفياتي بعد انهياره. فبعد أن كانت روسيا تسيطر فعلاً على دول الاتحاد ومع انفراط عقد هذه الدول ونيلها للاستقلال، راحت النوايا العدائية لروسيا تظهر. كما ساد البعض من هذه الدول حروب أهلية وحركات انفصال، أبرزها حركة جوهر دودايف في الشيشان والتي تُوِّجت بمقتله في النصف الأول من شهر نيسان ١٩٩٦ بدون أن تنتهي مشكلة المطالب القومية للشعب الشيشاني الراغب بالاستقلال عن الاتحاد الروسي.

ولم تقتصر مشكلات الانفصال والحروب الأهلية على جمهورية الشيشان، إنما عمت قسماً كبيراً من الجمهوريات السوفياتية. ففي روسيا حتى، وبتاريخ ٨/٢١/ ١٩٩٤، وبعد مرور عام على صدور المرسوم الرئاسي الرقم ١٤٠٠ الذي حل موجبه يلتسين البرلمان الذي كان يرأسه رسلان حسبولاتوف، حدثت أزمة سياسية أدت إلى

---

(٢٤) وكالة رويتر، الثلاثاء ٥ تموز ١٩٩٤.

(٢٥) Le point; no. 1126, 16 avril 1994, P.32.

(٢٦) السفير، العدد ٦٩١٦، الاثنين ١٠/٢٤/١٩٩٦، ص ١٥.

(٢٧) وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٩٤.

انطلاق انتفاضة عنيفة أوصلت البلاد إلى مشارف الحرب الأهلية وقامت المعارضة خلالها بتنظيم تظاهرات احياء للمناسبة اضطرت يلتسين إلى العودة من إجازة على البحر الأسود وإلغاء زيارتين له إلى بريطانيا والولايات المتحدة(٢٨).

وظهر الخلاف الروسي الداخلي إلى العيان عند افتتاح البرلمان أعماله في ٢٥ كانون الأول ١٩٩٤، وسط أجواء معادية ليلتسين ولحكومته، وصلت إلى حد مطالبة أحد النواب الشيوعيين بتشكيل لجنة لبحث حالة الرئيس الصحية لأنه، كما قال: «من الواضح أنه عاجز عن الحكم بسبب ادمانه الكحول» وذهب رئيس الحزب الشيوعي غينادي زيوغانوف إلى أبعد من ذلك بمقارنته الوضع بوضع روسيا في عام ١٩١٧ «لأن الرئيس لم يعد يحكم، والحكومة لا تخضع لأي سيطرة، والبرلمان عاجز عن اتباع القرارات التي أصدرها بنفسه»(٢٩).

والصراع السياسي داخل روسيا فجره تعثر القوات الروسية في الشيشان، مما دفع بالجنرالات للضغط على يلتسين لإقالة وزير الدفاع بافيل غراتشيف مع بداية عام ١٩٩٥. ويظهر التقييم السلبي للجيش الروسي، بشكل خاص، في تقارير وكالة الأمن الدفاعي الأميركية التي تؤكد على وجود نواقص وعيوب خطيرة فيه. فقد أكدت هذه التقارير أن القيادة الروسية أرسلت إلى الشيشان قوات لا يعتمد عليها من الناحية السياسية، بهدف أبعادها عن البلاد. وتذهب التقارير إلى أن حوادث عصيان القادة العسكريين تنفيذ الأوامر بمهاجمة الشيشان متعددة، وقد أدت إلى إقالة جنرال روسي من منصبه(٣٠).

ولضعف أداء القوات الروسية في الشيشان أسباب عديدة، ليس أقلها النزاعات السياسية بين قادة وزارة الدفاع، وفقر تمويل القوات المهاجمة، وانحطاط الروح المعنوية بين الجنود الروس وقوة المقاومة الشيشانية المدفوعة بحقد متأصل ضد روسيا(٣١).

وتساءلت صحيفة الواشنطن بوست «لماذا يعجز يلتسين عن مواجهة المشكلة الشيشانية التي تُعتبر مشكلة داخلية، وحرباً لإخضاع إقليم منشق عن الاتحاد الروسي»(٣٢). فرغم عدم اعتراف أية دولة بالاستقلال الشيشاني، ورغم أن الأمم المتحدة ودول الغرب اعتبرت حربها مشكلة روسية داخلية ورغم تأكيد وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف ان «الشيشان ليست أفغانستان لأنها جزء من

---

(٢٨) وكالة رويتر، ٢١ أيلول ١٩٩٤.

(٢٩) السفير، العدد ٦٩٠١، الخميس ١٩٩٤/١٢/٦، ص ١٢.

(٣٠) مجلة الكفاح العربي، العدد ٨٥٩، ١٦ كانون الأول ١٩٩٥، ص ٢٨.

(٣١) GELIE Philippe, «Tant qu'il y aura des vivants», le Figaro; 15698, mardi 7 février 1995, P.5.

(٣٢) صحيفة الواشنطن بوست، الثلاثاء ١٩٩٥/١٠/١٠.

روسيا الاتحادية»[٣٣]، فإن الحرب إستمرَّت لسنوات عدة مما يجعل من المنطقي التساؤل عن مدى قوة روابط الاتحاد الروسي.

ورغم أن أزمة الشيشان شكلت أبرز صورة للحروب الداخلية والانفصالية، فإن أزمات أخرى جاءت لتزيد الصورة الداخلية المهزوزة وضوحاً، ونذكر منها:

١ ـ الوضع الأمني في آسيا الوسطى

إن الحزام الذي يطوق الخاصرة الروسية من الجنوب، ويضم كل من أفغانستان وأوزبكستان وطاجكستان وأذربيجان وكازاخستان، يهدد الأمن الروسي مما أدى إلى تصنيفه كمجال حيوي وثيق الصلة بروسيا.

أما الولايات المتحدة التي كانت تعارض سيطرة الاتحاد السوفياتي السابق على أفغانستان لأنه يشكل قوة عظمى تهدد مصالحها، فيبدو أنها لم تعد تعارض امتداد النفوذ الروسي إلى هذه الجهة من آسيا الوسطى. وهكذا انتشرت الجيوش الروسية بكثافة في هذه المنطقة، خاصة في أربع جمهوريات هي طاجكستان وأذربيجان وجورجيا ومولدافيا. كما أبلغت موسكو كازاخستان أنها تريد الحصول على ٢٠٪ من ايرادات اتفاقها مع شركة النفط الأميركية «شيفرون»[٣٤].

كتب جيرينوفسكي، مقترحاً خطة ستراتيجية دقيقة لاعادة سيطرة روسيا على باقي الجمهوريات، ما يلي[٣٥]:

«امتناع روسيا عن تقديم المساعدات الاقتصادية إليها.

العمل على تفجير الحروب بين الشعوب المجاورة لجعلها تتوسل للانضمام إلى روسيا كمقاطعات».

ولم تنتظر روسيا حصولها على التفويض الدولي للوجود العسكري في الجمهوريات المجاورة، بل استغلت نداء شيفاردنادزه لروسيا بتاريخ ١٩ شباط ١٩٩٤، لإرسال قوات للفصل بين القوات الحكومية وقوات الانفصاليين في اقليم ابخازيا وانهاء الحرب الأهلية. وذهبت إلى أبعد من ذلك عندما أقامت ٣ قواعد عسكرية في كل من جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، تضم ٢٣ ألف مقاتل مهمتهم حماية المنطقة من الخطر الايراني والتركي[٣٦].

---

(٣٣) CHIKOF Irina de; Moscou; «La Tchechenie sera nettoyé», le Figaro, 15698, mardi 7 février 1995, P.5.

(٣٤) الشراع، العدد ٦١٩، آذار ١٩٩٤، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣٥) فلاديمير جيرينوفسكي، الوثيقة الأخيرة نحو الجنوب.

(٣٦) صبرا حسن، «أيام يلتسين الأخيرة»، الشراع، العدد ٦١٩، ١٤ آذار ١٩٩٤، ص ٣٥ ـ ٣٨.

٢ ـ الخلاف الروسي الأوكراني

محور هذا الخلاف ملكية أسطول البحر الأسود. فبعد فشل المفاوضات في كييف خلال شهر نيسان ١٩٩٤ حول هذا الموضوع، قامت وحدات أوكرانية بهجوم بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٩٤ على قاعدة بحرية روسية في ميناء أوديسا، وألحقتها بالجيش الأوكراني معتقلة بعض الضباط الروس(٣٧).

وكان أسطول البحر الأسود يشتمل على ٣٠٠ سفينة من ضمنها ٤٥ فرقاطة و١٥ غواصة، ويخضع نظرياً للقيادة المشتركة لروسيا وأوكرانيا. لكن البلدين لم يتوصلا إلى اتفاق على مستقبله، مما أدى إلى تهديد القائد الروسي للأسطول الأميرال أدوار بالتين بالسيطرة عليه بكامله والإبحار به إلى أوديسا لاحتلالها بالقوة(٣٨).

وهكذا، ومع استقلال أوكرانيا، فقدت روسيا مرافئها في شبه جزيرة القرم، مما دفع بنائب رئيس وزراء القرم سوباروف لاتهام أوكرانيا بمحاولة عزل شبه الجزيرة عن روسيا(٣٩).

٣ ـ تردي الأوضاع في طاجكستان

في شهر آذار ١٩٩٤، بعد اغتيال معين شاه نزار شويف نائب رئيس وزراء طاجكستان، عمدت روسيا إلى مساعدة القيادة الطاجيكية بزعامة إمام علي رحمانوف رئيس البرلمان لضبط الوضع، إثر الاشتباكات الواسعة النطاق مع المعارضة. وهذا ما أدى إلى انتقال قيادة المعارضة، بزعامة حزب النهضة الإسلامية، إلى أفغانستان وايران ومواصلة عملياتها عبر الحدود مع القوات الروسية مباشرة.

أما الولايات المتحدة، فقد عارضت اقتراحاً للجنرال بوريس بيانكوف قائد القوات الروسية في طاجكستان، بتاريخ ١٥ آذار ١٩٩٤، لمنح قواته غطاء دولياً عبر مشاركة وحدات من البلدان القريبة منها، لأن الموافقة على الاقتراح تعني الاقرار رسمياً لروسيا بدور أساسي في آسيا الوسطى واستمرار وجودها فيها بتمويل دولي(٤٠).

٤ ـ وضع أذربيجان

وفي أذربيجان، وصلت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية بعد عصيان قوات البوليس

---

(٣٧) وكالة رويتر، الثلاثاء ١٢ نيسان ١٩٩٤.

(٣٨) السفير، العدد ٦٧٥٦، الخميس في ١٤ نيسان ١٩٩٤، ص ١٨.

(٣٩) Le point, n. 1126 - samedi 16 avril 1994, P.14, 15.

(٤٠) الماشطة جلال، «موسكو أكدت أنها لن تسحب قواتها من طاجكستان»، الحياة، العدد ١١٣٥١، الأربعاء ١٦ آذار ١٩٩٤، ص ٨.

الخاصة الموالية لوزير الداخلية دياڤادوف الذي أقيل في ١٥ آذار ١٩٩٥ بسبب تنظيمه عمليات تهريب النحاس عبر حدود أرمينيا، مما أدى إلى اطلاق دبابات الرئيس عالييف لضبط الوضع(٤١).

وبالفعل، وخلال شهر تشرين الأول ١٩٩٤، وقعت محاولة انقلاب في البلاد فيما كان الرئيس عالييف في زيارة للولايات المتحدة، فاتّهم روسيا بتحضيرها لوضع يدها على أذربيجان. وهكذا ظهر جلياً بأن منطقة القوقاز المجاورة للشيشان ما زالت منطقة اهتزاز أمني وسياسي.

٥ ـ وضع كازاخستان

وفي كازاخستان، نعى الرئيس نور سلطان نزاربابيف رابطة الدول المستقلة مسلماً بفشلها في تأمين حد مقبول بين الدول الأعضاء، ودعا إلى اتحاد أورو ـ آسيوي بين بلاده وروسيا يكون مفتوحاً أمام الجمهوريات السوفياتية السابقة التي تقبل بإقامة حكومة فوق قومية تتولى الشؤون الاقتصادية والدفاعية والخارجية للأعضاء.

وجاء ذلك خلال زيارته لروسيا في الأسبوع الأخير من آذار ١٩٩٤، وبعد ظهور بوادر الوهن الاقتصادي في كتلة البلدان الشيوعية السابقة، وبعد فشل المفاوضات بين البلدين في التوصل لاتفاق بشأن قاعدة بايكونور الفضائية وبشأن تدمير الأسلحة النووية في كازاخستان(٤٢).

٦ ـ أوكرانيا

أوكرانيا أيضاً عاشت بعد تفكك الاتحاد أوضاعاً غير مستقرة أسوة بباقي الجمهوريات. وأبرز مصاعبها كان الوضع المتفجر في جزيرة القرم التي تحاول العودة إلى الحضن الروسي. ومن المصاعب أيضاً نذكر النزاع المستمر مع روسيا حول اقتسام اسطول البحر الأسود، وقضية السلاح النووي ومصانعه المنتشرة على الأرض الأوكرانية، والوضع الاقتصادي المتدهور حيث ارتفعت نسبة التضخم بشكل مخيف، خاصة بعد الانفصال عن الروبل الروسي والكساد الذي ضرب مصانعها التي كانت تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني(٤٣).

كل ذلك أدى إلى عودة الشيوعيين بقوة إلى البرلمان الأوكراني خلال انتخابات

---

(٤١) MANDEVILLE Laure, «L'Azerbidjan au bord de la guerre civile», le Figaro, 15731, vendredi 17/ 3/1995, P.5.

(٤٢) السفير، العدد ٦٧٤٤، الأربعاء ١٩٩٤/٣/٣٠، ص ١٤.

(٤٣) LE COMTE, Bernard, «Ukraine, les illusions perdues», L'Express, n 2229, 31 mars 1994, P.12.

نيسان ١٩٩٤[٤٤].

يضاف إلى ذلك المشكلات العرقية التي سببها الانفصال عن روسيا، مع وجود نسبة ٢٠٪ من أصل روسي من مجموع السكان البالغ ٥٣,٣٠ مليون نسمة ومطالبتهم بالعودة إلى الاتحاد مع روسيا[٤٥].

٧ ـ جورجيا

وفي جورجيا، تأزم الوضع السياسي والأمني بعد طرد القوات الحكومية من أبخازيا، وسيطرة أنصار غمساخورديا عليها، وإجرائها عمليات عسكرية ناجحة في ايميريتيا وغوريا مما أدى إلى تدخل القوات الروسية ودحر قوات غمساخورديا الذي لقي مصرعه في ظروف غامضة. وجاء التدخل الروسي لصالح شيفاردنادزه إثر قمة يلتسين ـ بوش التي عقدت في هلسنكي وأدت إلى انتساب جورجيا إلى منظمة الأمم المتحدة.

٨ ـ أرمينيا وأذربيجان

سُجِّل صراع طويل بين أرمينيا وأذربيجان، اعتُبر أول نزاع مسلح شهده الاتحاد السوفياتي السابق وأطول الحروب المندلعة على أراضيه وأكثرها دموية.

هذا الصراع أدى إلى اعتراف أذربيجان في أوائل عام ١٩٩٤ بشبه استقلال لجمهورية كاراباخ ذات الغالبية الأرمنية.

كماأدى أيضاً إلى خسارة أذربيجان حوالى ٢٠٪ من قطعان مواشيها وحوالى ٤٠٪ من المراعي الصيفية وشبكتين كبيرتين للري. هذا علاوة على استقبالها ما يقارب المليون ونصف مليون لاجىء من كاراباخ على أراضيها.

ونتيجة لهذا الصراع، فشلت أذربيجان في توقيع اتفاق نفطي لتصدير نفطها إلى الدول الغربية كان الرئيس علييف سيوقعه في شباط ١٩٩٤[٤٦].

د ـ الصعوبات الاقتصادية

بعد انهيار الدولة العظمى وتفككها، برزت مشكلة اجتماعية ـ اقتصادية ـ معيشية لم تكن مطروحة سابقاً، وذلك من خلال مظهرين:

ـ اقتصاد الدول الاشتراكية المتدهور.

---

(٤٤) رزق عفيف، «انتخابات الرئاسة في أوكرانيا»، النهار، العدد ١٨٨٧٦، السبت ٩ تموز ١٩٩٤، ص ٩.

(٤٥) وكالة ساب الروسية، ١٩٩٤/٣/٢٧.

(٤٦) الديار، العدد ٢١٨٤، الاثنين ١٩٩٤/٩/١٩، ص ١٥.

ـ صعوبة تأمين الحد الأدنى اللائق لمعيشة العائلات.

لقد قضى التغيير على مقومات عدة اجتماعية ومعيشية لدى الشعب الروسي، مما أدى إلى اختلال طبقي واضح. فالبلاد أصبحت تعيش بنمطين، نمط أوروبي اختاره الأثرياء الجدد، ونمط افريقي يتميز بالفقر والتشرد والتسول لقسم كبير من السكان الذين كانوا يعتمدون على الدولة الاشتراكية في تأمين المسكن والعمل والطبابة وغير ذلك من الاحتياجات الحياتية.

ففي روسيا التي بدأت تطبق اقتصاد السوق المأخوذ عن الغرب من دون تأمين مستلزمات هذا الاقتصاد، لم يعد للناس ضمانات سوى المال، لذلك، اختار بعض الذين لا يتوفر لديهم المال طريق الانحراف بما فيها السرقة والتسول وحتى الجريمة. والمسؤولون في روسيا وغيرها من الدول الاشتراكية التي انبثقت عن الاتحاد، لا يستغربون هذه الظاهرة، بل يعتبرونها صورة قاتمة لمرحلة تشهد فيها البلاد حركة انتقال من نظام سياسي واجتماعي مغلق إلى نظام المبادرة والرأسمالية، وذلك بانتظار تنفيذ برنامج اصلاحي شامل تعده الدول حالياً.

وعلى الصعيد الاقتصادي العام، شهدت البلاد حالة من الفوضى على المستويات الاقتصادية والأمنية، وذلك بسبب تحول قسم كبير من القطاع الصناعي والتجاري والإنتاجي (٣٠٪ تقريباً) إلى القطاع الخاص من دون تحضير مسبق[٤٧]. أما الفساد الاداري والرشوة فيعتبرها الكثيرون حالة طبيعية في ظل الظروف الانتقالية التي تشهدها البلاد.

وفي حين أغرقت البضائع الغربية الاستهلاكية الأسواق الروسية، بلغ الحد الأدنى للأجور في بداية عام ١٩٩٥ حوالى ٢٠٠ ألف روبل، وهو مبلغ قليل جداً. وأدى ذلك إلى تضخم اقتصادي انعكس على أسعار الأراضي والشقق السكنية وحتى على البضائع العادية.

أمام هذه الصعوبات، عمدت روسيا إلى التوقيع مع المصارف الأجنبية على اتفاق لتأجيل سداد ٤٦ مليار دولار من الديون الخارجية[٤٨]. في الوقت نفسه صدرت مواقف للرئيس الروسي ولمسؤولين آخرين دعت إلى التكامل الاقتصادي والعسكري مع دول المجموعة المستقلة الاثنتي عشرة، كما أعلن رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين في أيلول ١٩٩٤ عن نية حكومته خفض الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية، وتقديم حوافز أخرى لتشجيعها على الاستثمار في روسيا بهدف

(٤٧) السفير، العدد ٦٧٩٩، الاربعاء ٨ حزيران، ١٩٩٤، ص ١١.

(٤٨) السفير، العدد ٦٩٠١، الخميس ٦ تشرين الأول ١٩٩٤، ص ١٢.

دعم اقتصادها المتداعي[٤٩].

في الوقت نفسه، صرّح رئيس لجنة الدولة للإنتاج الحربي في روسيا فيكتور غلوخيخ أن صادرات الأسلحة ارتفعت عام ١٩٩٣ بنسبة ١١,٧٪ فبلغت ٢١,٥ مليار دولار، رغم أنه لم يُصدَّر سوى ٥,٢٪ من الإنتاج. هذا مع خسارة روسيا لسوق الأسلحة في منطقة البلطيق بسبب تحوّل دولها للاستيراد من إسرائيل.

كما اتخذت تدابير عاجلة لمعالجة الأزمة الاقتصادية نذكر منها تشجيع الاستثمارات الأجنبية في روسيا. فقد أعلن الرئيس يلتسين أثناء اجتماعه مع المشاركين الأجانب في الجلسة التأسيسية للاستثمارات الأجنبية في أوائل حزيران من عام ١٩٩٤، أن مقولة المخاطر السياسية التي تتربص بهذه الاستثمارات في روسيا قد تخطّاها الزمن. كما أكد رئيس الحكومة أن حكومته ستطرح اعتباراً من الشهر ذاته عشرات المشاريع في الصناعة الثقيلة والخفيفة وقطاعات الانتاج الحربي التي تتحول إلى إنتاج مدني[٥٠].

بالإطار نفسه، وقّع الرئيس يلتسين بتاريخ ٢٤ حزيران من السنة نفسها مع زعماء الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اتفاق شراكة يفتح الطريق أمام إقامة منطقة حرة حوالى العام ٢٠٠٠، وذلك منعاً لقيام حرب اقتصادية باردة بين الجانبين[٥١]. ويسمح الاتفاق بدخول منتجات روسية إلى الأسواق الأوروبية بشكل واسع، ويشجع الاستثمارات الأوروبية في روسيا.

وداخل اتحاد الدول المستقلة، عُقدت أيضاً اتفاقات لتحسين الصورة الاقتصادية لها، لا سيما وأن الروابط الاقتصادية بين الجمهوريات كانت قد انقطعت منذ انهيار الدولة المُوحَّدة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة. لذلك دعت روسيا إلى إنشاء «لجنة اقتصادية دولية» تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء وتتوزع الأصوات فيها وفقاً للقوة الاقتصادية لكل بلد عضو[٥٢].

بالمقابل، برزت في روسيا فئة جديدة من المتمولين الكبار الذين أثرَوا خلال الحكم الاشتراكي واضعين أموالهم في مصارف خارج البلاد. ومع تراجع الاقتصاد الروسي وتفشي البطالة والتضخم النقدي وتكاثر التعديات والسرقات، راح هؤلاء يخشون على ثرواتهم مما دفع إلى إنشاء شركة مغفلة تعرض على الأغنياء منحهم جنسية جديدة غير روسية مقابل مبلغ ١٥٠ ألف دولار. وصرحت إحدى مديرات الشركة أنها تتلقى

---

(٤٩) وكالة رويتر، الأربعاء ٢١ أيلول ١٩٩٤.

(٥٠) الديار، العدد ٢١٠٦، السبت ٣ حزيران ١٩٩٤، ص ٢١.

(٥١) السفير، العدد ٦٨١٣، السبت ٢٥ حزيران ١٩٩٤، ص ١٨.

(٥٢) اندرييف نيكولاي، «لجنة اقتصادية قراراتها ملزمة»، الحياة العدد ١١٥٢٨، السبت ١٠ أيلول ١٩٩٤، ص ٨.

بين خمسة عشر طلباً إلى عشرين طلباً كل أسبوع(٥٣).

أخيراً، بلغ التراجع الاقتصادي حداً تراجعت معه حتى أسعار الشقق والأراضي، وذلك لرفض أصحاب الأموال كل استثمار في البلاد خاصة بعد عودة الشيوعيين خلال الانتخابات النيابية في كانون الأول ١٩٩٥. وهذا الخوف قد يدفع هؤلاء إلى «إعادة أموالهم مجدداً إلى خارج روسيا وخاصة إلى سويسرا، حتى ولو اضطروا إلى بيع شققهم وأراضيهم بأسعار منخفضة جداً» كما يؤكد الكسندر سافنكو(٥٤).

كل هذه المصاعب تجعل الاقتصاد الروسي في وضع حرج جداً إذا لم تتلقَّ الدولة مساعدات خارجية، خاصة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان.

هـ ـ المشكلات العرقية والعقائدية والدينية

أعاد انهيار الاتحاد السوفياتي العامل الديني خاصة الأورثوذكسي، إلى واجهة الأحداث في روسيا، فبدأ رجال الدين وعلى رأسهم بطريرك موسكو وسائر روسيا الكسي الثاني، لعب دور بارز في أحداث البلاد، دور كانت الشيوعية قد منعتهم من لعبه رغم درجة التديّن الكبرى التي أظهرها المجتمع الروسي منذ أيام القياصرة. ومن المتوقع أن يستمر دور رجال الدين في التصاعد لاسيما وسط المشكلات الكبرى التي تتعرض لها البلاد.

علاوة على ذلك، خلقت عودة الدين إلى الساحة مشكلات لم تكن ممكنة خلال العهد الاشتراكي. وأولى هذه المشكلات يعكسها الصراع الروسي الشيشاني. فسلسلة جبال القوقاز تجمع شعوباً ذات أعراق مختلفة، لا هي آسيوية محض ولا هي أوروبية صافية، في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا والشيشان، تعود في أصولها التاريخية إلى المنغولية والتترية والشركسية والفارسية من خلال اتنيات كان يجمعها في السابق الولاء للجبار السوفياتي. لكن انهياره سبب تشرذمها وتشتتها وحتى صراعها العسكري.

ويهدف الشيشانيون إلى اعلان دولة إسلامية والاستقلال عن روسيا التي يرون فيها العدو اللدود عرقياً ودينياً. هذا الشعور الذي بقي مكبوتاً طيلة العهود الاشتراكية، عاد للظهور مع انهيار منظومته. والتاريخ الشيشاني حافل بالمواقف ضد روسيا، فخلال الحرب الروسية ـ العثمانية، إنحاز أهلها لاسطنبول ضد موسكو، وغداة الثورة

---

(٥٣) LASSERE Isabelle, «Russie, une seconde vie pour 150,000 dollars», le Figaro, 16097, lundi 20 mai1996, P.32.

(٥٤) LASSERE, Idem; P.32.

البولشفية حاولوا الانفصال التام عن النظام السوفياتي المتضعضع. وحتى خلال الحرب العالمية الثانية إنحازوا لجانب الألمان عندما اجتازت جيوشهم جبال القوقاز مما دفع بستالين إلى معاقبتهم ونفي مئات الألوف منهم إلى آسيا الوسطى وسيبيريا. وهكذا اعتُبرت الشيشان المركز التاريخي لنضال شعوب القوقاز الشمالي الإسلامية ضد روسيا الامبراطورية.

وخطورة هذا الصراع أنه يظهر وكأنه مجابهة بين روسيا والمسلمين فيها والذين يبلغ عددهم حوالى خمسين مليون نسمة يعيش نصفهم في الجمهورية الروسية. هذا علاوة على أن تيارات استنكار لهذه الحرب بدأت تظهر في العالم الإسلامي بدءاً بأندونيسيا، أكبر دولة إسلامية في العالم، إلى قبرص التركية فالسعودية وداغستان وبلاد الشركس وجمهورية ادبغ(٥٥).

وضمن هذا الاطار، عُلم أن دوداييف وجه أنظاره صوب البلاد العربية وقام في أيار ١٩٩٤ بزيارة إلى لبنان مع بعض وزرائه لا سيما المعنيين بالأمور الدينية. ورغم رفض الحكومة اللبنانية استقباله، اتصل بزعماء المسلمين في لبنان(٥٦).

وهكذا يظهر أن روسيا تواجه، ليس فقط المعارضين الشيشان، إنما ربما الإسلام الدولي المتشدد. والأزمة الشيشانية هي مثال للمشكلات التي تتعرض لها الوحدة الروسية عرقياً ودينياً وحتى إتنياً. ومن هذه المشكلات نذكر أيضاً، يقظة القوميات في الجمهوريات السوفياتية السابقة، كما داخل الاتحاد الروسي الحالي. فقد ورثت روسيا إرثاً ثقيلاً متمثلاً بأمرين:

الأول: وجود أكثر من سبعين وحدة إدارية شبه مستقلة داخل الاتحاد الروسي نفسه.

الثاني: انتشار الاتنية الروسية في مختلف هذه الوحدات، كما في سواها من الجمهوريات السوفياتية السابقة بشكل متداخل مع السكان الأصليين، تداخلاً عدائياً إخضاعياً.

لذلك تعتبر المسألة الشيشانية نموذجاً مصغراً عن هذا الواقع. ذلك أن السكوت عن انفصال الشيشان يحمل محظورين كبيرين:

١ ـ انتقال العدوى إلى الوحدات المماثلة، مما يعرض الاتحاد الروسي للتفكك، وهو الذي وقع على معاهدة إنشائه في ٣١ آذار ١٩٩٢ كل من ١٦ اقليم مستقل و١١ وحدة ذاتية الادارة و١٨ جمهورية داخلية و٤٩ منطقة ذات صلاحيات محلية خاصة

---

(٥٥) مجلة الدولية، العدد ٢٣٧، الاربعاء ٢٨ كانون الأول ١٩٩٤، ص ٢٠.

(٥٦) كولي جون، «بعد افغانستان روسيا تواجه تحدياً إسلامياً آخر»، النهار ١٩٠٢٨ الجمعة ١٩٩٤/١٢/٢٣، ص ٣.

ومدينتان تتمتعان بوضع مميز هما موسكو وسان بترسبورغ(٥٧).

٢ ــ يتمثل بالتخلي عن روس تشيتشينيا الذين يشكلون حوالى ٢٠٪ من سكانها مع ما يثيره ذلك من ردود فعل لدى روس الجمهوريات الأخرى البالغين ٤٥٪ في كازاخستان و٣٣٪ في لاتفيا و٢٠٪ في ليتوانيا و٣٥٪ في استونيا و٢٧٪ في مولدافيا و٣٠٪ في طاجاكستان و١٤٪ في تركمنستان إلخ...

١ ـ مشكلة الأصولية الإسلامية

علاوة على مشكلة الأقليات ومشكلة الشيشان، يتعرض مجتمع الاتحاد السوفياتي السابق إلى أزمات أصولية وعقائدية وعرقية. ففي أوزبكستان، تصاعد تأثير التيار الأصولي المسلم في مواجهة الحكومة، مما دفع بالرئيس إسلام كريموف إلى اعلان الحرب على الأصولية في آسيا الوسطى، وذلك منعاً لاستخدام الدين لأغراض سياسية، كما يقول(٥٨). واصطدم كريموف مع الرئيس الإيراني رفسنجاني في اجتماعات قمة منظمة التعاون الاقتصادي التي انعقدت في تركمنستان في ١١ نيسان ١٩٩٦، مهدداً بتحطيم أرجل الذين يسعون إلى تصدير الأصولية إلى بلاده. كما وقّع مع كل من الصين وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا اتفاقية لمواجهة الأصولية المتنامية في المنطقة. وشجع كريموف تدريس اللغة الوطنية، مما أدى إلى التصادم مع التادجيك الناطقين بالفارسية والذين يشكلون غالبية السكان في الجنوب خاصة في سمرقند وبخارى.

بالمقابل، ومنذ نيل أوزبكستان استقلالها عام ١٩٩١ إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، حاول الإسلاميون المتشددون انكار الهوية الوطنية، مطالبين بالانتماء إلى أمة المسلمين الكبرى(٥٨). وبدأت منظمات دينية عديدة في بلدان إسلامية مختلفة وخاصة في ايران وباكستان والسعودية وبلدان الخليج العربي تخصيص موارد كبيرة لإعادة أسلمة أوزبكستان حيث شيد أكثر من ٢٠٠٠ جامع جديد وعشرات المدارس لتدريس الفقه. وهذا ما دفع كريموف إلى التحالف مع تركيا العلمانية، إضافة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل(٥٩).

وضمن الاطار نفسه، بادرت تشوفاشيا وبشكيريا إلى اتخاذ تدابير تحول دون أداء

---

(٥٧) عزيز جان، «بين الإسلام والروس حكاية ثار عمرها أكثر من قرن»، مجلة النجوى، ١٩٩٥/١/٢٣، ص ١٨ ـ ٢١.

(٥٨) طاهري أمير، «رئيس أوزبكستان يعلن الحرب على الأصولية في آسيا الوسطى»، الشرق الأوسط، العدد ٦٣٧٩، الخميس ١٩٩٦/٥/١٦، ص ٦.

(٥٩) DICALE Bertrand, «Ouzbékistan, l'Islam renaît à Boukhara», le Figaro, 15737, vendredi 24 mars 1995, P.4.

مواطنيهما الخدمة العسكرية خارج أراضيهما، علاوة على اعلانهما التمسك الأكبر بصلاحياتهما وتصلبهما في الحرص على عدم تخطي السلطة المركزية لحقوقهما(٦٠). أما رئيس كونفديرالية شعوب القوقاز موسى شانيبوف، فقد صرح بأن اجتياح الشيشان قد يؤدي إلى انطلاق الحرب القوقازية الثانية لأن شعوب القوقاز هي شعوب جبلية لا تؤيد الشيشان في تطلعاتها الاستقلالية عن روسيا، لكنها لا تدعم أيضاً العسكرية الروسية(٦١).

وفي طاجكستان، تحرك المجاهدون الإسلاميون متسللين من الحدود الأفغانية للعمل ضد القوات الشيوعية، مما دفع روسيا إلى تعزيز قواتها على هذه الحدود. وزار زعيم المعارضة الإسلامية الطاجيكية ايران لمزيد من المساعدات والتعاون. وهكذا اندلعت حرب أهلية في البلاد بين الإسلاميين والحكم منذ ١٩٩٢ موقعة آلاف القتلى ومشردة عشرات الآلاف من السكان(٦٢). ودعمت موسكو الحكومة فيما ساند المعارضة إسلاميون من مختلف الدول استشهد منهم كثيرون(٦٣).

٢ ـ المشكلات العقائدية

إلى المشكلات العرقية والدينية هذه، يمكن إضافة الصراع العقائدي الذي همد فترة من الزمن إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، ليعود حالياً من خلال عودة الحزب الشيوعي للظهور مجدداً على ساحة الأحداث في الاتحاد الروسي وحتى في باقي دول المنظومة الاشتراكية السابقة. لقد زادت الصعوبات الاقتصادية وتراجع مساعدات الغرب لروسيا، من قوة الاندفاع الشيوعي الحديث في الشرق الأوروبي.

والخوف من عودة الشيوعية، دفع يلتسين إلى محاربة المد اليساري مستبعداً عودة تياراته إلى روسيا. بالمقابل، شن ألكسندر روتسكوي حملة عنيفة على الرئيس الروسي، معرباً عن عدم اقتناعه بما يشاع عن استقرار سياسي في روسيا ومتهماً يلتسين ببيعها إلى الغرب بمساعدة أعدائها الغربيين في الداخل(٦٤).

وعلى صعيد الجيش الروسي الذي دعم يلتسين مرتين، عام ١٩٩١ خلال إحباط محاولة الانقلاب الشيوعي وعام ١٩٩٣ خلال التصدي العنيف لعناصر المعارضة البرلمانية، يبدو أن تطورات الأحداث الأخيرة بدأت تبعده عن السيطرة الفعلية

---

(٦٠) مفرج جمانة، «القوقاز الروسي بعد حرب الشيشان»، النهار ١٩٠٦٨، الأربعاء ١٩٩٥/٢/٢٢، ص ١١.

(٦١) BARTAK Karel, le monde diplomatique, janvier 1995, P.6.

(٦٢) الحياة، العدد ١١٥٣٢، الأربعاء ١٤ أيلول ١٩٩٤، ص ٨.

(٦٣) مصادر المجاهدين العرب في بيشاور أعلنت عن استشهاد ١١ مقاتلاً عربياً وأسر ١١ آخرين خلال اشتباكات ضد قوات الحكومة المدعومة من الروس وذلك في بداية أيلول ١٩٩٤.

(٦٤) السفير، العدد ٦٩٠٠، الأربعاء ١٩٩٤/١٠/٥، ص ١٢.

للرئيس. فقد رفض الضباط المعارضون اطاعة الأوامر الداعية لضرب السكان المدنيين في الشيشان، كما استمر المتصلبون بقصف العاصمة غروزني حتى بعدما أمر يلتسين علناً بوقف هذا القصف، مما دفع بالمواطن للتساؤل[٦٥]:

من يتولى الحكم في روسيا، يلتسين أم الجيش؟

لقد صرح سيرجي يوشنكوف، رئيس لجنة الدفاع البرلمانية، أن ثمة خطراً حقيقياً من أن يصبح الجيش بمثابة قوة غاشمة غير مسؤولة أمام أحد.

وضمن هذا الاطار، يمكننا تسجيل حركات الصراع على السلطة إثر دخول يلتسين إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية في أيلول ١٩٩٦. هذا الصراع أدى إلى إقالة ليبيد، أمين سر مجلس الأمن القومي، والجنرال ميخائيل كوليسنيكوف، رئيس أركان القوات المسلحة رغم التذمر في صفوف هذه القوات وذلك مع بداية النصف الثاني من تشرين الأول ١٩٩٦، ومظاهر عودة الشيوعية ليست مقتصرة على روسيا، إذ امتدت إلى وسط أوروبا. ففي بولندة، فازت غالبية شيوعية في الانتخابات. وفي هنغاريا، فاز الشيوعيون بغالبية نواب البرلمان خلال انتخابات ربيع ١٩٩٤. وفي سلوفاكيا سيطر الشيوعيون باسم جديد «الحزب الديمقراطي الاجتماعي». وفي أوكرانيا، سيطر زعماء الشيوعية السابقون على اقتصاد البلاد[٦٦].

وبالفعل، استغل الشيوعيون تنظيمات أحزابهم المهمة للسيطرة على اقتصاد بلدانهم، وحولوا هذه السيطرة بمرحلة لاحقة إلى تحكم سياسي مطلق. وهي تستند في ذلك على زعماء الأحزاب السابقين الذين عادوا لاستلام الوظائف العليا في الشركات الاقتصادية الجديدة. وهكذا كان هؤلاء أكبر المستفيدين من الاصلاحات الاقتصادية للسنوات الأربع الأخيرة في بلدان وسط أوروبا.

و ـ الفساد والمافيات والارهاب

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وخلال المرحلة الانتقالية التي سادت دول أوروبا الشرقية وحتى روسيا الاتحادية، راحت المافيات تعمل لتثبيت دورها في مجتمع السوق الجديد. وهكذا ظهرت رؤوس الأموال الضخمة التي كانت مهربة إلى الخارج، واعتُبرت موسكو المدينة التي تحوي أكبر عدد من السيارات الضخمة وأبرزها المرسيديس والليموزين. كما تكاثرت أيضاً أعمال الفساد والافساد وعمليات تفجير القنابل[٦٧].

---

(٦٥) المقريزي محمد، «أيام القيصر الأخيرة»، المجلة، العدد ٧٧٩، ١٥ ـ ١٩٩٥/١/٢١، ص ٤٣.

(٦٦) APPLEBAUM Anne, «the fall and rise of the communists», Foreign affairs, vol. 73, N°6 novembre - décembre 1994, P.7-13.

(٦٧) وكالة الصحافة الفرنسية تاريخ ١٣ آذار ١٩٩٤.

نقلت مجلة الأكسبرس الفرنسية أن مدير التلفزيون الروسي العام اغتيل أمام منزله لأنه تجرأ وهاجم الاحتكارات الاعلانية التي تسيطر عليها المافيات. كما جاء في المجلة أن ٣٥٪ من النشاط الاقتصادي في روسيا تحتكره المافيا التي اغتالت خلال ٣ أشهر ثلاثة نواب وعشرات رجال الأعمال الروس(٦٨).

ويرد بعض المحللين بعضاً من أعمال الارهاب في موسكو إلى الثلاثين ألف شيشاني الذين يعيشون في غالبيتهم بطريقة غير مشروعة. لقد شكل بعض هؤلاء، رداً على حرب الشيشان، جماعات ضغط عملت للسيطرة على المصارف ولتهريب المواد المشعة والذهب وحتى النفط الخام، الذي يعبر من غروزني عبر مرفأ باتومي في جورجيا، والسيارات وقطع البدل والأسلحة المتنوعة وصولاً إلى الصواريخ.

ز ـ القوات المسلحة

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، اختلت هيكلية القوات المسلحة مما دفع بموسكو إلى مراجعة كل نظرياتها العسكرية. لقد فقدت الدول المستقلة ١٣ جيشاً وفيلقاً للمشاة وأربعة جيوش مدرعة وجيشين من قوات الصواريخ وثلاثة جيوش للدفاع الجوي وخمسة جيوش جوية وكميات هائلة من احتياط السلاح والذخيرة. ونقلت قواعد الاحتياط الستراتيجي من حوض الفولغا إلى الأورال.

وبرز خلاف بين القادة الروس حول ضرورة إبقاء عدد الجيش كما هو حالياً، أي ١,٩ مليون جندي، وحول مدى جهوزية القوات المسلحة. أما الأسطول فإنه يتفسخ في مكانه. يضاف إلى ذلك تخفيض موازنة الجيش إلى ٥٪ من الناتج الوطني.

ويشير المراقبون إلى أن الجيش مصاب بجميع أمراض المجتمع الروسي، بما فيها سرقة الممتلكات والأسلحة وبيعها بطريقة ظاهرة، وذلك بسبب الرواتب الضئيلة. وفي أول تشرين الأول ١٩٩٦، أكد وزير الدفاع رودیونون خلال مؤتمر صحافي أن مشروع موازنة العام المقبل لا يغطي الحد الأدنى للجيش. وقال أن كثيراً من الجنود لم يقبض رواتبه منذ تموز الماضي. وفي سلاح الجو، انخفض عدد الطائرات من ١١ ألفاً إلى ستة آلاف بينها ٢٥٠٠ فقط جاهزة للقتال. وثمة معدات كثيرة معطلة بسبب نقص قطع البدل.

وزادت حرب الشيشان المشكلة تعقيداً، إذ أظهرت القوات المسلحة كمارد من أرجل طينية.

علاوة على ذلك، لم يبق الجيش الروسي بمنأى عن الاصلاحات التي تمت بقيادة

(٦٨) PASQUIER, Sylvaine, «Moscou: L'autre guerre tchéchène», L'Express, N°2279, 16 mars 1995, P.43.

يلتسين، إذ عمل الديمقراطيون على الحد من نفوذ العسكريين الذين تلقوا تربيتهم العسكرية والوطنية على يد الحكم الاشتراكي السابق. كما ساهم حل حلف وارسو، وانسحاب الجيوش السوفياتية من أوروبا بسرعة، واقتسام هذه الجيوش وأسلحتها وأساطيلها بين الجمهوريات المستقلة في اضعاف فاعليتها وتدهور معنوياتها[٦٩]. أما سياسة إقالة الضباط الكبار من قبل يلتسين بعد مرضه، وآخرها إقالة رئيس أركان الجيش الجنرال كوليسنيكوف في تشرين الأول ١٩٩٦، واستبدالهم بضباط موالين للرئيس الروسي، فقد ساهمت في تفشي حالة التذمر وانهيار المعنويات في صفوف هذا الجيش.

وقد أشارت مجلة الفكر العسكرية الروسية إلى نقاط الضعف في الجيش، وردَّتها إلى تخفيض موازنته إلى ٥٪ من الناتج الوطني مما قارب نسبة النقص في تعداد الوحدات إلى ١٢٪، أي الحد الذي يمكن عنده القول ان الجيش غير جاهز للقتال. كما تضاعف عدد المتخلفين عن خدمة العلم ١٠ مرات بين عام ١٩٨٩ (٢٨٠٠ متخلف) وعام ١٩٩٥ (٢٨٠٠٠ متخلف). وكل هذه العوامل أثرت سلباً على معنويات هذا الجيش.

ثالثاً ـ محاولات استعادة الدور السوفياتي

مقابل هذا التشرذم وهذه المشكلات التي خلّفها الانهيار السوفياتي والتي تحملت روسيا وزرها الأكبر، برزت في موسكو تيارات جديدة تنادي بالاصلاح وضبط الأوضاع وتحسين الاقتصاد واجراء اصلاحات شاملة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعلاقات الخارجية، وذلك بهدف استعادة الدور السوفياتي المفقود.

فروسيا التي لم تتأقلم حتى مع حدث انهيار الاتحاد السوفياتي، حافظت منذ ١٩٩١ على مستوى لا بأس به من الحضور السياسي والأمني على الساحة الدولية. وللتأكيد على ذلك، يمكننا التذكير بما نقلته وكالات الأنباء الروسية بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٩٦ عن لسان الرئيس كلينتون حول إحراز تقدم في مباحثاته مع الرئيس يلتسين تجاه حل خلافاتهما بشأن تنفيذ معاهدتين للحد من التسلح، ولا سيما بشأن الحد من الخلافات حول الصواريخ المضادة للصواريخ.

ومما لا شك فيه أن حجم روسيا العسكري، ودورها في العلاقات الدولية، ومدى تأثيرها على دول العالم الثالث وفي مجالات التسلح غير التقليدي، كلها عوامل تؤهلها للعب دور مهم في الشؤون الدولية، رغم تأخر اقتصادها والمشكلات التي خلّفها

(٦٩) يمين ميشال، «الجيش الروسي في الانتخابات الرئاسية»، النهار، العدد ١٩٤٤٥، الخميس ١٩٩٦/٥/٢٢، ص ١٣.

انهيار عالمها الاشتراكي. فبالفعل حاولت روسيا وما تزال فرض نفسها وتأثيرها في العالم، من خلال مظاهر سنذكر أهمها في القسم الأخير من هذا المقال.

أ ـ الحنين إلى العظمة

منذ مطلع ١٩٩٣، سعى الزعماء الروس إلى اقناع دول الغرب بحسن نواياهم وباستعدادهم لدخول الساحة السياسية الدولية وفق القواعد التي رسمها الغرب. أما الآن فهؤلاء الزعماء يسعون، ليس فقط إلى ذلك، إنما إلى التأكيد على مكانة بلادهم واستقلاليتها وأهميتها وإمكانية لعبها دور بارز في الأحداث الدولية.

كتب وزير الخارجية الروسي السابق اندريه كوزيريف في مجلة نيوزويك تايمز مقالاً جاء فيه(٧٠):

«العظمة هي قدر روسيا سواء حكمها الليبراليون أو الشيوعيون أو القوميون. وهي ستبقى، مهما واجهت من متاعب وصعوبات، قوة عظمى. وهذه القوة لا تقاس بعدد القنابل الذرية، إنما بطاقاتها المخزونة وبقدراتها البشرية التقنية وبموقعها الجيوستراتيجي».

أما مستشار الرئيس يلتسين فياشسلاف كوستيكوف، فقد أكد وباللغة نفسها أن «روسيا كقوة عظمى تملك ستراتيجيتها ومصالحها المستقلة عن الولايات المتحدة وأوروبا».

هذه التصريحات تعكس الرغبة الروسية في العودة إلى ماضي الدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفياتي سابقاً، والذي سمح بتصنيفه كالقوة العظمى المقابلة للجبار الأميركي في التأثير العالمي.

وبالفعل، إن ما تملكه الدولة الروسية، من المقومات المادية والبشرية وخاصة القوة العسكرية، علاوة على الممارسات الأميركية التعسفية في أرجاء العالم، تفسح في المجال أمام الأحلام الروسية للتحقق. وزادت هذه الأحلام قوة مشاريع الزواج بين واشنطن وموسكو، والشراكة الأوروبية من أجل السلام، والدور البارز في يوغوسلافيا السابقة وفي الشرق الأوسط بصورة خاصة. وذلك رغم المرحلة الحرجة التي تجتازها روسيا حالياً، بسبب مرض يلتسين، والتصارع على السلطة بين كل من رئيس الوزراء تشيرنومردين ورئيس الإدارة الرئاسية تشوفايس ومحافظ موسكو يوري لوجكوف والجنرال ليبيد.

لقد عكست عناوين الصحف العالمية في أكثر من مناسبة، لا سيما إزاء مجزرة

---

(٧٠) الصلح رغيد، «روسيا تحن إلى العظمة»، الحياة، العدد ١١٣٨٨، الجمعة ٢٢ نيسان ١٩٩٤، ص ٩.

سارابيفو في أيار ١٩٩٤، هذا التوجه. ومن هذه العناوين نذكر «الاتصالات الأميركية ـ الروسية مقطوعة»، «بوادر مواجهة أميركية روسية»، «البلقان تشتعل وخطر الحرب يخيم على أوروبا»، «هل نحن على أبواب حرب عالمية» وعشرات العناوين الأخرى(٧١).

أما الزعيم المتشدد جيرينوفسكي، فقد طرح فعلاً مشروعاً لروسيا العظمى يذكر بمشاريع بطرس الأكبر الهادفة للوصول إلى البحار الدافئة، وذلك في كتابه الشهير «الوثبة الأخيرة نحو الجنوب»، وفي بنود أربعة(٧٢):

١ ـ إعادة ترتيب البيت الروسي الداخلي.

٢ ـ التصدي للخطر التركي أي «الأطلسي الجنوبي».

٣ ـ الانطلاق لإقامة روسيا عظمى يحدها البحر المتوسط والمحيط الهندي، عبر أفغانستان وايران وتركيا.

٤ ـ استخدام روسيا كل ما لديها من أوراق، بما فيها التهديد بالسلاح النووي، للضغط على الغرب وإرغامه على القبول بنظام عالمي جديد يختلف عما هو قائم حالياً ويراعي مصالح روسيا العظمى كاملة في العالم.

وضمن الاطار نفسه، وفي خطوة لافتة أثارت عاصفة سياسية جديدة، ألغى الرئيس يلتسين في منتصف شهر آذار ١٩٩٦ النص الذي انتهى بموجبه رسمياً الاتحاد السوفياتي السابق، رغم معارضة شديدة في البرلمان الروسي(٧٣). فالرئيس يلتسين وإدارته تعاملوا مع الأحداث الدولية من منطلق تشكيل بلادهم قوة عظمى على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، واعتبروا أن التفاهم يتم في إطار احترام أهداف موسكو ومصالحها وليس الخضوع الكامل والتخلي عن كل المراكز التي تحفظ هذه المصالح(٧٤).

وتساءل المراقبون: هل تملك روسيا إمكانات سياستها؟

وهل تحسن تطبيق مبدأ «نسبية الأهداف للوسائل»؟

هذا ما سنحاول الاجابة عنه في نهاية هذا المقال.

ب ـ ضبط الساحة الروسية

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، بقيت تعيش في الاتحاد الروسي شعوب واتنيات

---

(٧١) خلف غازي «عودة الدور الروسي، وهم الحقيقة»، الديار، العدد ٢٠٧٣، الاثنين ٣٠ أيار ١٩٩٤، ص. ٧

(٧٢) صبرا حسن، «أيام يلتسين الأخيرة»، مجلة الشراع، العدد ٦١٩، ١٤ آذار ١٩٩٤، ص ٣٥ ـ ٣٧.

(٧٣) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ١٥ آذار ١٩٩٦.

(٧٤) بسيوني صالح، «روسيا كقوة تحاول أن تبقى عظمى»، الحياة، العدد ١١٨١٩، الأحد ٢ تموز ١٩٩٥، ص ١٧.

تفوق في عددها المائة ومجموعات إنسانية تختلف قوة ارتباطها بالدولة باختلاف موقعها وتاريخها وديانة سكانها وثرواتهم ومصالحهم. لقد ساهمت الصعوبات التي اعترضت حل المعضلات السياسية والاقتصادية في روسيا على تقوية المشاعر القومية لدى بعض الشعوب في مناطق متنوعة من البلاد، كما ساهم هذا الوضع في دفع شعوب أخرى إلى المطالبة بالاستقلال ومحاولات الانفصال عن الوطن الأم.

كل هذا دفع بروسيا إلى بذل الجهود في سبيل إعادة ضبط ساحتها الداخلية قبل الانطلاق، ربما، إلى إعادة توحيد دول الاتحاد السابق في مرحلة لاحقة.

لقد برزت النزعة التفككية بصورة كاملة في أزمة الشيشان والتي قد تمتد لتشمل مناطق أخرى. هذه الأزمة التي بدأت في كانون الأول ١٩٩٤ والتي سبق الكلام عنها في هذا المقال، ما زالت روسيا، خاصة بعد إعادة انتخاب يلتسين، تحاول حلها سلمياً أو عسكرياً. فالقيادة الروسية تعتبر الشيشان جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد الروسي، وهذا ما أكده يلتسين عندما صرّح من غروزني بأن «الشيشان جزء من روسيا، ولا وجود لها في أي مكان آخر»(٧٥).

وتعتبر روسيا القوقاز جسر العبور بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب عبر وادي أراكس الذي يسمح بإقامة الاتصال بين تبريز وأرضروم وبين ايران والأناضول، لذلك فهي تعتبر أن إعادة جمهورية الشيشان إلى حضن الطاعة هي مثال لباقي الجمهوريات لعدم التفكير بالانفصال عن الوطن الأم، رغم ما يبعدها عنه من اختلافات عرقية ودينية وثقافية واجتماعية وسياسية. هذه الأهمية دفعت بالرئيس إلى تكليف الجنرال القوي ليبيد للتوجه إلى منطقة العمليات والعمل على حل القضية بكاملها.

حتى في الداخل الروسي، أجرى يلتسين، بعد إعادة انتخابه، اصلاحات مهمة أبقى بموجبها فيكتور تشيرنوميردين رئيساً للوزراء، وعين الجنرال ليبيد رئيساً لجهاز الأمن. كما أكد أنه سيجري تعديلات جادة لتعزيز الإنتاج الصناعي ورفع معدلات المعيشة، وأنه سيضم محترفين بأفكار جديدة إلى حكومته. كما أنه عاد وعزل ليبيد بعد محاولاته الاستقلالية عن القيادة الروسية، وأقال رئيس أركان الجيش واستبدله بآخر موالٍ له.

كل ذلك يهدف إلى ضبط الساحة الروسية الداخلية.

ج ـ محاولات إعادة الشيوعية

فيما حذّر الرئيس الروسي في نيسان ١٩٩٦ من عودة الشيوعية إلى السلطة، أشار

(٧٥) وكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء ٢٨ أيار ١٩٩٦.

استطلاع للرأي أُجري خلال الانتخابات الرئاسية في روسيا، إلى الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها الزعيم الشيوعي غينادي زيوغانوف والذي كاد يصبح رئيساً للاتحاد الروسي لولا تدخل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة(٧٦).

وإمكانية عودة الشيوعية إلى روسيا، ما هي سوى مظهر من مظاهر محاولات الدولة الكبرى للعودة إلى لعب دور بارز في الأحداث الدولية. لذلك يصب هذا التيار الشيوعي القومي في خانة المحاولات الروسية للاستقطاب الدولي ولاستعادة الدور السوفياتي المفقود.

ومن مظاهر الرغبة هذه سُجِّل احتفال روسي في ٩ أيار ١٩٩٦ على الطريقة السوفياتية. فبمناسبة عيد النصر، نُشرت راية النصر الحمراء الذي أعاد يلتسين اعتبارها، واستُعرضت قطعات من القوات المسلحة سارت في الساحة الحمراء. كما نظمت مسيرات يسارية ضخمة شارك فيها نحو ربع مليون من المتظاهرين رفعوا شعارات شيوعية، وأكد يلتسين عند استعراض القوى أن الراية الحمراء عادت تخفق من جديد فوق موسكو وروسيا(٧٧).

وبالمناسبة نفسها، جرى إحياء تقليد قديم آخر حين اصطف إلى جانب الرئيس، فوق ضريح لينين، أعضاء القيادتين السياسية والعسكرية. وتساءل المحللون السياسيون والاقتصاديون: هل يهرب الروس من الأزمة الاقتصادية إلى أحضان الشيوعية مجدداً؟.

وبالفعل، يعجب الغرب الأوروبي والأميركي من أن شعباً تعرض للاضطهاد طيلة سبعين عاماً من قبل الشيوعية قد ينتهي به الأمر للعودة إلى هذه الشيوعية. لكن هذا العجب يزول إذا أجرينا دراسة نفسانية واجتماعية داخل فئات الشعب التي رأت مجدداً أحلام العظمة تتجسد، ليس بالترامي في أحضان الغرب، إنما في العودة إلى الشيوعية التي تربع الاتحاد السوفياتي خلال عهودها على أحد عرشي العالم الاستقطابي.

حتى على صعيد انتخابات الدوما، فاز الشيوعيون بحوالى ثلث المقاعد، الأمر الذي اعتبر رسالة واضحة وجهها الشعب الروسي، الحالم بالعودة إلى ميدان العظمة، إلى الغرب وخاصة واشنطن.

وإذا ابتعدنا عن روسيا، للاحظنا أن الشيوعيين السابقين عادوا فعلاً إلى السلطة في كل من المجر وبولندا، وتقدموا في أكثر من مكان في أوروبا الشرقية بعد سنوات من

---

(٧٦) وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين ٢٩ نيسان ١٩٩٦.

Le Figaro, N°16080, lundi 29 Avril 1996, P.2.

(٧٧) الماشطة جلال، «موسكو تحتفل بعيد النصر»، الحياة، العدد ١٢١٢٨، الجمعة ١٠ أيار ١٩٩٦، ص ٨.

انهيار الشيوعية. وفي بلغاريا، شكل الشيوعيون الركيزة الأساسية لحكومة الوسط. وفي سلوفاكيا، شاركوا في حكومة الائتلاف. وفي رومانيا، تولى الزعيم الايديولوجي ايون ايليسكو عام ١٩٩٤ مقاليد الحكم(٧٨).

رغم هذه النجاحات، استبعد الزعيم الروسي غورباتشيوف عودة الشيوعية متسائلاً لماذا أصبح الماضي حاضراً، قبل أن يرد السبب إلى المستوى المعيشي المتدني(٧٩).

د ـ المظاهر العسكرية

رغم انهيار الاتحاد السوفياتي وتقاسم تركته العسكرية، ورغم مغادرة الجيش الروسي لبرلين عام ١٩٩٤ بدون احتفالات عسكرية ولا موسيقى منهياً مرحلة عظيمة في تاريخ الشرق الأوروبي، ورغم دخوله إلى موسكو دون تشريفات(٨٠)، فإن هذا الجيش ما زال يوحي بالرهبة بسبب إمكاناته الهائلة. ففي الوقت الذي بدأت الوحدات الروسية أول مهمة حفظ سلام متعددة الجنسيات في البوسنة أي أول مهمة تحت راية حلف شمال الأطلسي، أعلن وزير الدفاع بافيل غراتشيف أن بلاده تنوي الطلب من بطرس غالي أن يكون لقواتها العاملة على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق وضع القبعات الزرق وأن تكون عاملة تحت اشراف الأمم المتحدة.

وفي مجال الطيران، كشفت روسيا امتلاكها طائرة حربية خفية مما أدى إلى مفاجأة كبيرة في معرض فارنبورو في بريطانيا(٨١). فقد اعترف قائد سلاح الجو الروسي الجنرال بيوتر دينميكن بأن بلاده تملك طائرة من نوع (الشبح) «ميغ ٤٢» رغم نقص الأموال المخصصة لمشاريع الطيران الروسية.

ورغم نفي وزير الخارجية الروسي، ورد على لسان مسؤولين روس، أن موسكو تنوي إنشاء ٣٠ قاعدة عسكرية على أراضي رابطة الدول المستقلة. كما سجلت إشارات عدة تصب في خانة أهمية المؤسسة العسكرية الروسية أبرزها تعيين أحد أبنائها الجنرال ليبيد، الحائز على ثقة الضباط والذي يتمتع بخلفية عسكرية دون أية

---

(٧٨) الديار، العدد ٢٠٥٥، الاربعاء ١١ أيار ١٩٩٤، ص ١٥.

(٧٩) غورباتشيوف ميخائيل، «روسيا، لماذا أصبح الماضي حاضراً»، الشرق الاوسط، العدد ٦٢٣٩، الخميس ٢٨/١٢/١٩٩٥، ص ٩.

- LASSERRE Isabelle, «Russie: Vladimir Le «Rouge»», le Figaro, 15759, Mercredi 19/4/1995, P.3.

(٨٠) COULLOUDON Pascale, «Armée rouge: départ de Berlin et arrivée à Moscou sans trompettes», Le Point, 1146,3 septembre 1994, P.18.

(٨١) الحياة الاقتصادية، العدد ١١٥٢٧، الجمعة ٩ أيلول ١٩٩٤، ص ٩.

هوية سياسية، في أهم مركز أمني في الاتحاد الروسي[٨٢]. وضمن إطار السيطرة على الجيش، بسبب أهميته على الساحة الروسية، جاءت التشكيلات التي أجراها يلتسين في القيادة منتصف شهر تشرين الأول ١٩٩٦.

كتب المحلل الستراتيجي أرباتوف مقالاً بعنوان «هل الجيش لخدمة الشعب أم الشعب لخدمة الجيش»، أكد فيه أن الجيش الروسي ما زال يحصل على أفضل الأسلحة وأعلى الرواتب والامتيازات. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كان لروسيا الحصة الكبرى من الجيش الضخم أي ما يعادل ٨٠٪ منه. كما يرى هذا المحلل أن حجم المؤسسة العسكرية لا يتناسب مع القدرة الاقتصادية للبلاد ولا حتى مع المخاطر الأمنية التي قد تتعرض لها روسيا[٨٣].

حتى على صعيد المساعدات العسكرية للخارج، يبدو أن روسيا ما زالت تموّن دولاً عديدة خاصة العراق وايران وليبيا بكميات من الأسلحة[٨٤]. وعلى الصعيد النووي، ورغم الضغوطات الأميركية، تابعت روسيا مساعدة ايران للحصول على قنبلتها النووية. فقد أكدت أجهزة المخابرات الأميركية أن موسكو وقعت مع ايران اتفاقاً لتزويدها بأربعة مفاعلات مما يسمح لها باختصار برنامجها النووي بين ٥، ١٠ سنوات[٨٥]. كما فشل وزير الدفاع الأميركي وليم بيري في إقناع سلطات الكرملين بالعدول عن إنجاز السنترال النووي في بوشهر (ايران)، وفشل زميله كريستوفر بالمهمة نفسها لأن روسيا مصممة على متابعة تدخلها في الخليج. بالمقابل، تخوف مدير لجنة البيئة في روسيا الكسي لا بكوكوف من «تمكن ايران من صنع القنبلة النووية خلال بضع سنوات، إذا تابعت روسيا بناء سنترال بوشهر»[٨٥].

وعلى صعيد السلاح التقليدي، سجلت عقود بيع أسلحة إلى كل من كرواتيا ودول يوغوسلافيا السابقة وجنوب افريقيا والصين وكوريا الجنوبية. وتعود أرباح تجارة السلاح هذا لصالح تمويل عملية تحويل الصناعات العسكرية في البلاد إلى التصنيع المدني بهدف دعم الاقتصاد الروسي[٨٦].

ومن ضمن الاقتراحات المقدمة لإعادة تنظيم الجيش واعطائه هيكلية حديثة، سجل

---

(٨٢) Le Figaro...

(٨٣) من مقابلة مع البروفسور الروسي فيكتور كريميا فيوك، الشرق الأوسط، العدد ٦٤٣٦، الجمعة ١٢/٧/١٩٩٦، ص ١٧.

(٨٤) وكالة ساب، ١٥ أيار ١٩٤.

(٨٥) de CHIKOFF Irina, «Moscou livre du nucléaire à l'Iran», le Figaro, 15746, mardi 4 avril 1995; P.29.

(٨٦) de CHIKOFF Irina, «Russie: ventes d'armes hors contrôle», le Figaro, 15749, vendredi 7 avril 1995, P.3.

اقتراح قدمه أحد كبار الضباط الكسندر زافينكين يقضي بالعودة إلى الجيش المحترف الذي تدعمه مجموعة الميليشيات المحلية كما في زمن بطرس الأكبر(٨٧).

من جهة أخرى، ما زال نشاط المخابرات الروسية يغطي جزءاً كبيراً من الجغرافيا العالمية مع توجيه أولوياتها نحو الولايات المتحدة والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا(٨٨). بالمقابل، دعا يلتسين إلى التصدي للمخابرات الأجنبية التي قال انها صعّدت نشاطها في روسيا في وقت تشعر القيادة الروسية بقلق عميق من مخاطر الانفلات الأمني وتنامي الجريمة المنظمة والارهاب وتجارة المخدرات. ولهذه الغاية وقع على برنامج لمكافحة هذه الآفات ينص على تنسيق أعمال الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية(٨٩).

هذه المظاهر العسكرية توجت بالاحتفال الروسي بعيد النصر لعام ١٩٩٦ على الطريقة السوفياتية. فقد تم الاحتفال بذكرى الانتصار في الحرب العالمية الثانية تحت «راية النصر الحمراء». واستعرض سبعة آلاف عسكري من القوات المسلحة في الساحة الحمراء، وجرى إحياء تقليد قديم حين اصطف إلى جانب الرئيس أعضاء القيادتين السياسية والعسكرية. وفي خطابه بالمناسبة أشاد الرئيس بـ «الجيش الروسي البطل»(٩٠).

هـ ـ التدخل في شؤون الجمهوريات السوفياتية السابقة

منذ أوائل ١٩٩٤، راحت روسيا تتدخل مجدداً في شؤون الدول التي انبثقت من الاتحاد السوفياتي السابق وتلعب دور الشقيق الأكبر والحامي في المداخلات الدولية على أراضيها. وهذا ما دفع بوسائل الاعلام الغربية إلى اتهام روسيا بـ «الاطماع الامبريالية الجديدة». والهدف، حسب هذه الوسائل، هو زيادة الضغط على الجيران وطلب حق التدخل في شؤونهم الداخلية(٩١).

وأول مظاهر هذا التدخل هو دور روسيا الواقعي والبناء في لجم حالات التأزم الداخلي للدول المجاورة وتسويتها، أحياناً بموافقة هذه الدول والأطراف المتنازعة، مستعملة حق تطبيق الالتزامات النابعة من اتفاقاتها مع الدول المعنية، وضمن اطار أسرة الدول المستقلة وأهمية المنطقة بالنسبة لروسيا. كما تؤكد موسكو استعدادها للتعاون في هذه المسائل مع هيئة الأمم المتحدة ومجلس التعاون الأوروبي والمجتمع

---

(٨٧) MANDEVILLE Laure, «Russie: vers l'armée de métier», le Figaro, mardi 16 mai 1995, P.4.

(٨٨) الديار، العدد ٢٠٠٥، الجمعة ١٨/٣/١٩٩٤، ص ٢٢.

(٨٩) الحياة، العدد ١١٤٢٢، الجمعة ٢٧/٥/١٩٩٤، ص ٨.

(٩٠) الحياة، العدد ١٢١٢٨، الجمعة ١٠ آذار ١٩٩٦، ص ٨.

(٩١) وكالة ساب الروسية، ١ نيسان ١٩٩٤.

الدولي بكامله.

هذه المحاولات دفعت بالرئيس الكازاخستاني نور الدين نزاربابييف إلى الدعوة لإقامة كيان اتحادي جديد يضم البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بعنوان «الاتحاد الأوروبي ـ الآسيوي». ولا يهدف هذا الكيان إلى استعادة الاتحاد السوفياتي القديم إنما إلى اقامة علاقات متينة بين الدول مبنية على مبدأ المساواة واحترام سيادة واستقلال الدول وحقوق وخصوصيات كل دولة[٩٢].

وضمن هذا الاطار، ورغم عدم وجود معاهدة لترسيم الحدود بين روسيا وأستونيا والبالغ طولها ٤٨١ كلم ورغم اقرار البرلمان الأستوني قانوناً في صيف ١٩٩٣ يقضي بضم حوالى ٢٠٠٠ كلم٢ من مقاطعتي بسكوف ولينينغراد مدعية أن الحدود قد رسمت بصورة اعتباطية بعد انضمامها إلى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٠، أكد الرئيس يلتسين أن هذه الحدود ستبقى روسية وأنه لن يتنازل عن شبر واحد منها[٩٣]. كما تزايدت في روسيا حملة الدفاع عن «الناطقين بالروسية» في جمهوريات البلطيق.

وفي منطقة بحر قزوين، صعَّدت روسيا حملتها للمطالبة بحصة من نفط المنطقة في أعقاب توقيع أذربيجان خلال الأسبوع الأول من شهر آب ١٩٩٤ على عقد مع تكتل شركة نفط غربية بقيمة ٩ مليارات دولار لتطوير حقول النفط فيه. واقترح وزير الوقود والطاقة الروسي يوري شافرانيك تشكيل لجنة متعددة الجنسيات للإشراف على إنتاج هذا النفط[٩٤].

وفي ٣ شباط ١٩٩٤، وقّعت روسيا معاهدة مع جورجيا بعد أن كان يلتسين قد أعلن مراراً أنه لن يلتقي الرئيس الجورجي شيفاردنادزه قبل أن تتم تسوية النزاع الابخازي ـ الجورجي وعودة اللاجئين في اوسيتيا الجنوبية إلى وطنهم. كما أنه أرسل وزير دفاعه غراتشيف إلى تبليسي عندما تفاقم وضع البلاد وتزعزع وضع شيفاردنادزه. وعند طرد قوات جورجيا من أبخازيا من قبل أنصار غمساخورديا، تدخلت قوات روسية ودحرت قوات غمساخورديا مما أعاد الوضع في جورجيا إلى طبيعته[٩٥]. ومنذ ذلك الحين، قامت موسكو بحماية حدود جورجيا وإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، مما أعطاها أداة سياسية قوية للتأثير على عملية تسوية النزاعات الأتنية فيها.

---

(٩٢) الديار، العدد ٢٠٢٠، السبت ٢ نيسان ١٩٩٤، ص ٢٢.

(٩٣) اندرييف نيكولاي، «يلتسين: لن نتنازل عن أي شبر»، الحياة، العدد ١١٦٠٣، الخميس ١٩٩٤/١١/٢٤، ص ٢٢.

(٩٤) وكالة رويتر، الاثنين ٢٦ آب ١٩٩٤.

(٩٥) وكالة ساب، السبت ٢٦ آذار ١٩٩٤.

وفي روسيا البيضاء، وإثر استفتاء شعبي عام في بداية عام ١٩٩٥، وقّعت الحكومة مع روسيا معاهدة لتشكيل اتحاد سياسي جديد بينهما في أهم خطوة من نوعها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وذلك بحضور بطريرك روسيا الكسي الثاني. ويسعى الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو من هذه الخطوة إلى الحصول على مساعدة روسيا في حل الأزمة الاقتصادية في بلاده. وجاء ذلك بعد أسبوع من توقيع روسيا اتفاقاً لتوسيع التعاون مع كل من بيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزيا(٩٦).

وتبدو روسيا كمرجع لحل قضايا دول الاتحاد السوفياتي السابق. فقد عقد في موسكو في أوائل أيلول ١٩٩٤ إجتماع بين الرئيس الأذربيجاني حيدرعلييف والأرمني ليفون تيربتروسيان هدفه إزالة العقبات أمام اتفاق لإنهاء الحرب في قره باخ. كما عقدت تحت رعاية روسيا سلسلة مفاوضات بين الجانبين، طالب فيها الجانبان بوضع قوات فصل روسية في المناطق المتنازع عليها. وأكد وزير الدفاع الروسي يومذاك اندريه كوزيريف أن الجيش الروسي هو الوحيد المؤهل لهذه المهمة(٩٧). هذه السياسة لاقت نجاحاً كبيراً أدى إلى وقف القتال وإلى تبادل الأسرى خلال شهر أيار ١٩٩٦، بمسعى من وزير الدفاع الروسي الجديد بريماكوف، إثر جولات مكوكية قام بها بين البلدين.

ومن مظاهر النفوذ الروسي في أرمينيا، الصراع الذي خاضته موسكو ضد بلدان الغرب لإعادة تشغيل المحطة الكهروذرية الوحيدة في هذه الجمهورية والتي كانت قد أوقفت في ١٨ آذار ١٩٨٩، بعد أربعة أشهر من الزلازل الشديدة في أرمينيا.

أخيراً، ومع تزايد التدخلات الروسية في البلدان المجاورة، تبدو خريطة بلدان الاتحاد السوفياتي السابق كالتالي:

- **جمهوريات البلطيق الثلاث** (أستونيا ـ لاتفيا ـ ليتوانيا):

حالت روسيا دون انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي.

- **مولدافيا:** يرابط فيها جيش روسي.
- **بيلاروسيا:** يدعو حكامها الشيوعيون والقوميون إلى الاتحاد مع روسيا وإعادة إحياء الاتحاد السوفياتي.
- **أوكرانيا:** سيطرت روسيا بعد فوز قومي روسي بمنصب رئاسة جمهورية القرم التابعة لها.

---

(٩٦) Irina de CHIKOFF, Biélorussie: La nostalgie du grand frère, Le Figaro, 15780, Lundi 15 Mai 1995, P.B5.

(٩٧) الحياة، العدد ١١٥٢٧، الجمعة ٩ أيلول ١٩٩٤، ص ٨.

ـ **جمهوريات القوقاز:** (جورجيا ـ أذربيجان ـ أرمينيا):

تستنجد جميعها بموسكو لإنهاء الحروب فيها.

ـ **جمهوريات آسيا الوسطى:** (كازاخستان ـ أوزبكستان ـ تركمنستان ـ قرغيزيا): باستثناء طاجيكستان، هي خاضعة للنفوذ التركي رغم إمساك روسيا بورقة حزب العمال الكردستاني. إنما، ومع تراجع النفوذ التركي، يبدو أنها ستعود للسيطرة الروسية.

ـ **طاجيكستان:** تحكمها حكومة شيوعية موالية لموسكو ومؤيدة لإعادة إحياء الاتحاد السوفياتي، كما يتمركز فيها جيش روسي على حدود أفغانستان.

و ـ التدخل في الشؤون الدولية

إضافة إلى الدور الروسي الحالي في الدول المستقلة، ونظراً لوضع روسيا كقوة عالمية كبرى وصاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن، تحاول موسكو الإستمرار بلعب الدور نفسه الذي كان الاتحاد السوفياتي السابق يقوم به على الصعيد العالمي، رغم أن السياسة الروسية بدت، منذ الانهيار الكبير لهذا الجبار، في حال من التخبط والضياع. فالقادة الروس الحاليون يتعاملون مع العالم من منطلق القوة العظمى التي هي على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، ويعتبرون أن التفاهم الدولي يجب أن يتم في إطار احترام أهداف موسكو ومصالحها وليس بخضوعها الكامل والتخلي عن كل المراكز التي تحفظ هذه المصالح.

هذه السياسة أعطت نتائج ايجابية، أبرزها التسليم الأميركي بروسيا كقوة عظمى لها مكانتها في العلاقات التي تعيد حالياً تنظيم النظام الدولي في أوضاعه الجديدة. فقد توالت اجتماعات القمة بين يلتسين وبوش ثم بينه وبين كلينتون، كما دعيت روسيا إلى نادي السبعة الكبار وأدخلت إليه بهدف التشاور السياسي.

١ ـ المحور الأوروبي

دخلت روسيا على الخط الأوروبي بقوة، بعد أن كانت قد اضطرت إلى قبول كل ما حصل في شرق أوروبا وحتى الاقرار بعلاقات دولة مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. فقد عادت لتقف في وجه انضمام هذه الدول إلى الحلف لأن ذلك يشكل حصاراً لها، مما أدى إلى استنباط صيغة «الشراكة من أصل السلام». حتى هذه الصيغة رفضها كوزيريف طالباً إدخال الاصلاحات في بنية الحلف تسمح بتحويله من تحالف عسكري إلى منظمة سياسية. وبعد هذا التعديل، وقعت روسيا طلب الانضمام

إلى «الشراكة من أجل السلام» في ٣١ أيار ١٩٩٥[٩٨].

وتبلور الدور الروسي أيضاً في البوسنة، ففرض على القوى الأوروبية التعامل معه. وأصبحت موسكو محوراً لأي حل سياسي مقبول للغرب ولا يتنافى مع الأمن القومي الروسي.

وفي ميدان التقرب من أوروبا، وقع الرئيس يلتسين، في ٢٤ حزيران ١٩٩٤ مع قادة وزعماء الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتفاق شراكة يفتح الطريق أمام اقامة منطقة تجارة حرة في نهاية القرن الحالي، ويمثل خطوة مهمة نحو التعاون الاقتصادي والسياسي بين جانبين، «ويمنع حرباً اقتصادية باردة» على حد قول يلتسين الذي دعا في كلمته خلال الاحتفال إلى «تعميق وتوسيع الاتحاد حتى تتحول أوروبا الصغرى إلى أوروبا الكبرى»، مؤكداً أن روسيا «ستكون شريكاً أميناً شريفاً يمكن الوثوق به»[٩٩]. إلا أن المجلس الأوروبي، الذي يضم ٣٢ دولة، عاد وأعلن أن روسيا غير مؤهلة بعد للانضمام إليه لأن نظامها القانوني لا يفي بمعايير حقوق الإنسان[١٠٠].

لكن المنطقة الأوروبية التي تحظى بالاهتمام الستراتيجي الروسي الأكبر هي بدون شك أوروبا الشرقية التي تبقى، خلافاً لكثير من حلفاء الاتحاد السوفياتي السابق في العالم الثالث، من الأولويات بالنسبة لروسيا، لأنها تُعتبر في المحيط الجيوبوليتيكي المباشر لها. وتكتسب العلاقة بينهما أهمية قصوى، لا سيما وأن يلتسين أعطى اشارة واضحة للديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية بأن روسيا لا تنوي استعادة المعسكر الاشتراكي أو معاقبة الهاربين منه، بل هي مستعدة لبناء العلاقات اعتماداً على الروابط التاريخية والصلات بين الشعوب، على أساس جديد مبني على الديموقراطية[١٠١].

٢ ـ محور الشرق الأقصى

وفي الشرق الأقصى، تطور الدور الروسي من خلال الانفتاح على الصين ومساعدتها في ميدان تحديث أسلحتها[١٠٢]. فقد وقع الفريقان اتفاقاً للتعاون العسكري خلال شهر تشرين الأول ١٩٩٣، كما تطابقت وجهات النظر الروسية

---

(٩٨) بسيوني صلاح، «روسيا وسياستها كقوة تحاول أن تبقى عظمى»، السفير، العدد ١١٨١٩، الأحد ٢ تموز ١٩٩٥، ص ١٧.

(٩٩) وكالة رويتر، الجمعة ٢٤ حزيران ١٩٩٤.

(١٠٠) وكالة رويتر، الجمعة ٧ تشرين الاول ١٩٩٤.

(١٠١) النهار، العدد ١٩٠٧٤، الأربعاء ١٥ آذار ١٩٩٥، ص ١٣.

(١٠٢) de CHIKOFF Irina, «La Chine client militaire de Moscou», Le Figaro, mardi 16 mai 1995, P.4.

والصينية في العالم الثالث والشرق الأوسط خاصة، ولا سيما في دعم العراق لتخفيض مدة اختبار نظام الرقابة الطويل الأمد لمنشآته العسكرية من قبل الأمم المتحدة(١٠٣).

وقمة التطبيع مع الصين جاءت باعلان مشترك عن انتهاء العداء المتوارث بينها وبين روسيا منذ أيام الاتحاد السوفياتي. فخلال زيارة للرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى روسيا وهي الأولى منذ ٣٧ عاماً، وقّع مع الرئيس يلتسين اتفاقاً بتاريخ ٣ أيلول ١٩٩٤ تعهدت فيه كل من الدولتين عدم استخدام القوة ضد الأخرى أو توجيه صواريخها إلى أراضيها وعدم الشروع في استخدام السلاح النووي(١٠٤). وضمن الاطار نفسه، سُوِّي نزاع قديم على ترسيم قسم من حدود متنازع عليها وكانت وقد أدت إلى اشتباكات عام ١٩٦٩.

وحالياً، تخطت العلاقات موضوع التطبيع لتصل إلى حدود الشراكة الستراتيجية التحضيرية للقرن ٢١. فخلال القمة الروسية ـ الصينية التي عقدت في بكين خلال الأسبوع الأخير من نيسان ١٩٩٦، جرى التوقيع على وثيقة تنص على إقامة شراكة ستراتيجية بين البلدين بالإضافة إلى ١٤ اتفاقاً للتعاون المشترك(١٠٥).

كتب هنري كيسنجر عن أهمية هذا الاتفاق ما يلي. «إن توقيع الاتفاق بين موسكو وبكين يمثل خروجهما معاً من المثلث الستراتيجي الذي تطور خلال العقدين من انفتاح نيكسون على الصين. إن اعلان شانغهاي الثاني يرمز إلى نهاية هذا المسار وإلى الجهد المقصود من الصين وروسيا لتقليص خيارات أميركا في آسيا»(١٠٦).

كما كتب أيضاً:

«بالنسبة ليلتسين، يرمز هذا الاعلان إلى انبعاث روسيا كلاعب مساو، وبالنسبة للصين فإنه يخدم كإشارة إلى واشنطن أن لا تعتبر ورقة بكين مضمونة. أما بالنسبة إلى روسيا والصين فيشكل الاعلان انذاراً لأميركا حتى لا تتكل كثيراً على العداء المستحكم بين البلدين»(١٠٦).

أما رئيس وزراء روسيا فيكتور تشير نوميردين فقد أكد أن الصين وروسيا أقامتا شراكة واسعة النطاق تدخلهما في القرن الحادي والعشرين(١٠٧). وعلاوة على التقرب من الصين، سجلت السياسة الخارجية الروسية تطوراً في الشرق الأقصى تمثل في التقرب من اليابان رغم العداء التاريخي بين البلدين. ففي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٤،

---

(١٠٣) الديار، العدد ٢٢٤٢، الأربعاء ١٦/١١/١٩٩٤، ص ١٤.
(١٠٤) الحياة، العدد ١١٥٢٠، الجمعة ٢ أيلول ١٩٩٤، ص ٨.
(١٠٥) وكالة رويتر، الخميس ٢٥ نيسان ١٩٩٦.
(١٠٦) كيسنجر هنري، هيرالدتريبيون، ١٣ أيار ١٩٩٦.
(١٠٧) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ٢٨ أيار ١٩٩٦.

وقع الجانبان أربعة اتفاقات تدفع العلاقات الاقتصادية بينهما إلى مستوى جديد يؤدي إلى حل نهائي للنزاع الإقليمي الذي كان في السابق يعكر علاقاتهما. كما تراجعت اليابان عن مطلب عدم تقديم مساعدات لروسيا قبل تخليها عن «جزر كوريل» الأربعة المتنازع عليها والواقعة شمال اليابان والتي كانت القوات السوفياتية قد احتلتها في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية(١٠٨).

كوريا الشمالية أيضاً أكدت روسيا مجدداً دعمها لها أمام الحملة العالمية حول إنشاءاتها النووية في بيونغ يانغ. ورغم رفض سيول السماح بالتفتيش الدولي على منشآتها النووية، أعلنت موسكو أنها ستكون ملزمة، وفقاً لمعاهدتها مع كوريا الشمالية، على مساعدتها عسكرياً إذا هوجمت بسبب خلافات حول برنامجها النووي. وصرّح نائب وزير الخارجية الروسي في بداية شهر نيسان ١٩٩٤، أن بلاده أبلغت هذا القرار إلى الكوريتين والولايات المتحدة مؤكداً أن روسيا، كبلد وريث للاتحاد السوفياتي، عليها التزامات تفرضها معاهدات لا تزال سارية المفعول(١٠٩).

٣ ـ محور الشرق الأوسط

ويأتي أبرز مثال للدور الروسي في العلاقات الدولية من منطقة الشرق الأوسط. فرغم تراجع التأثير السوفياتي منذ ١٩٩٠، الأمر الذي سمح للتحالف الدولي باستفراد الحليف العراقي، سجلت روسيا منذ عام ١٩٩٤ عودة ملحوظة إلى مسرح الشرق الأوسط. وهي، منذ ذلك الحين، تتحرك من أجل استعادة مركزها ومصالحها في هذه المنطقة التي تعتبرها داخلة في منطقة الجوار المباشر.

أكد المبعوث الخاص للرئيس يلتسين إلى الشرق الأوسط فيكتور بوسوفاليوك خلال مقابلة مع وكالة «ساب»، أن «البعض لا يقدر دائماً أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا. فالولايات المتحدة تبعد آلاف الأميال عن المنطقة، لكن ما من أحد يشكك في مصالحها الستراتيجية. غير أن هذه المنطقة بالنسبة لروسيا هي جار قريب، ليس في المعنى الجغرافي فحسب»(١١٠).

وفي ميدان السلام بين العرب وإسرائيل، حصلت موسكو على المقعد الشرقي، مقابل واشنطن، كراعية للعملية التي بدأت في مدريد. ورغم مماشاتها لواشنطن منذ عام ١٩٩١، راحت منذ ١٩٩٤ تراجع سياستها الشرق أوسطية لتصبح أكثر استقلالية من السياسة الأميركية. لقد اعتبرت أوساط روسية أن الانكفاء الروسي عن

---

(١٠٨) وكالة رويتر، الجمعة ٨ نيسان ١٩٩٤.

(١٠٩) وكالة رويتر، الأحد ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٤.

(١١٠) النهار، العدد ١٨٩٢٣، الجمعة ١٩٩٤/٩/٢، ص ٨.

الشرق الأوسط إثر انهيار الاتحاد السوفياتي هو بمثابة خطأ جسيم ينبغي العودة عنه بأسرع ما يمكن. ويبدو أن هذا الرأي أصبح موقفاً رسمياً للكرملين، كما أكد كوزيريف، وزير الخارجية السابق، بأن «روسيا بوضعها دولة عظمى تتحمل مسؤولية الأمن في منطقة الخليج». وانتقد رد فعل العواصم الغربية على التحرك الروسي في المنطقة بقوله:

«إن وراء رد فعلهم هذا عدم استعدادهم للاعتراف بدور غيرهم في هذه المنطقة ذات الأهمية الستراتيجية»(١١١).

هذه العودة الروسية تمثلت في العراق خاصة، حيث أصبحت روسيا القوة الخارجية الأولى التي يعتمد عليها في مواجهة القرارات الدولية العقابية، إذ تمارس موسكو كل ما تستطيع من ضغوطات من أجل رفع الحظر عن البلاد. لقد حذرت موسكو من العواقب الوخيمة للهجوم الصاروخي على الأراضي العراقية إثر الهجوم العراقي على اربيل لمساندة الزعيم الكردي البرزاني بتاريخ ٣١ آب ١٩٩٦. فقد قال أناتولي تشاوبايس، كبير موظفي مكتب الرئيس يلتسين أن الرئيس «أبدى جدية كاملة حيال موقف واشنطن السياسي المحفوف بالعواقب»(١١٢). وخلال شهر أيلول ١٩٩٦، وجه يلتسين تحذيراً جديداً إلى الولايات المتحدة بسبب ضرباتها التحذيرية ضد العراق.

وتتوازى هذه العلاقة مع العراق مع علاقة أخرى مميزة مع ايران تمثلت بالوقوف ضد الضغوط الأميركية لحصارها سياسياً واقتصادياً. فقد أكدت موسكو مع بداية عام ١٩٩٥. أنها بدأت بالفعل بناء محطة كهرونووية في ايران بكلفة ٨٠٠ مليون دولار، رغم طلب وزير الخارجية الأميركي كريستوفر من نظيره الروسي بإلحاح توضيحات عن عقود الأسلحة النووية مع ايران(١١٣). كما سجلت مبادرات أخرى نحو دول الشرق الأوسط اعتباراً من عام ١٩٩٤، أي منذ قضاء يلتسين على خصومه في البرلمان وتأكيده «أنه على روسيا أن تشارك بنشاط في حل جميع القضايا الدولية الكبيرة»(١١٤). فأثر مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، سارعت موسكو إلى اقتراح عقد قمة دولية في مدريد بهدف اطلاق عملية السلام مجدداً، الأمر الذي رفضته إسرائيل فوراً كونها ترغب في متابعة المحادثات الثنائية(١١٥).

---

(١١١) دياب محمد، «روسيا والشرق الأوسط»، النهار، العدد ١٨٩٩٤، الخميس ١٩٩٤/١١/٢٤، ص ٨.

(١١٢) وكالة رويتر، الأربعاء ٤ أيلول ١٩٩٦.

(١١٣) ROUSSELIN Pierre, «Moscou propose la convocation d'une deuxième conférence de Madrid», le Figaro 10/3/1993, P.B3.

(١١٤) جلاد ادغار، «عودة روسيا إلى الساحة الشرق أوسطية»، النجوى، العدد ٥٤٣٨ الاثنين ٢١ آذار ١٩٩٤، ص ١٦.

(١١٥) PLOQUIN Jean-Christophe, «Retour pragmatique au M.O», la Croix 23/3/1994, P.6.

وخلال الفترة نفسها، راحت موسكو تبحث عن مرتكز جديد لسياستها في المنطقة فزار رئيس أركانها ميخائيل كوليسينكوف سوريا لمباحثات في هذا الشأن. وخلال دورة مجموعة العمل الدولي لاستثمار الثروة المائية في الشرق الأوسط التي عقدت في بكين في تشرين الأول ١٩٩٣، عرض الوفد الروسي مشروع ضمانة متكاملة لتحلية مياه البحر بالتوازي مع توليد الكهرباء، وإنتاج المواد الخام المعدنية بدلاً من شركتين إسرائيليتين تتصرفان بصورة احتكارية للثروة المائية في إسرائيل(١١٦).

وعلى صعيد الأزمة الفلسطينية، طالبت روسيا بالمشاركة في أي قرار يتعلق بمدينة القدس، معتبرة ذلك حقاً لها، الأمر الذي رفضته إسرائيل. ونقل هذه المقالبة إلى المسؤولين الإسرائيليين رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الروسية فيكتور بوسوفاليوك الذي زار بيروت ودمشق وعمان وتل أبيب(١١٧).

وحول العلاقة بين لبنان وروسيا، كتب الكسندر سميرنوف ان «العلاقات بين البلدين، التي تعتمد على قاعدة متينة من التقاليد التاريخية والتعاطف والاحترام والتعاون بين الشعبين الروسي واللبناني، لها آفاق رحبة»(١١٨).

أخيراً، ومن مظاهر أهمية الشرق الأوسط، خاصة الإسلامي، أن روسيا سجلت الرسائل الشخصية التي وجهها الرئيس يلتسين إلى الزعماء العرب ومنهم الملوك فهد وحسين والحسن الثاني، وأمير الكويت والرئيس مبارك وتطرق فيها إلى تطور الأوضاع في البوسنة، مؤكداً على أن موسكو «بعيدة عن التعاطي مع النزاع بوصفه مجابهة على أساس ديني، وأنها تسعى للإسهام في ايجاد مخرج من دوامة الإبادة المتبادلة دون أن تؤيد واحداً من الأطراف المتنازعة»(١١٩).

٤ ـ محور حلف شمال الأطلسي

يحظى هذا المحور باهتمام روسي خاص نظراً لأهميته الأمنية والجيوستراتيجية. فبعد محادثات طويلة عارضتها روسيا توصلاً إلى تهديد للحلف الأطلسي في حال قرر التمدد شرقاً، عاد وزير خارجية روسيا أندريه كوزيريف، خلال استقباله الأمين العام للأمم المتحدة، وأكد في نيسان ١٩٩٤ أن بلاده جاهزة لتوقيع مبادرة «الشراكة من أجل السلام» التي اقترحها حلف شمال الأطلسي(١٢٠).

إنما، وبعد شن غارات من قبل طائرات الحلف على مواقع صرب البوسنة في ١٦

---

(١١٦) الديار، الجمعة ١٠/٦/١٩٩٤، ص ٨.
(١١٧) الحياة، العدد ١١٥١٤، السبت ٢٧ آب ١٩٩٤، ص ٣.
(١١٨) سميرنوف الكسندر، «العلاقات الروسية: نظرة إلى الماضي»، الديار، الخميس ١٨ آب ١٩٩٤، ص ٢١.
(١١٩) بوسوفاليوك فيكتور، «روسيا والعالم الإسلامي»، الحياة، العدد ١١٨٨١، السبت ٢/ آب ١٩٩٥، ص ١٧.
(١٢٠) وكالة رويتر، الجمعة ١ نيسان ١٩٩٤.

و١٧ نيسان، عاد كوزيريف وطالب بابرام اتفاق بين روسيا والحلف يكون أكثر جدية من مشروع الشراكة من أجل السلام، ويمنع بالتالي اتخاذ اجراءات عسكرية من جانب واحد، «إنما باعتماد صيغة جديدة تسمح لروسيا بالاعتراض على ما لا تراه مناسباً كونها دولة عظمى وتلعب دور الربط بين الشرق والغرب»(١٢١).

وبتاريخ ٢٤ أيار ١٩٩٤، اجتمع وزراء دفاع دول الحلف في بروكسل مع نظيرهم الروسي بافل غراتشيف. وبعد أن سمعوا منه اقتراحات بلاده حول صيغة التعاون العسكري المقترح، أجمعوا على ضرورة التجاوب ومنح روسيا وضعاً مميزاً. وهكذا تم تمييزها عن الـ ١٨ دولة الأوروبية الشرقية التي أبرم الحلف معاهدات معها(١٢٢).

إثر ذلك أكد وزير الدفاع الأميركي أن هذا الاتفاق سيضع أسس النظام الأمني الأوروبي في القرن الحادي والعشرين يكون حلف شمال الأطلسي مركزه. كما كتب اندريه كوزيريف يومذاك(١٢٣):

«إني مقتنع بأن الاتحاد السوفياتي والحلف اللذين يفتتحان الآن فصلاً جديداً في علاقاتهما، سيعملان بانتظام وبلا كلل لبناء أوروبا أكثر أمناً واستقراراً».

وبقيت روسيا مصرة على التعاون مع الحلفاء دون الموافقة على توسيع الحلف شرقاً ليضم دولاً سوفياتية سابقة. ففي الذكرى الخمسين للانتصار على النازية التي نظمتها روسيا في ٨ أيار ١٩٩٥، وجه يلتسين تحذيراً جديداً إلى الحلف معارضاً توسعه شرقاً. ومما قاله:

«على قادة اليوم أن يأخذوا بعين الاعتبار درساً من السياسة الدولية يفيد بأن التميز والعزلة التي تمارسها الأحلاف أدت إلى اندلاع حرب أو قادت إلى شفير الهاوية النووية»(١٢٤).

وما تزال روسيا تتبع سياسة الدولة العظمى في وجه محاولات التوسع، مستغلة هذا التوجه خلال حملة الانتخابات الروسية، ملوحة بتشكيل قوة عسكرية موحدة مع روسيا البيضاء، إذا مضى حلف شمال الأطلسي في خطط توسيع عضويته(١٢٥). كما أكد خلال الحملة الانتخابية نفسها، على أن توسيع الحلف شرقاً يعارض مفهوم إقامة نظام أمني لكامل أوروبا(١٢٦).

---

(١٢١) وكالة الصحافة الفرنسية، الأحد ١٧ نيسان ١٩٩٤.

(١٢٢) الحياة، العدد ١١٤٢٠، الأربعاء ٢٥ أيار ١٩٩٤، ص ٨.

(١٢٣) كوزيريف اندريه، «روسيا وحلف شمال الأطلسي: شركة من أجل أوروبا موحدة وسلمية»، مجلة حلف الأطلسي، الأربعاء ١٧ آب ١٩٩٤.

(١٢٤) وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين ٨ أيار ١٩٩٥.

(١٢٥) وكالة رويتر، ١٤ أيار ١٩٩٦.

(١٢٦) Le Figaro, 16080, lundi 29 avril 1996, P.2.

٥ ـ محور النظام العالمي الجديد

بتاريخ ٦ أيلول ١٩٩٦ وإثر التدهور العسكري في شمال العراق والضربة العسكرية الأميركية، تلقت الولايات المتحدة وبريطانيا هزيمة في مجلس الأمن مصدرها التهديد الروسي باستخدام حق الفيتو لمنع صدور قرار يدين التدخل العراقي في اربيل. وقد أصر المندوب الروسي سيرغي لافرون على موقفه رغم الاجتماعات المكثفة بين مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا(١٢٧).

هذا الموقف الصارم يترجم الرغبة الروسية في الاستقلال وحتى معارضة الجبار الأميركي الأوحد المهيمن على مقدرات العالم. وهو نتيجة جهود منذ ١٩٩٤ لتحقيق هذا الاستقلال في المواقف الدولية، وبالتالي تأكيد القدرة على لعب دور الجبار الثاني على صعيد الأحداث العالمية. فإذا عدنا في التاريخ إلى عام ١٩٩٤، أمكننا تسجيل سلسلة من المواقف التي تترجم الاستقلالية الروسية هذه.

نقلت وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٩٤ أن «الكرملين يضاعف مبادراته الدبلوماسية غير المنتظرة، منذ أن قام بدور عراب الصرب في البوسنة وصولاً إلى اقتراحه عقد مؤتمر دولي حول كوريا الشمالية، وهي مبادرات تؤدي بنظر واشنطن إلى خلط الأوراق في مجال التعاون مع الولايات المتحدة»(١٢٨).

فبعد أن نصبت نفسها وصياً على نهضة روسيا منذ زوال الاتحاد السوفياتي في كانون الأول ١٩٩١، وجدت الولايات المتحدة نفسها بعد سنتين ونيف مع شريك غير متوقع تسعى دبلوماسيته الهجومية إلى إرضاء شعور قومي متنام أكثر من الالتزام بمحور التعاون بين موسكو وواشنطن. وهذا ما دفع بوزير الدفاع الأميركي ويليام بيري إلى حد الاعراب عن اعتقاده بأن «روسيا لم تعد تطلع الولايات المتحدة على كامل مبادراتها الدبلوماسية»(١٢٩).

ومنذ ذلك الحين، تتابعت المواقف الروسية التي تعيد الزمن إلى أيام الحرب الباردة، نذكر منها اللقاء الذي عقد في البيت الأبيض بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٩٤ بين الرئيس كلينتون ورئيس وزراء روسيا تشيرنوميردين للبحث في انضمام روسيا إلى قمة الدول الصناعية في ايطاليا. كما تعهد البلدان بوقف إنتاج البلوتونيوم لغايات عسكرية(١٣٠). ومنها قرار مجلس الدوما الروسي الذي أوصى بإلغاء التدريبات المشتركة بين الجيشين الروسي والأميركي في جنوب الأورال رغم الاعلان عن هذه

---

(١٢٧) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ٦ أيلول ١٩٩٦.
(١٢٨) المرجع نفسه، الجمعة ٢٥ آذار ١٩٩٤.
(١٢٩) الديار، العدد ٢٠١٣، السبت ١٩٩٤/٣/٢٦، ص ٢٢.
(١٣٠) وكالة رويتر، الجمعة ٢١ حزيران ١٩٩٤.

المناورات من قبل الرئيس يلتسين[١٣١].

أما وزير خارجية روسيا السابق اندريه كوزيريف، فقد وجه تحذيراً إلى الولايات المتحدة من رفع حظر الأسلحة عن مسلمي البوسنة، مشيراً إلى أن «خطوة كهذه قد تدفع العالم إلى حرب عالمية جديدة»[١٣٢]. في هذا الوقت، ذكر مسؤول أميركي أن بلاده تشعر بالقلق لأن روسيا لا تقوم بتدمير رؤوس الحرب النووية بالسرعة اللازمة، موضحاً أن الروس دمروا منذ ١٩٩٢ حوالى ألف رأس فقط من ترسانتهم النووية البالغة ١٠ آلاف رأس نووي. وجاء هذا التخوف رغم الأمر الذي أصدره يلتسين في ١٩٩٤/٣/١٣ بتغيير مرمى الصواريخ النووية الموجه نحو الولايات المتحدة وبريطانيا[١٣٣].

وتعتبر قضية مبيعات الأسلحة النووية نقطة خلاف مع واشنطن التي تخشى من أن يؤدي ذلك إلى اختلال موازين القوى الإقليمية، وزعزعة الاستقرار في مناطق حيوية للأمن القومي الأميركي، في حين تجد موسكو نفسها مضطرة لبيع السلاح لتدعيم اقتصادها وتجارتها الخارجية. علاوة على ذلك، فشلت الولايات المتحدة في إقناع روسيا بالتوقيع على اتفاق دولي لحظر الأسلحة الكيميائية. حتى معاهدة ستارت ٢ الموقعة عام ١٩٩٣، لم يقرها البرلمان الروسي[١٣٤]. ويرى السيناتور الأميركي سام نان رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، أن «التحدي الأهم الذي تواجهه الولايات المتحدة في مجال الأمن القومي في السنوات العشر المقبلة هو في التعاون مع روسيا للسيطرة على أسلحتها النووية»[١٣٥].

ومن مظاهر الخلاف الروسي الأميركي، موقف كل من البلدين من موضوع توسيع حلف شمال الأطلسي. وقد ظهر هذا الخلاف إلى العلن خلال قمة الأمن والتعاون في بودابست في ٥ كانون الأول ١٩٩٤ حين أكد يلتسين رفض روسيا انضمام دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى الحلف. كما عاد وزير الدفاع روديونوف وأكد مجدداً في أول تشرين الأول ١٩٩٦ أن توسيع الأطلسي سيعيد التوتر. وقد وصف مسؤول أميركي تصريحات يلتسين بـ «القاسية»، معبراً عن دهشته لموقفه المتشدد رغم حرص واشنطن على شرح نواياها في شأن توسيع الحلف إلى الروس. وخلال القمة هذه، حمل يلتسين بعنف على «سعي واشنطن لفرض هيمنتها على الساحة العالمية»، مؤكداً أن «مصير العالم لا يمكن أن يقرر في عاصمة واحدة»[١٣٦].

---

(١٣١) اندرييف نيكولوي، «بدء المناورات الروسية الأميركية»، الحياة، العدد ١١٥٢٠، الجمعة ١٩٩٤/٩/٢، ص ٨.
(١٣٢) وكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء ١٤ حزيران ١٩٩٤.
(١٣٣) الديار، العدد ٢١٩٢، الثلاثاء ٢٧ أيلول ١٩٩٤، ص ١٥.
(١٣٤) وكالة رويتر، الجمعة ٥ نيسان ١٩٩٦.
(١٣٥) السفير، العدد ٦٨٩٣، الثلاثاء ٢٧ أيلول ١٩٩٤، ص ١٢.
(١٣٦) وكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء ٦ كانون الأول ١٩٩٤.

وخلال قمة يلتسين ـ كلينتون في موسكو خلال شهر أيار ١٩٩٥، عاد الرئيس الروسي للتشدد من خلال استعراض القوة التي حاربت في الشيشان، بحضور كلينتون وفي الساحة الحمراء. وأكد بالمناسبة نفسها أن روسيا لم تقدم أية تنازلات حول المساعدات العسكرية لإيران أو توسيع حلف شمالي الأطلسي، مما دفع بالسناتور بوب دول إلى مطالبة الكونغرس بـ «إعادة النظر بالعلاقات مع روسيا بعد فشل قمة موسكو»(١٣٧). أما هنري كيسنجر فقد كتب يومذاك بمرارة(١٣٨):

«أثار حضور كلينتون احتفالات يوم النصر في موسكو مشاعر متناقضة.... وحصل اجتماع يلتسين ـ كلينتون في لحظة من الغياب الكبير لليقين في العلاقات الروسية ـ الأميركية. هناك خلافات حول الشيشان والمبيعات النووية لإيران وتوسيع الحلف الأطلسي. وفي شكل أعمق تكشف زيارة موسكو النقص في التوازن في السياسة الخارجية للإدارة الأميركية».

وقمة الخلاف الروسي ـ الأميركي تجسدت في اعلان موسكو عن دعمها لترشيح بطرس غالي لولاية ثانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، مما وضعها في موقف معارض تماماً لموقف واشنطن التي تكاد تكون معزولة في هذه المعركة. فقد أكد وزير الخارجية الروسي بريما كوف بتاريخ ١٦/ تموز/١٩٩٦ أن «غالي هو المرشح الوحيد في غياب مرشحين آخرين»(١٣٩). وهذا الموقف يضع روسيا إلى جانب الصين ودول أفريقيا والعالم النامي ضد الولايات المتحدة التي تقول إن غالي لم يعمل ما فيه الكفاية لإصلاح المنظمة الدولية، مهددة باستعمال حق الفيتو لمنع تمديد ولايته.

كل هذه المواقف الروسية المعارضة للتيار الأميركي العالمي، تدفعنا للاعتقاد بأن روسيا تحاول فعلاً استعادة دور الجبار السوفياتي في التوازنات الدولية.

إنما هل تملك روسيا إمكانات سياستها هذه؟.

الخلاصة

تفرض الاجابة على التساؤل هذا تحليلاً منطقياً لجملة معطيات، منها عوامل القدرة القومية الروسية بما فيها الاقتصاد والقدرة العسكرية والمعطيات الجيوستراتيجية، يضاف إليها حيوية القيادة العليا، وتطور علاقاتها بدول العالم النامي. كما تفرض مقارنتها بالعوامل نفسها لدى القوى العالمية التي تتقاسم حالياً التأثير على الساحة

---

(١٣٧) de CHIKOFF Irina, «Face à Moscou, l'amertume américaine», le Figaro; 15778, vendredi 12 mai 1995, p4.

(١٣٨) كيسنجر هنري، «بدائل من سياسة كلينتون الروسية»، الهيرالدتريبيون ١٥/٥/١٩٩٥.

(١٣٩) السفير، العدد ٧٤٤١، الأربعاء في ١٧ تموز ١٩٩٦، ص ١٢.

الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأقصى، خاصة الصين واليابان.

فروسيا يتنازعها حالياً اتجاهان، الأول يؤكد أنها ليست مجرد دولة عالمية، إنما نموذج بديل ومتميز للحياة، إنها حضارة في ذاتها وهوية ينبغي الاعتراف بها بالدرجة نفسها التي يُعترف بها للغرب ولأوروبا. هذا الاتجاه، الذي يدعو إلى أن تكون وجهة روسيا متميزة عن الغرب وأشد اتفاقاً مع تقاليدها ومصالحها، وقد تجسد هذا الإتجاه حين حصل المتشدد جيرينوفسكي على ٧ ملايين صوت في الإنتخابات الأخيرة.

والاتجاه الثاني يرى في روسيا مكملاً للغرب الأوروبي، ويطالب باندماجها اللاحق في المجموعة الأوروبية. فروسيا، حسب زعماء هذا التيار، هي جزء متكامل من حضارة أوروبية واسعة.

ويرى المحللون الستراتيجيون العالميون أن روسيا يلزمها من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة من السياسة الواقعية لتستطيع الاختيار بين هذين الاتجاهين وشق طريق واضح وواقعي على الساحة الدولية. والخيار الذي ستختاره لنفسها سوف يحدد الكثير من معالم القرن الواحد والعشرين.

من جهة أخرى، تواجه روسيا اليوم مشكلة انجاز ثلاثة تغييرات مختلفة، الأول الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، والثاني من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، والثالث من امبراطورية يمتد تاريخها إلى أربعة قرون إلى دولة قومية حديثة.

ورغم هذه المهمة الصعبة، نرى أن حيوية السياسة الخارجية الروسية وعلاقاتها المتطورة مع بلدان العالم الثالث وطروحاتها العقائدية وخطاب زعمائها السياسي، علاوة على تقنياتها المتطورة خاصة في ميدان التسلح ولا سيما النووي منه، كلها عوامل تؤهلها لفرض وجهة نظرها في المعادلات الدولية. وبإمكان روسيا اللعب على التوازنات الدولية الحالية عبر اتجاهات عدة:

أ ـ إقامة تحالفات مع قوى عالمية بارزة بهدف تشكيل مجموعة ضغط دولي مهمة.

ب ـ دعم دول العالم النامي التي تحاول فرض نفسها في محيطها، ومساعدتها في ميادين التسلح خاصة النووي والكيميائي.

ج ـ تزعُّم قوى الرفض لهيمنة النظام العالمي الأوحد.

د ـ دعم الحركات اليسارية والعقائدية والأصولية والعرقية، وتشكيل مرجعية دولية داعمة لهذه التيارات.

هـ ـ التدخل سياسياً وعسكرياً في محيطها المباشر، واعتبار الدول والمناطق التي انبثقت عن الاتحاد السوفياتي السابق كمنطقة تأثير خاص بها.

و ـ فرض حضورها في مجلس الأمن بالتحالف مع الدول غير الدائمة العضوية فيه والتي يستهويها النموذج الروسي، أو من خلال استعمالها حق الفيتو الذي منحه لها ميثاق الأمم المتحدة.

ز ـ اعادة العالم إلى نظام الاستقطاب الثنائي وحتى إلى نظام الحرب الباردة التي سادته منذ الستينات وحتى عام ١٩٩١.

إنما، يبقى أمام روسيا أن تسيطر سيطرة فعلية على خيراتها المدفونة، وتحل المشكلات التي اعترضتها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، ينبغي عليها ضبط اقتصادها المتدهور، والسيطرة على ساحتها الداخلية وتوحيد تياراتها المختلفة، وشق طريق لها بين النظامين اللذين يشدانها اليوم، النظام الاشتراكي ونظام الديموقراطية الغربية واقتصاد السوق. عليها حل قضايا شائكة كضبط ساحتها النووية، وملء الفراغ الأمني في شرق أوروبا، وضبط حركات الانفصال، ووقف الحروب الأهلية على الساحة السوفياتية السابقة، وإنهاء المشكلات العرقية والعقائدية والدينية في محيطها. عليها تحسين صورتها الخارجية لجهة المافيات والفساد، وحل مشكلة التصارع على السلطة. وعليها، أخيراً، الخروج من التبعية الاقتصادية للغرب وخاصة للولايات المتحدة. وهذا ما تحاول فعله اليوم.

ملحق رقم ١:

لائحة بردود فعل الجمهوريات السوفياتية على الحركة الانقلابية

الجمهورية	التاريخ	الموقف
روسيا	١٩ آب	أصدر الرئيس يلتسين مرسوماً أعلن فيه أن مرسوم تسلم ياناييف السلطات الرئاسية غير شرعي ودعا للعصيان المدني.
أوكرانيا	٢٠ آب	أدانت الانقلاب وأعلنت أن قرارات الحكم الجديد باطلة في أراضيها.
مولدافيا	٢٠ آب	أدانت الانقلاب.
جورجيا	٢٠ آب	أعلنت عدم قانونية الانقلاب وأذاعت بياناً لإلتزام الهدوء.
كازاخستان	٢٠ آب	مماثل.
ليتوانيا	٢٠ آب	ناشدت عسكرييها عدم الاشتراك وأعلنت استقلالها.
لاتفيا	٢٠ آب	أعلنت أن «لجنة الدولة» غير شرعية ـ وأعلنت استقلالها.
أستونيا	٢٠ آب	وجهت نصائح للعصيان المدني معلنة استقلالها.
قرغيزيا	٢٠ آب	كلفت قواتها الداخلية حماية منشآتها.

ملاحظات:

١ ـ أدانت الانقلاب علانية ٩ جمهوريات سوفياتية من أصل خمس عشرة.

٢ ـ وقفت ضد الانقلاب أهم الجمهوريات وأكبرها وأغناها، وخاصة روسيا الاتحادية وكازاخستان وأوكرانيا. ووقف ضده أقوى رجل في الاتحاد السوفياتي بوريس يلتسين.

ملحق رقم ـ ٢ ـ

٤ ـ لائحة الجمهوريات السوفياتية مع قدراتها القومية (عند انهيار الاتحاد)

١ ـ روسيا الاتحادية

- ١٤٨,٠٤ مليون نسمة من العرق السلافي
- اللغة الروسية
- ١٧٠٦٥٠٠٠ كلم^2
- أكبر الجمهوريات وأغناها
- إنتاج البترول والغاز الطبيعي والمعادن والكهرباء
- في سيبيريا فقط ٥٨,٧ من احتياط البترول العالمي و٤١٪ من الحديد و٨٨٪ من المانغنيزو٥٤٪ من البوتاس و٢٥٪ من الأخشاب.
- زراعة وتربية ماشية متطورة.
- صناعات الأخشاب والأقمشة والغذاء والجرارات
- تمتد من البلطيق إلى الباسيفيك حتى حدود الصين مع سيبيريا وحوضي الدنيبير والفولغا.

٢ ـ أوكرانيا

- ٥١,٨٣٧ مليون نسمة (أوكراني ٧٣,٦٪ ـ روسي ٢١,١٪، أقليات يهودية ـ بولونية مولدافية، بلغارية وهنغارية)
- اللغة الأوكرانية
- ٦٠٣٢٠٠ كم^2
- أهم مناجم الحديد والفولاذ والفحم الحجري
- إنتاج ضخم من القمح: ١/٥ إنتاج الاتحاد، السكر: ٢/٣، الذرة: ٢/٣، البطاطا ١/٤، الخنزير ١/٣
- ٢٠٪ من إنتاج الكهرباء الاتحادي.
- ٤٠٪ من إنتاج الفولاذ الروسي ـ ٥٠٪ من الحديد.
- ٣٥٪ من الفحم الحجري.
- صناعات معدنية ثقيلة.

- فرو اصطناعي ـ زئبق، مانغنيز، زنك.
- بلاد سهلية غنية التربة
- أكبر مساحات زراعة القمح
- مناطق صناعية هامة
- الدَّخل الفردي: ١٨٩٧ روبل.

٣ ـ أوزبكستان

- ٢٠,٣٢٢ مليون نسمة. (أوزبكي ٧٠٪ مع أقليات روسية، تترية، كازاخستانية ـ طاجكستانية ـ كورية)
- ٤٤٧٤٠٠ كلم^{٢}
- إنتاج البترول والغاز الطبيعي والنحاس.
- أبرز منتجي القطن.
- تربية مواشي ـ فرو استراكانAstrakan
- مناجم ذهب، بوكسيت، صلصال أبيض، جبس، رخام، بوتاس، كبريت، ملح، رمال.
- الدخل الفردي: ١٢٠٩ روبل

٤ ـ كازاخستان

- ١٦,٦٩٠ مليون نسمة (روسي ٣٧,٥٪، كازاخستاني ٣٦٪ وأقليات المانية وأوكرانية وتترية).
- ٢٧١٧٠٠٠ كم^{٢}
- أكثر من ٩٠ منجم (حديد ـ نحاس ـ رصاص ـ زنك ـ فحم حجري، بترول، فوسفات)
- معدات بناء
- سماد ـ جلود ـ مواشي ـ حبوب ـ قطن ـ رز ـ شمندر سكري ـ كروم.
  يستعمل قسم من أراضيها للتجارب النووية
- المدخول الفردي: ١٦٠٥ روبل.

٥ ـ بيلوروسيا

- ١٠,٢٦٠ مليون نسمة (روسي أبيض ٧٩٪، روسي ١٣,١٪ أقليات بولونية ـ أوركانية
- ٢٠٧٦٠٠ كم^2
- معدات ميكانيكية ـ تصنيع المعادن ـ صناعة السيارات ـ فحم حجري ـ تورب ـ ملح طبيعي ـ بوتاس ـ خشب، نغيد حمري، حبوب، خضار، لحوم ـ حليب وبيض.
- الدخل الفردي: ٢٣٥٥ روبل.

٦ ـ أذربيجان

- ٧,١٣٢ مليون نسمة (٧٠٪ آذري ـ ٨٪ أرمني ـ ٥,٦٪ روسي).
- ٨٦٨٠٠ كم^2.
- بترول (٣٠ مليون طن، ـ ٢٥٠ ألف برميل يومياً ـ غاز طبيعي ـ حديد ـ ملح ـ مصافي بترول (٧٠٪ من الاتحاد).
- معدات بناء ـ صناعات ميكانيكية وكيميائية والكترونية زجاج ـ بورسلين ـ أخشاب ـ عنب ـ حبوب ـ فاكهة ـ شاي ـ قطن.
- أكثر الجمهوريات انجاباً وأكثرها نسبة وفاة أطفال (٨٠٪)
- الدخل الفردي: ١٧٣٠ روبل.

٧ ـ جورجيا

- ٥,٤٥٦ مليون نسمة (جورجي ٦٨,٦٪ ـ أرمني ٩٪، روسي ٧,٤٪، أقليات أذربيجانية ويونانية ويهودية وكردية وأوركانية وغيره).
- ٦٩٧٠٠ كم^2 مربع.
- صناعات منجمية لا سيما المانغنيز.
- الأسمدة ـ الجلود ـ الورق ـ الطاقة المائية ـ صناعات البناء والميكانيك.
- عنب ـ فواكه ـ زراعات استوائية، شاي.
- مواشي.
- الدخل الفردي: ٢٠٦٣ روبل.

٨ ـ طاجكستان

ـ ٥,٢٤٨ مليون نسمة (طاجكستاني ٦٠٪ ـ أوزبكي ٢٣٪، روسي ٧,٥٪).
ـ ١٤٣١٠٠ كلمتر مربع.
ـ فحم ـ غاز ـ بترول ـ رصاص ـ زنك ـ المينيوم، ملح طبيعي ـ مناجم ـ صناعات خفيفة ـ قطن، حرير، فاكهة، حبوب.
ـ الدخل الفردي ١٠٤٢ روبل

٩ ـ قرغيزيا

ـ ٤,٣٦٧ مليون نسمة
(قرغيزي ٥٠٪، روسي ٢١,٥٪ أوزبكي ١٢٪، أوكراني ٣,١٪
ـ ١٩٨٥٠٠ كم^{٢}.
ـ فحم حجري، زئبق، انيتموان، رصاص، زنك، بترول، غازي طبيعي.
ـ يورانيوم
ـ أغنام وأحصنة مؤصلة.
ـ فاكهة، زراعة الكرمة.
ـ نباتات صناعية.
ـ قطن، ٧٣ ألف طن سنوياً.
ـ حبوب ١٩٠٩٠٠٠ طن سنوياً.
ـ الدخل الفردي: ١٢٠٩ روبل

١٠ ـ مولدافيا

ـ ٤,٣٦٠ مليون نسمة (مولداف ٦٤٪، أوكرانيون ١٣,٨٪، روس ١٢,٩٪، أتراك مسيحيون ٣,٥٪ يهود ٢٪)
ـ ٣٣٧٠٠ كم^{٢}.
ـ صناعات غذائية.
ـ صناعات أجهزة دقيقة وآلات.
ـ أحذية.
ـ تربية المواشي.

ـ نباتات عطرية.
ـ عنب ـ دوار الشمس.

١١ ـ ليتوانيا

ـ ٣,٧٢٣ مليون نسمة (ليتواني ٨٠٪، روسي ٩,٣٪ بولوني ٧,٧٪)، بيلوروسي ١,٧٪ مع أكراد ويهود)
ـ ٦٥٢٠٠ كم^{٢}
ـ الصناعات الكيميائية والمعدنية والبحرية.
ـ بترول (٢٦ بئر) ـ أسمدة ـ ورق ـ تراب عضوي
ـ صيد الأسماك والزراعة وتربية المواشي
ـ لحوم ـ حليب ـ شمندر سكري وبطاطا
ـ اللغة الرسمية الليتوانية منذ ١٩٨٩
ـ الديانة الكاثوليكية
ـ الدخل الفردي: ٢٠٤٧ روبل.

١٢ ـ تركمانيا

ـ ٣,٦٢٢ مليون نسمة (تركمان ٧٠٪، روس ٩,٥٪ ٩,٥٪، أوزبك ٨,٥٪، كازاخستان ٢,٩٪)
ـ ٤٤٨١٠٠ كم^{٢}
ـ بترول ـ غاز طبيعي ـ صوديوم.
ـ تصنيع المعادن وصناعة الغاز.
ـ صناعات كيميائية وبتروكيميائية.
ـ إنشاءات ميكانيكية.
ـ حرير ـ قطن (أبرز زراعاتها: ١٢٧٢٠٠٠ طن سنوياً)
ـ ١٣ مقاطعة.
ـ الدخل الفردي: ١٣٧٥ روبل.

١٣ ـ أرمينيا

ـ ٣,٢٩٤ مليون نسمة (أرمن أرثوذكس مع أقلية اذربيجانية مسلمة ٥,٣٪)
ـ ٢٩٨٠٠ كم^2
ـ الصناعات المعدنية والكهربائية.
ـ صناعة النبيذ.
ـ الحبوب.
ـ أصغر الجمهوريات مساحة
ـ جبلية صعبة وقاحلة
ـ اللغة الرسمية الأرمنية.

١٤ ـ أستونيا

ـ ١,٥٨٣ مليون نسمة
(أستوني ٦٥٪، روسي ٣٠,٣٪ بيلوروسي ١,٦٪ أوكراني ٣,١٪)
ـ ٤٥١٠٠ كم^2
ـ الغابات والأخشاب (١٠٪ من المساحة)
ـ النضيد الحمري Chiste bitumineux (٣/٥ إنتاج الاتحاد السوفياتي)
ـ الطاقة الكهربائية ـ الصناعات الغذائية (زبدة ـ لحوم، أسماك)
ـ الورق ـ الأسمدة، المنسوجات، المعلبات، الحليب، والبيض
ـ أقل كثافة سكانية
ـ تقع على بحر البلطيق
ـ اللغة الرسمية: الأستونية
ـ ١٥٢٠ جزيرة مليئة بالغابات، ١٠٪ من مساحتها.

١٥ ـ لاتفيا

ـ ٢,٦٨٧ مليون نسمة
(لاتفي ٥٤٪، روسي ٣٣,٨٪، بيلوروسي ٤,٨٪، بولوني ٤٪، أوكراني ٣,٤٪).
ـ ٦٣٧٠٠ كلم^2
ـ صناعات متطورة لا سيما سكك الحديد ومواد البناء.

- صناعات كهربائية وبتروكيميائية وبحرية.
- حركة تجارية نشطة عبر مرافىء عديدة.
- صناعات الكتب ـ تصنيع المعادن.
- حبوب ـ بطاطا
- تربية الماشية.
- تقع على البلطيق
- اللغة الرسمية: اللاتغنية.
- الديانة البورتستانية
- المدخول الفردي: ٢٦٤٧ روبل الأعلى في الاتحاد السوفياتي

جمهوريات الاتحاد السوفياتي

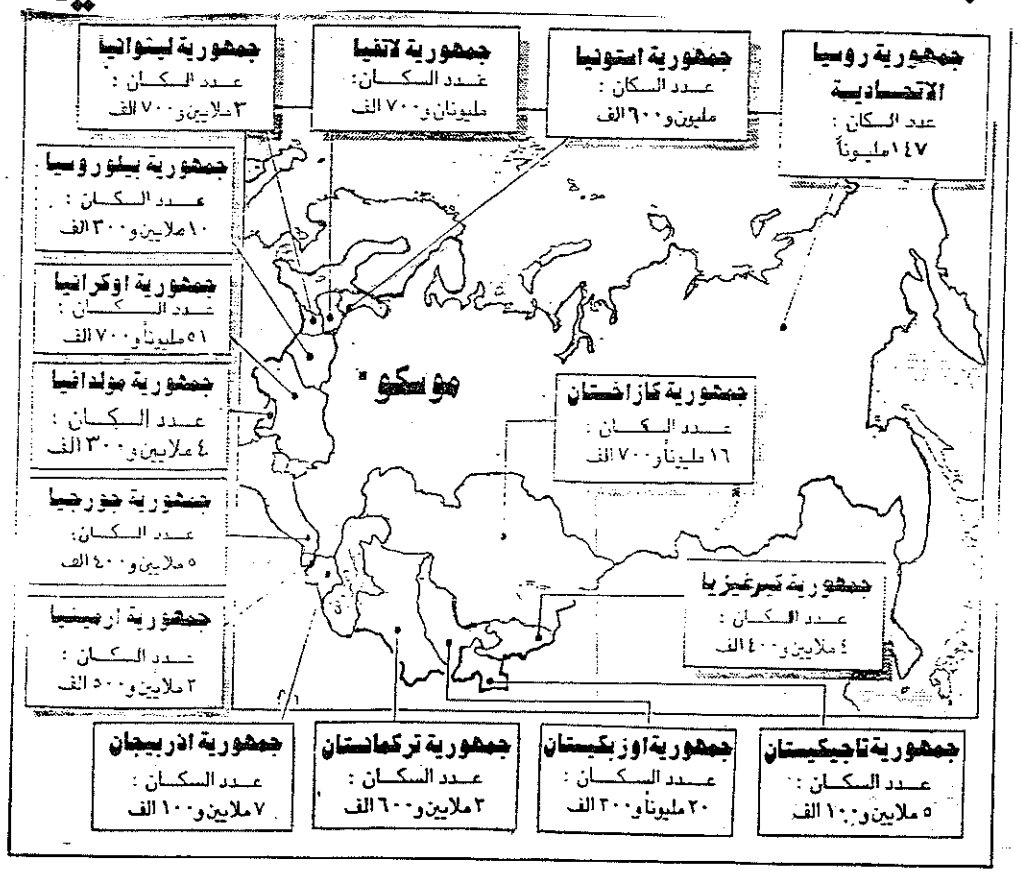

مستقبل السلام
في ظل حكم اليمين الإسرائيلي

رندة حيدر(*)

منذ مجيء حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل، تعرضت عملية السلام التي تشهدها المنطقة إلى سلسلة أزمات ونكسات كادت تطيح بكل ما أتفق عليه خلال السنوات الأربع الماضية.

إذ أعلن زعيم الليكود بنيامين نتنياهو فور تسلمه لرئاسة الحكومة، عن سلسلة مواقف متشددة من المفاوضات السلمية الدائرة. ففي رأيه لا سلام مع إسرائيل من دون تحقيق أمنها، وبالتالي لا انسحابات قبل تحقيق هذا الأمن. واعتبر نتنياهو كل ما توصلت إليه الحكومة العمالية السابقة من تفاهمات مع السوريين غير ملزم له ولحكومته. وعلى الرغم من عدم رفضه لاتفاق أوسلو، رفض تطبيق سائر بنوده، لاسيما قرار إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج مدينة الخليل، قبل إعادة درس هذه البنود، وتغييرها بما يتلاءم أكثر مع متطلبات الأمن الإسرائيلي من المنظور الجديد للحكم.

في هذه الأثناء أثارت سياسة الحكومة الجديدة القائمة على التضييق على أهالي الضفة الغربية وغزة، وقرارها فتح النفق الذي يمر بالقرب من المسجد الأقصى، مواجهات دامية بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي شهدت اشتباكات مسلحة بين عناصر الشرطة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية، وقع فيها عدد كبير من القتلى، مما جعل الوضع كله على فوهة انفجار كبير ينذر بالأسوأ.

(*) أستاذة في الجامعة اللبنانية.

يعتمد بنيامين نتنياهو في سياسته المتشددة من عملية السلام على أمر أساسي هو اعتبار فوز الليكود على حزب العمل بمثابة تفويض شعبي له لإدارة العملية السلمية انطلاقاً من المنظور القومي اليميني المتشدد الرافض لمبدأ التنازل عن أراضٍ محتلة مقابل السلام، والمتمسك بمفهوم «أرض ـ إسرائيل الكاملة» الذي يعتبر أمن الدولة العبرية أهم من أي سلام يمكن أن يتحقق في المنطقة.

لكن النظرة المتفحصة إلى نتائج الانتخابات الإسرائيلية، واتجاهات الاقتراع، تظهر عدم دقة المقولة التي يدعيها اليمين الإسرائيلي. ففوز نتنياهو برئاسة الحكومة لا يعود إلى تحول جذري في الرأي العام من عملية السلام، بمقدار ما يعود إلى تشابك عوامل سياسية ـ اجتماعية وتضافر ظروف داخلية حزبية.

فحتى اللحظات الأخيرة، كانت استطلاعات الرأي العام تكشف تقدم حزب العمل على الليكود، وترى في شيمون بيريس مرشحاً أكثر ملاءمة من خصمه[١]. وكان حزب العمل قد أُحيط بتأييد شعبي عارم بعد اغتيال زعيمه اسحق رابين على يد متطرف يهودي، لكن الهجمات الانتحارية التي قامت بها حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» داخل إسرائيل ما لبثت أن انعكست سلباً على شعبية الحزب الحاكم، لا سيما بعد أن استغلت أحزاب اليمين هذه العمليات لتثير مخاوف الناس وقلقهم، وللتشكيك في جدوى السلام الذي حققه حزب العمل مع الفلسطينيين، وإبراز خطورة التنازلات التي قدَّمتها حكومة رابين على حياة الناس في إسرائيل. فأتى قرار تقديم موعد الانتخابات العامة ليمتص النقمة الشعبية وليقطع الطريق على تحريض اليمين. وجاء بعد عملية عسكرية قاسية ضد لبنان و«حزب الله»، أراد منها بيريس التأكيد للناس على عدم تهاون حكومته في مسألة الأمن.

ومع ذلك، فالذي رجح فوز نتنياهو على بيريس ليس فقط وعوده بتحقيق الأمن قبل السلام، وإنما أسباب عديدة أخرى منها:

١. اعتماد نظام الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة:

ساهم الاقتراع المباشر لرئيس الحكومة في الانتخابات الأخيرة في ترجيح كفة زعيم الليكود على زعيم حزب العمل، على الرغم من تقدم حزب العمل في عدد مقاعده (٣٤ مقعداً) على الليكود (٣٢ مقعداً). فبحسب النظام القديم للإنتخاب، زعيم الحزب الذي يحقق أكبر عدد من المقاعد هو الذي يتولى رئاسة الحكومة. ولكن بموجب التعديل الأخير الذي أُقرّ عام ١٩٩٢، وطبق للمرة الأولى في انتخابات ١٩٩٦، فإن انتخاب رئيس الحكومة بات يتم بواسطة الاقتراع المباشر للجمهور. وعلى الرغم من

---

(١) ريشيف تسلي، «دروس الفشل» هآرتس ١٣/٦/١٩٩٦.

التأييد الكثيف الذي حصل عليه نتنياهو وسط جمهور الأحزاب المتدينة التي رفعت تمثيلها في الكنيست الرابع عشر إلى ٢٣ مقعداً، (وهذه أعلى نسبة تمثيل تحققها هذه الأحزاب طوال فترة نشاطها السياسي)، فهو لم يستطع التغلب على شيمون بيريس إلا بفارق ضئيل في الأصوات لم يتجاوز ٢٩٤٥٧. وفي رأي بعض المعلقين أنه كان باستطاعة بيريس الفوز في الانتخابات لو لم يحجب ١٠ آلاف ناخب عربي أصواتهم عنه احتجاجاً على العدوان على لبنان، ولو لم يمنح ٥,٢٪ من العرب أصواتهم لصالح نتنياهو. ولكن مهما تكن أهمية الأصوات الاحتجاجية التي حجبها العرب عن بيريس، ففي رأي البعض أن خسارته لا تعود إلى ذلك، وبالتالي من الخطأ أن يخدع حزب العمل نفسه بالقول إنه خسر بفارق ٠,٩٪، وإنه يمثل معسكراً يعادل في حجمه المعسكر الآخر. يعترف عوزي برعام أحد أقطاب حزب العمل بحقيقة قاسية إذ يقول «حتى لو استطاع الحزب أن يجلب ٣٠ ألف صوت، وفاز بيريس برئاسة الحكومة، فثمة مشكلة لحزب يرسي انتصاره على أصوات العرب»(٢).

وفي الواقع، فإن أنماط التصويت العربي لصالح الأحزاب الصهيونية لم تتغير كثيراً والجديد كان ازدياد التأييد للأحزاب العربية التي رفعت تمثيلها من مقعدين في الكنيست السابق إلى ٣ مقاعد في الكنيست الحالي(٣).

٢. تراجع التأييد للحزبين الكبيرين لصالح الأحزاب الدينية والإثنية:

يظهر التراجع بصورة خاصة في عدد المقاعد التي فاز بها حزب العمل، إذ انخفض تمثيله من ٤٤ مقعداً في انتخابات ١٩٩٢، إلى ٣٢ مقعداً. وإذا كان الليكود قد حافظ على عدد المقاعد نفسه في الدورتين (٣٢ مقعداً) فيجب ألا ننسى أنه في الانتخابات الأخيرة فاز فيها متحالفاً مع حزب تسوميت الذي يتزعمه اللواء السابق رفائيل ايتان. وهو كان خاض الانتخابات الماضية منفرداً وحصل على ١٢ مقعداً. معنى ذلك أن تحالف الليكود مع تسوميت وغيشر(*)، لم يؤت ثماره زيادة في عدد المقاعد، وإنما على العكس سُجل تراجع في نفوذ الليكود عما حققه سابقاً.

في المقابل، حققت الأحزاب الدينية صعوداً لا مثيل له في تاريخ وجودها في

---

(٢) هآرتس ١٩٩٦/٦/١٢.

(٣) بلغت نسبة التصويت لبيريس وسط العرب ٩٤,٧٪، مقابل ٥,٢٪ لنتنياهو. أما في الوسط اليهودي فلقد نال نتنياهو تأييد ٥٥,٥٪ من الناخبين، مقابل ٤٤,٤٪ لبيريس.
للمزيد من التفاصيل حول نتائج الانتخابات واتجاهات الإقتراع، يمكن العودة إلى مقالة: أحمد خليفة: «الانتخابات الإسرائيلية من زاوية الوضع السياسي الداخلي»، كما للمزيد من التفاصيل بشأن التصويت العربي، يمكن مراجعة مقالة خالد عايد: «تصويت فلسطينيّي الـ ٤٨ في الانتخابات الإسرائيلية: النتائج والدلالات»، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت)، العدد ٢٧ صيف ١٩٩٦، ص ١٤.

(*) حركة انشقت عن الليكود بزعامة داڤيد ليفي الذي يعتبر نفسه ممثلاً لليهود من الطوائف الشرقية.

الكنيست، إذ زادت عدد مقاعدها خمسة مقاعد دفعة واحدة. وبرزت الزيادة في نفوذ حزبي المفدال (أو الحزب الديني القومي، الذي حصل على تسعة مقاعد مقابل ستة عام ١٩٩٢) وحزب «شاس» (أو اتحاد السفارديم المحافظين على التوراة الذي رفع تمثيله من ستة نواب إلى عشرة). أما حزب «يهودت هاتوراه»(*)، ففاز بأربعة مقاعد، محافظاً على النسبة نفسها التي نالها في ولاية الكنيست الماضي.

يعكس صعود المفدال في الانتخابات الأخيرة الأزمة التي تعانيها الأحزاب الصهيونية العلمانية، فهذا الحزب الذي جمع بين الفكر الديني اليهودي وبين العقيدة الصهيونية، استطاع في السنوات الأخيرة أن يجذب جيلاً شاباً من الإسرائيليين وجد هويته في الفكر الديني الصهيوني لهذا الحزب الذي يتمسك بفكرة أرض ـ إسرائيل الكبرى، ويؤيد توسيع الاستيطان في الضفة الغربية، ويعارض مبدأ الانسحاب منها. ويعتبر هذا الحزب هو الرد على صعود تأثير الحركات الإسلامية والعمليات الانتحارية. ويقال أن قاتل اسحق رابين، قد تخرج من أوساط هذا الحزب بالذات، مما جعل المفدال يتعرض لحملة اتهامات وإدانة واسعة من جانب حزب العمل والأحزاب اليسارية. والمفارقة الكبيرة أن هذه الحملة زادت في قوته بدلاً من أن تضعفه، إذ أعادت إليه عدداً من الأصوات التي تركته في الانتخابات السابقة(٤).

وما يميز حزب المفدال عن غيره من الأحزاب طابعه النضالي، وصلته الوثيقة بحركة استيطانية تحمل اسم «غوش إيمونيم» [كتلة الإيمان] غير ممثلة في الكنيست، شعارها «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بحسب توراة إسرائيل». ولهذه الحركة نفوذ واسع بين أبناء الطبقة الوسطى الإسرائيلية من المؤمنين بالعقيدة الصهيونية التوسعية، ووسط المستوطنين. وتعتبر هذه الحركة «رأس الحربة» لجميع التيارات المناوئة للانسحاب من الضفة الغربية، لا سيما داخل المستوطنات نفسها، إذ لا يتورع أفرادها عن حمل السلاح دفاعاً عن عقيدتهم.

أما صعود حزب «شاس»، فيعود في جزء كبير منه إلى إزدياد حدة الاستقطاب الديني ـ الإثني في الانتخابات الأخيرة. يمثل هذا الحزب جمهور المتدينين من اليهود الشرقيين في وجه حزب «يهدوت هاتوراه» الذي يمثل المتدينين من الأشكيناز(**).

يولي هذا الحزب أهمية كبرى لمسألة الحفاظ على التقاليد اليهودية، التي تشكل حجر الأساس في حياة اليهود الشرقيين الذين يعانون من الغربة في المجتمع

(*) وهو التحالف بين حزب أغودات يسرائيل، وديغيل هاتوراه.

(٤) راجع مقالة:
Dieckoff ALAIR: «La Fragmentation Communautaire Israélienne», Le Monde, 6 Juin, 1996, P. 14.

(**) الأشكيناز هم اليهود المتحدرون من أصول غربية.

الإسرائيلي العصري. ولا تختلف مواقف هذا الحزب السياسية عن مواقف الليكود، فهو ضدّ نشوء دولة فلسطينية، ويرفض البحث في مستقبل مدينة القدس. لكن هذا الحزب يمتاز بمرونة سياسية وقدرة على المناورة، فهو مثلاً عكس الأحزاب الدينية المتشددة، لا يرفض الدخول في ائتلاف حكومي مع حزب العمل العلماني وحركة ميريتس اليسارية. ولولا الضغط الشديد الذي تعرض له ممثل هذا الحزب داخل الحكومة السابقة آرييه درعي من جانب الأوساط الحاخامية الرافضة لمبدأ الجلوس إلى طاولة واحدة مع حركة «ميريتس» التي يعتبرونها ذات فكر مارق وشيطاني، هذا الضغط الذي وصل إلى حد تهديد درعي «بالحرم الأكبر» إذا لم يغادر الحكومة؛ لولا هذا كله لما علق حزب شاس عضويته في الحكومة العمالية السابقة.

لم يدعم مؤيدو شاس والمفدال وديغيل هاتوراه بقوة بنيامين نتنياهو في وجه بيريس، للتعبير فقط عن رفضهم لسياسة حزب العمل من المفاوضات السلمية، أو شجبهم تقديم تنازلات للفلسطينيين، وإنما دعموا نتنياهو لاعتقادهم أنه أكثر تمسكاً بالتقاليد اليهودية ومحافظة على شعائر الدين من خصمه العمالي.

٣. إزدياد تأثير عامل الاستقطاب الإثني ـ القومي:

في رأي بعض المعلقين ورجال الاجتماع في إسرائيل أن نتائج الاقتراع الأخير لم تعكس انقسام المقترعين إلى معسكر مؤيد للسلام هو معسكر اليسار وحزب العمل، وآخر معارض له هو معسكر اليمين المتطرف الذي يقوده الليكود، وإنما عكست هذه الانتخابات انقسام المجتمع إلى طبقات ذات انتماءات ثقافية متعددة، ومتعارضة أحياناً. فالانتخابات لم تكن صراعاً على السلطة، بمقدار ما كانت «حرب ثقافات» على حد تعبير عالم الاجتماع باروخ كيمرلنغ(٥). ففي رأيه أن بنية النظام السياسي في إسرائيل طمست طوال السنوات الماضية صورة البنية الاجتماعية المؤلفة من طبقات تفصلها حدود أتنية، وقومية، ودينية مغلقة. وطوال السنوات الأولى للحكم قامت الثقافة السياسية المبائية(*) المهيمنة عن طريق السيطرة على الأجهزة البيروقراطية للدولة، لكنها لم تنجح قط في تذويب جموع المهاجرين في بوتقة صهر اجتماعية. ومع انهيار سيطرة مباي، وصعود اليمين إلى الحكم، أصبح النظام السياسي ثنائي ـ القطب، وبرز داخله حزبان جماهيريان ضمّا في صفوفهما أسساً أتنية وثقافية وسياسية شبه متماثلة، ولكن بنسب مختلفة. ولاحظ كيمرلنغ أن اليمين منذ البداية

(٥) باروخ كيمرلنغ: «حرب ثقافات»، هآرتس ١٩٩٦/٦/٧.

(*) نسبة إلى حزب «مباي»: الحروف الأولى لاسم «مفليغت بدعالي إرتس يسرائيل». (حزب عمال أرض ـ إسرائيل). وهو الحزب المؤسس للدولة اليهودية ولحركة الاستيطان. تبنى ايديولوجيا مزجت بين الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية والعقيدة الصهيونية. حكم هذا الحزب إسرائيل حتى عام ١٩٧٧ تاريخ صعود الليكود إلى الحكم.

اشتمل على عدد أكبر من الرموز العرقية. واستطاع الحزبان أن يجذبا إلى صفوفهما مجموعات متنوعة من السكان ذات الثقافات والتوجهات المختلفة. ما كان يجمع هذه المجموعات ويوحّد بينها ليس الإجماع على هوية صهيونية واحدة، وإنما الذي جمعها هو الخوف على دولتها من التهديد الخارجي و«عقدة الحصار» والإيمان بالقوة العسكرية كمبدأ لبناء دولة قوية.

من هنا أدى توقيع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، واتفاق السلام مع الأردن إلى زعزعة المفاهيم السابقة، مما ساهم في خلق أزمة اجتماعية تمثلت في اغتيال رئيس الحكومة اسحق رابين، وتجلت بأبرز مظاهرها في الانتخابات الأخيرة(٦).

لكن هذا التفسير السوسيولوجي لاتجاهات الاقتراع أثار اعتراض فريق آخر رأى فيه محاولة للتهرب من تحمل الفشل السياسي، بتأويلات نظرية تتحدث عن «حرب ثقافات» وانقسامات أتنية. ففي رأي ميرون بنفنستي أن ما اعتبر تصدعاً في بوتقة ـ الصهر، إنما هو تعبير عن ثقة المجموعات الأتنية بنفسها، وهي التي انخرطت في التجربة الإسرائيلية، وتبنّت قيمها، وتريد الآن التعبير عن تطلعاتها(٧).

ففي نظره لم تأتِ النتائج بجديد، وإنما أكدت مرة أخرى على اتجاهات اقتراع معروفة. فاتجاه الجمهور المتدين نحو اليمين كان معروفاً منذ بداية السبعينات، وازدياد الهوية الثقافية الحضارية لليهود الشرقيين ليس بظاهرة جديدة. جوهر المسألة لا يعود إلى مظاهر انقسام اجتماعي جديد، وإنما إلى فشل سياسي في استقطاب جمهور المقترعين الإسرائيليين نحو معسكر السلام. هذا الجمهور ينقسم على الشكل الآتي: ١٧٪ من المتدينين، ١٠٪ هم الأصوات العربية، ونحو ٧٣٪ و٥٠٪ من العلمانيين. حصل حزب العمل وحركة ميريتس اليسارية على ثلثي أصوات العلمانيين، ولكنهما لم يحصلا إلا على ثلث أصوات الذين يعتبرون أنفسهم من المتمسكين بالتقاليد. وهؤلاء هم في الغالب من الطوائف اليهودية الشرقية وسكان المدن الكبرى ومدن التطوير، يمارسون طقوسهم الدينية لكنهم ليسوا معنيين مثل اليهود المتدينين بتطبيق الشريعة، يريدون بناء دولة تعيش بسلام مع جيرانها ضمن احترام قيم إسرائيل وتقاليدها.

هذا الجمهور الذي قد لا يشاطر اليمين إيديولوجيته، متحمس للسلام لكنه يخاف من انعكاساته الأمنية. وهو حساس جداً إزاء كل ما يمس تقاليده وتراث أجداده(٨).

لم ينجح حزب العمل طوال سنوات حكمه في تقديم السلام كمصلحة إسرائيلية

---

(٦) كيمرلنغ: المصدر نفسه.

(٧) ميرون بنفنستي: «الانتقال نحو بوتقة الصهر Melting-Pot»، هآرتس ٩٦/٦/١٣.

(٨) ريشيف تسلي: مصدر سابق ذكره.

اقتصادية وسياسية، كما لم ينجح في إقناع الناس على اختلاف انتماءاتهم بأن الدخول في التسوية السلمية، والتنازل عن مناطق يعتبرها البعض جزءاً من أرض ـ إسرائيل، ليس معناه الاستخفاف بتقاليد إسرائيل أو التنكر لتراثها. والأهم من هذا كله الفشل الذي مُني به هذا الحزب في محاربة الخوف والقلق اللذين أثارهما تجدد العمليات الانتحارية داخل إسرائيل في جدوى السلام.

ربما كان من الصعب على الإسرائيلي الذي عاش منذ نشوء الدولة تحت كنف فكرة التهديد الدائم بالخطر الخارجي، وفكرة أن اليهود أقلية مهدّدة دائماً من جانب الأكثرية العربية المعادية، أن ينتقل خلال أربع سنوات إلى فكرة العيش المشترك بين اليهود والعرب، وفكرة الحدود المفتوحة، واستخدام التفاوض بدلاً من القوة العسكرية لحل المشكلات القائمة.

لكن هذا الجمهور نفسه بات مقتنعاً أن لا بديل من السلام الذي يخافه، إلا الحرب التي يعرف ثمنها. وتصويت نحو نصف الإسرائيليين إلى جانب حزب العمل يعكس هذه الرغبة بالسلام. لكن الأغلبية الضئيلة التي فاز بها نتنياهو أعطته الحقّ في الإمساك بالعملية السلمية، مما جعل المهمات الملقاة على عاتق الإئتلاف الحكومي الحالي كبيرة ومصيرية.

اعتبر اليمين أن فوزه في الانتخابات يعطيه تفويضاً شعبياً لإعادة النظر في أسس العملية السلمية التي تشهدها المنطقة. نظرياً يدعي رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد التزامه الاتفاقات التي وقّعتها الحكومة السابقة. ولكن عملياً فإن ما يجري يدلّ على إعادة نظر شاملة في أسس العملية السلمية، وذلك انطلاقاً مما يعتبره اليمين الإسرائيلي مصالحه الأمنية وحقوقه التاريخية في أرض إسرائيل، وليس انطلاقاً من التغيرات الجذرية التي طرأت على المنطقة خلال السنوات الأربع الماضية.

مفهوم «أرض ـ إسرائيل الكاملة» بين الايديولوجيا والواقع

يذكّر الخلاف الناشىء حالياً في إسرائيل بين اليمين القومي والجناح العمالي من موضوع السلام مع الفلسطينيين والانسحاب من الضفة الغربية، بذلك الذي نشأ قبل ما يقارب ٥٠ عاماً بين الجناح العمالي الصهيوني، وبين الصهيونيين «التصحيحيين» من موضوع تقسيم فلسطين. ففي الوقت الذي قبل دافيد بن غوريون التخلي عن مبدأ إقامة دولة يهودية على كامل أرض إسرائيل، رفض التصحيحيون هذا التنازل، وطالبوا بضرورة التمسك بحق اليهود في أرض إسرائيل الكاملة، ومبدأ بسط السيادة اليهودية على «ضفتي نهر الأردن».

واليوم يعتبر بنيامين نتنياهو الممثل الأبرز لإيديولوجيا هذه الحركة التصحيحية

التي تزعمها فلاديمير جابوتنسكي(*). وقد ورث ذلك عن والده المؤرخ بنزيون نتنياهو المختص بتاريخ يهود اسبانيا في القرون الوسطى، والذي يُعتبر من أشد المؤيدين لأفكار الحركة التصحيحية.

شكّل الحلم بتحقيق إسرائيل الكبرى هدفاً سعت إليه حكومات اليمين منذ استلامها الحكم عام ١٩٧٧. فأول شيء فعله مناحيم بيغن بعد فوزه بالانتخابات، واستلامه مقدرات رئاسة الحكومة، كان زيارة مستوطنة إيلون موريه في الضفة الغربية، وفي يده إحدى مخطوطات التوراة، مؤكداً تشييد المزيد من المستوطنات. وخلال حكم اليمين، شهدت المناطق العربية المحتلة ذات الكثافة السكانية العالية حركة استيطان نشطة. وكانت الحكومات العمالية السابقة قد أبقت هذه المناطق خالية من المستوطنين، لاستعمالها كورقة مساومة في مفاوضات سلام مقبلة.

لكن الليكود بالتحالف مع اليمين القومي الديني، لا سيما حركة «غوش إيمونيم» [كتلة الإيمان] تمكن من خلق حقائق جديدة، إذ ارتفع عدد المستوطنات في نهاية ولاية الليكود الثانية عام ١٩٨٤ إلى ١١٣ مستوطنة (أي بزيادة ستين مستوطنة جديدة)، وأنفق على بنائها أكثر من مليار دولار(٩).

لم تعترف حكومات الليكود بوجود شعب فلسطيني، وإنما بسكان عرب، عليهم في نهاية الأمر الاختيار بين أمرين: إما القبول بواقع الاحتلال أو الانتقال إلى دول عربية مجاورة. وفي حكم الليكود ظهرت أفكار مثل فكرة «الترانسفير» التي نادى بها رحبعام زئيفي زعيم حزب موليدت (الممثل في الكنيست الحالي بمقعدين). يقترح زئيفي النقل الطوعي للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وغزة إلى الدول العربية المجاورة كحل

(*) جابوتنسكي فلاديمير (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠) من مواليد مدينة روسيا. درس في إيطاليا خلال الأعوام ١٨٩٨ ـ ١٩٠١، وتأثر بمناخات الثقافة القومية هناك. التحق بالإدارة الصهيونية عام ١٩٢١، ليستقيل منها عام ١٩٢٤ احتجاجاً على سياستها في مسايرة الانتداب البريطاني. أسس عام ١٩٢٥ مع مجموعة من الساخطين على سياسة المنظمة الصهيونية الحركة التصحيحية [«Zionim - Revisionistim»]. وظلت الحركة تعمل في إطار المنظمة الصهيونية حتى عام ١٩٣٥، حين أعلن جابوتنسكي انشقاقه عنها، وولادة «المنظمة الصهيونية الجديدة» الوريث الحقيقي لفكر هرتسل الصهيوني. طالب جابوتنسكي بضرورة تحويل فلسطين بما في ذلك شرق الأردن إلى دولة مستقلة ذات أكثرية يهودية، وقال بضرورة استخدام القوة، وأهمية امتلاك اليهود لجيش يدافع عنهم. أقام حركة «بيتار» التي ضمت شباناً من يهود بولندا وليتوانيا ولاتفيا، التي رفعت شعار «الأردن له ضفتان، إحداهما لنا، وكذلك الأخرى».

أسس في عام ١٩٣١ «المنظمة القومية العسكرية» (الإيتسل) التي من أبرز قادتها مناحيم بيغن، ومن أهم ما قامت به من أعمال إرهابية نسف فندق الملك داوود في القدس (١٩٤٦)، ومذبحة دير ياسين (١٩٤٨). بعد حل المنظمات العسكرية عام ١٩٤٨، أعلنت الإيتسل عن تأسيس حركة سياسة هي «حيروت» التي إليها ينتمي تكتل الليكود الحاكم.

(٩) لوستيك آيان، «**الأصولية اليهودية في إسرائيل**»، ترجمة حسين زينة، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ١٩٩١، ص ٤٨).

للمشكلة الديمغرافية التي قد تنشأ في المستقبل. أما آرييل شارون مهندس غزو لبنان عام ١٩٨٢، فيرى أن حل المشكلة الفلسطينية يكمن في إنشاء دولة فلسطينية في الأردن، وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بإطاحة حكم الملك حسين وإقامة دولة فلسطينية مكانه(١٠).

وعلى الرغم من التأثير الكبير الذي كان للانتفاضة الفلسطينية التي نشبت عام ١٩٨٧ على سياسات حكومة الليكود، إذ أجبرت اسحق شامير على القبول بالمبادرة السلمية في مؤتمر مدريد، ظلّ شامير متمسكاً حتى آخر يوم من حكمه بعدم الانسحاب أو التخلي عن شبر واحد من الضفة الغربية وغزة، ورفض تجميد بناء المستوطنات في المناطق المحتلة على الرغم من الأزمة الكبيرة التي قامت بينه وبين إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش، الذي اشترط تقديم ربط القروض الأميركية التي طلبتها إسرائيل من إدارته بقرار يقضي بتجميد النشاط الاستيطاني في الضفة وغزة.

واليوم، لا يختلف بنيامين نتنياهو في مواقفه من مسألة الانسحاب من الضفة وغزة عن غيره من زعماء الليكود. فهو حتى وقت قريب وقبيل انتخابه رئيساً للوزراء، أعلن مراراً رفضه انسحاب الجيش الإسرائيلي من الضفة، ومعارضته قيام دولة فلسطينية في المستقبل. لكن المشكلة التي يواجهها الرئيس الجديد أن عليه التعاطي مع حقائق سياسية جديدة، واتفاقات وقعت عليها الحكومة السابقة، على الجيش بموجبها أن يكمل إعادة انتشاره خارج مدينة الخليل، وعلى إسرائيل أن تنقل صلاحيات حكم المناطق إلى السلطة الفلسطينية التي انتخبها أهالي الضفة والقطاع.

هل انتخاب نتنياهو يمثل تغيراً في الحسابات الستراتيجية لإسرائيل؟

كانت أولى المهمات المطروحة على جدول الإئتلاف الحكومي الجديد، تنفيذ قرار إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج مدينة الخليل، وهو قرار أجلت تنفيذه حكومة بيريس إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، على أن يكون خطوة على طريق نقل صلاحيات الحكم إلى السلطة الفلسطينية. لكن بدلاً من ذلك، علّق رئيس الحكومة تنفيذ القرار ليضطر مؤخراً إلى إعادة درسه وبحثه والنظر في انعكاساته الأمنية، مما يجعل كل اتفاق أوسلو موضع شك وإعادة نظر من جديد.

برأي جويل بيترز، الباحث في المعهد الملكي للعلاقات الدولية في لندن، أن نتنياهو هو الآن في صدد إعادة تعريف للعلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين، مما ينسف كل ما

---

(١٠) للمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى مقالات أوريت شوحيت، وشاي فيلدمان المنشورة في كتاب «إسرائيل وتجربة حرب لبنان» الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، (ص ٣١٨ ـ ٣٣٧).

تحقق على هذا الصعيد حتى الآن. ففي رأي الكاتب أن «المعنى الحقيقي لإتفاق أوسلو هو الربط بين إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، ونقل السلطة للفلسطينيين». وبالتالي «فالتوقيع على اعلان المبادىء يشير إلى التغير في العلاقة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني؛ من الاهتمام بإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية إلى البحث عن حل للنزاع مع الشعب الفلسطيني». وخلال السنوات الثلاثة الماضية، تطورت المفاوضات مع الفلسطينيين، من «خيار تكتيكي» إلى «حالة ستراتيجية» للطّرفين. وبالتالي فإن عجز حزب العمل عن كشف هذه الحقيقة أمام الإسرائيليين كان أحد أسباب إخفاقه في الانتخابات»(١١).

وفي الواقع، فقد شهدت الأشهر الأولى لحكم الائتلاف اليميني سعياً حثيثاً من جانب نتنياهو لنزع المصداقية عن اتفاق أوسلو، من رفضه تنفيذ القرار الخاص بمدينة الخليل، إلى الاعلان عن عدم رغبته في لقاء رئيس السلطة التنفيذية ياسر عرفات. وأتت حادثة فتح النفق الذي يمر بالقرب من المسجد الأقصى لتفجر الوضع بأكمله.

ويعود سلوك نتنياهو هذا إلى التعهدات المتضاربة التي قطعها لجمهور ناخبيه. فهو من جهة وعدهم بالأمن والسلام، وتعهد أمامهم بعدم إخراج الجيش الإسرائيلي من المناطق ودعم بناء المستوطنات، ومن جهة أخرى أعلن التزامه باتفاق أوسلو الذي يُعتبر مجرد القبول به إقراراً بمبدأ تقسيم البلد بين الشعبين، والاعتراف بمنظمة التحرير كشريك في عملية السلام. وكان من الصعب أن يستمر نتنياهو في المزاوجة بين شعار الأمن كما يفهمه والسلام كما هو مطروح.

من هنا تحولت اتفاقية اعلان المبادىء الإسرائيلية الفلسطينية إلى جذر المشكلة. يقول أرييه نؤور، وهو الذي شغل في الماضي منصب المستشار السياسي لرئيس الحكومة مناحيم بيغن: «إن قبول نتنياهو الانسحاب من الخليل معناه التنكر لكل التعهدات التي قطعها لجمهور ناخبيه... ومن اللحظة التي اعترفت بها إسرائيل بالفلسطينيين، لم يعد بوسعها عدم تقسيم البلاد إلا إذا أفسدت الاتفاق المعقود عبر سلسلة من الأزمات وبتصعيد مدروس، يصل إلى الوقت الذي يصبح من الضروري إلغاء هذا الاتفاق»(١٢).

وفي الحقيقة، فإن التغير الذي طرأ على تعامل إسرائيل مع موضوع السلام، يعود بصورة خاصة إلى الاختلاف الجذري في النظرة إلى مستقبل إسرائيل في المنطقة بين حزب العمل وحزب الليكود.

---

(١١) PETERS Joel, «Israel's New Government», Briefing paper N°33, July, 1996.

(١٢) نؤور آرييه، «الشرك» معاريف ١٩٩٦/٩/٥.

ففي حين بنى العماليون موقفهم من السلام انطلاقاً من نظرة نحو شرق أوسط جديد ذي مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية متكاملة فرضتها المتغيرات الكثيرة التي طرأت خلال السنوات الماضية، ما زال اليمين يتعامل مع الدول المجاورة انطلاقاً من «عقدة الحصار» ومبدأ كون اليهود أقلية وسط أغلبية عربية معادية، وإن الذي يحمي أمن إسرائيل ويدافع عن حدودها وحياة مواطنيها ليس اتفاقات السلام، وإنما القوة والتفوق العسكري.

وتكفي مقابلة ما يقوله شيمون بيريس بما يقوله بنيامين نتنياهو لتلمس الفرق والاختلاف. ففي رأي شيمون بيريس أن العالم يتغير بسرعة مذهلة، ولا بد أن يشهد المستقبل عالماً متعدد الأقطاب تسيطر عليه قوى متعددة جميعها ستسعى إلى إقامة علاقات مع الشرق الأوسط. فإذا لم يتحقق السلام حتى ذلك الحين، ليس في وسع أحد التحسب للانقلابات التي يمكن أن تقع. فالعرب بحاجة إلى السلام حاجة الإسرائيليين إليه. وبالتالي على إسرائيل السعي نحو السلام حتى لو كان الثمن التنازل عن أراضٍ احتلتها. ففي رأيه أن الصواريخ البعيدة المدى، والسلاح المتطور غيّرا كثيراً من الأهمية الستراتيجية للاحتفاظ بالأراضي المحتلة كعمق ستراتيجي يحمي إسرائيل لدى وقوع هجوم عليها(١٣).

يرد بنيامين نتنياهو على ادعاءات بيريس واصفاً إياها بأنها تضليل للرأي العام. فهو على عكسه يعتقد أن الصواريخ لا تنتصر في الحرب. فهي قادرة على أن تحدث أضراراً جسيمة، لكنها تعجز عن احتلال أراضٍ. والدليل على ذلك أن الأميركيين أمطروا العراق أثناء حرب الخليج بكميات هائلة من القذائف والصواريخ، لكن الحرب لم تُحسم إلا بهجوم بري. كذلك الحال بالنسبة إلى إسرائيل، فمن المستحيل احتلالها من دون استخدام قوة برية عليها في الوقت الحاضر أن تجتاز سلسلة جبال يهودا والسامرة(*) التي ترتفع أكثر من ١٠٠٠ متر وتمتد على أفق طوله ١٠ ـ ١٣ كلم، إلى جانب اضطرار القوة الغازية الى اجتياز غور الأردن أكثر المناطق انخفاضاً في العالم. وينطبق الحكم ذاته على هضبة الجولان. ففي رأيه لا يمكن لإسرائيل التنازل عن سيطرتها على الهضبة مقابل «ترتيبات أمنية» مشكوك فيها، تقوم على مناطق منزوعة السلام يستطيع السوريون اغراقها بجيشهم خلال ساعات معدودة، في الوقت الذي تحتاج إسرائيل إلى ٧٢ ساعة لتجنيد الاحتياط. هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يؤدي إليه استخدام الصواريخ من تأخير تعبئة الاحتياط.

يخلص من هذا كله إلى نتيجة مفادها: «إن الجدران الدفاعية التي تشكلها جبال

---

(١٣) انظر المقابلة التي أجراها جان دانيال مع بيريس في مجلة:
«Le Nouvel Observateur» N°1665, 3 - 5 oct, 1996.

(*) التسمية العبرية للضفة الغربية.

يهودا والسامرة والجولان، توفر للجيش الإسرائيلي فرصة زمنية ومكانية أغلى من الذهب. ومن هنا تنبع الأهمية المتزايدة للأرض في عهد الصواريخ»(١٤).

ينظر الليكود إلى الفلسطينيين والدول العربية المجاورة بكثير من الحذر والقلق. فاليمين ما زال أسير عقدة الخوف والحصار التي عبّر عنها أفضل تعبير موشيه أرنس، أحد ألمع المنظرين لليكود، الذي لولا انسحابه من الحياة السياسية عام ١٩٩٢ لكان المنافس الأقوى لنتنياهو، حين قال: «إن تقدّم إسرائيل طوال ٤٦ عاماً نحو السلام، بدءاً من اتفاق السلام الإسرائيلي المصري في ١٩٧٩، ومبادرة السلام في ١٩٨٩، ومؤتمر مدريد في ١٩٩١، والاتفاقات التي حققتها حكومة رابين، كل هذا تحقق انطلاقاً من إدراك العرب استحالة التغلب على إسرائيل في ساحة القتال. فإذا ما تغير هذا الإدراك، كل شيء سيتغيّر، وستصبح كل الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل عديمة القيمة. فإذا أضفنا إلى ذلك حالة انعدام اليقين السائدة حالياً في الشرق الأوسط، والمدّ المتصاعد للحركات الإسلامية الأصولية، فإن المخاطر الناجمة عن التنازل عن مناطق أساسية في الدفاع عن إسرائيل، ستصبح أكثر تهديداً»(١٥).

وبالاستناد إلى المنطق نفسه، ان التنازل عن أراضٍ احتلتها إسرائيل لا يمكن أن يفسره العرب إلا علامة على ضعف إسرائيل. من هنا صعوبة قبول نتنياهو إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج الخليل ومحاولاته عرقلة تنفيذ جدولة الانسحاب كما نصت عليه الاتفاقات حول المرحلة الانتقالية.

لقد أوجد اتفاق اعلان المبادىء بين الفلسطينيين والإسرائيليين حقائق لا يمكن العودة عنها: ١) الاعتراف بمنظمة التحرير كمحاور وشريك في العملية السلمية والممثل الشرعي المنتخب للفلسطينيين في الضفة وغزة. ٢) إنسحاب الجيش الإسرائيلي من أريحا وغزة وطولكرم وجنين وسائر البلدات الفلسطينية، وتسليم الأمن إلى السلطة الفلسطينية. ٣) القبول بمشاركة فلسطينيي القدس الشرقية في انتخابات السلطة الفلسطينية، مما يفتح الباب لمناقشة وضع القدس في محادثات التسوية الدائمة. وجميع هذه النقاط باتت بحكم الواقع، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تغييرها مهما حاول الحكم القيام به من مناورات. يبقى تنفيذ البنود المتبقية من اتفاقات المرحلة الإنتقالية، أي إعادة انتشار الجيش خارج ما تبقى من مدن عربية بينها الخليل. وبموجب ما اتفق عليه، فإن وجود الجيش الإسرائيلي سينحصر في نهاية هذه المرحلة في ما اسماه الاتفاق منطقة «ج» التي تشمل المستوطنات والمواقع

---

(١٤) هذا الكلام مأخوذ من مقتطفات ترجمتها صحيفة السفير لكتاب نتنياهو «وكان تحت الشمس» ونشرتها بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣.

(١٥) أرنس موشيه، «حرب وسلام في الشرق الأوسط (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢)» [بالعبرية] (تل أبيب، يديعوت أحرونوت، ١٩٩٥، ص ٣٣٦).

العسكرية. ولكن حتى هذه المنطقة من المفترض أن تنتقل السيطرة عليها إلى السلطة الفلسطينية في مفاوضات التسوية النهائية.

لا يملك الليكود بديلاً سياسياً آخر مما تحقق، والصيغة الوحيدة التي سبق له أن تبناها هي صيغة الحكم الذاتي كما طرحها مناحيم بيغن في كامب دايفيد عام ١٩٧٨، وهي صيغة تخطاها الزمن والواقع الجديد، وأي عودة إليها معناها عودة إلى النزاع وتأبيده. وقد ينجح في عرقلة تنفيذ ما تبقى من بنود الفترة الانتقالية وبذلك يؤخر الوصول إلى المرحلة الثالثة والنهائية، ولكن حتى هذه العرقلة ثمنها السياسي والاقتصادي سيكون باهظاً لأن ذلك سيؤدي إلى انفجار العنف من جديد، مما يقوّض كل ادعاءات اليمين بشأن الدفاع عن حياة الإسرائيليين وأمنهم.

في أعقاب مرور أكثر من ثلاثة أشهر على حكم الإئتلاف اليميني الجديد، هناك أكثر من سؤال يطرح نفسه: هل صوت الناخب الإسرائيلي لصالح فتح نفق سياحي ثمنه دماء يهودية وعربية سالت هنا وهناك؟ وهل رفع قضية النفق إلى مستوى أهمية مدينة القدس أمر صحيح؟ وهل التصويت لصالح نتنياهو كان تصويتاً لسياسة المحاصرة والتجويع والتمييز العنصري التي يمارسها الحكم ضد أهالي الضفة الغربية وغزة؟ ولماذا على إسرائيل أن تخسر في أشهر معدودة، التعاطف والإنفتاح والاعتراف الذي حققته حكومة حزب العمل وسط الدول العربية خلال أربع سنوات؟

إن احتمالات تغيير سياسة نتنياهو مرهونة فقط بالضغوط التي يمكن أن تمارس، ضغوط داخلية مصدرها المعارضة الإسرائيلية، ونصف الشعب الإسرائيلي الذي خسر الانتخابات، هؤلاء الذين يخدم أبناؤهم في الضفة الغربية ويموتون من أجل سياسة يعارضونها. وهناك أيضاً المؤسسة العسكرية التي منذ وقت طويل أوصت بالتخلي عن الضفة وغزة، ورأى قادتها «النور في عملية أوسلو»[١٦]. وهناك بالطبع الضغوط التي يمكن أن تمارسها الإدارة الأميركية للدفاع عن مبادرتها السلمية، ضغوط مؤجلة إلى حين انتهاء الانتخابات الأميركية الرئاسية.

ربما الأهم من هذا وذاك نشوء قناعة لدى الإسرائيليين كافة، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي والإثني، أنّ لا بديل عن السلام من أجل مستقبل الأجيال المقبلة وأمنها.

---

(١٦) شوحيت أوريت: «هآرتس» ١٩٩٦/٩/٢٩.

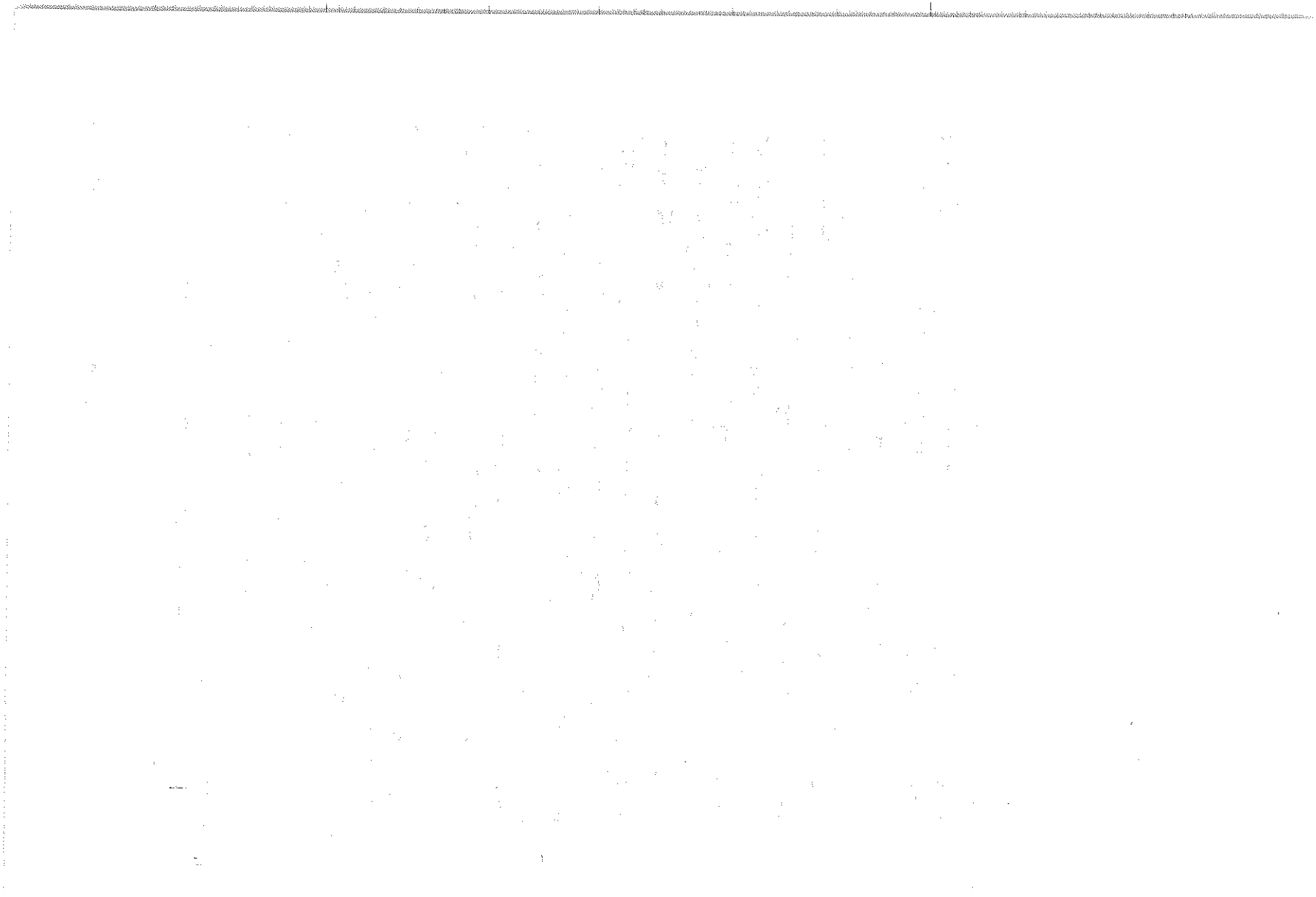

السلام الإسرائيلي
بـين «الجيو» و«الايديو» ستراتيجية

د. ميشال سبع(*)

طرح ناتنياهو مشروعه (لبنان أولاً)، ليفك آخر طوق عربي حوله، معتبراً أن (قضم) السلام أسهل من ابتلاعه مرة واحدة.

وفي الغرب، تساؤل أكثر من الشرق، وهو: هل إسرائيل تلهث وراء السلام، أم هي الرغبة الأميركية التي تريد الهدوء والسكينة، كأي عسكري أنيط به مراقبة سجن أو محطة قطار.

قد لا يعنينا كثيراً سلام الآخرين، لكن سلامنا نحن يعنينا، لذا يحق لنا أن نتساءل: كيف سيكون هذا السلام معنا؟ وأي نوع من السلام هذا؟ وهل حقاً هو سلام، أم هو نوع آخر وشكل آخر من أشكال الحرب؟

لأجل فهم طروحات السلام هذه، من جار لنا أثبتت الأيام أنه عدو بكل معنى الكلمة، لا بد وأن نحاول الاحاطة بفهم بنيته الذهنية وأبعاد طروحاته الجيوبوليتيكية والايديولوجية.

١ ـ العلاقة بين السلطة والايديولوجيا

يرى لينتون في مؤلفه «دراسة الإنسان»، ان المجتمعات مدينة في بقائها إلى اتحاد ثلاثة عناصر متميزة: مجموعة من الأفراد، ونسق منظّم من النماذج يوجه نشاطات هؤلاء الأفراد وعلاقاتهم المتبادلة، ثم روح الجماعة التي تزود بالقوة الدافعة للتعبير

(*) دكتور في علم الاجتماع السياسي.

عن هذه النماذج[١].

مجموعة الأفراد هي نواة المجتمع، وهي لا تؤلف مجتمعاً إذا لم يكن هناك نسق منظم لها. وهذا النسق، إنما يدخل في إطار التنظيم السياسي للجماعة، ويستوجب لإنضاجه إيجاد (أوضاع) للأفراد تجعل منهم إمكانات حركية ليأخذوا (أدواراً) متبانية.

والدور يمثل مظهر القوة المحركة للوضع، وهما لا ينفصلان لأن وضع الفرد يستلزمه دور محدود يقوم به ليكون ذا فعالية في مجتمعه.

والمجتمع يوزع الأدوار طبقاً لمجموعة عوامل، منها الجسدية والنفسية والاجتماعية والثقافية...

إنما المجتمع لا يحيا من دون أن تكون هناك قوة دافعة، تجعله يشعر أنه لغاية ما يحيا ويتحرك. وهذه القوة الدافعة هي الايديولوجيا. وكشف هذه الايديولوجيا أو تطبيقها عملياً في المجتمع، يمكن أن نُطلق عليه إسم الثقافة الاجتماعية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الفرد من خلال وجهَي شخصيته:

المحتوى[٢] هو عناصر الشخصية، أما **التنظيم** فهو ارتباط هذه العناصر مع بعضها البعض بغية التعامل مع المحيط. وهذا التأثير يكون من خلال الأهل الذين يؤثرون على العناصر الأولية للشخصية من الناحية البيولوجية ـ الوراثية ـ ومن الناحية السلطوية القمعية.

أما التأثير الثاني، فيكون من خلال مجموعة المفاهيم الايديولوجية المقدمة إليه من روح الجماعة.

إن دراسة أي مجتمع ما، إنَّما تتم في دراسة جانب أو جوانب عدة مجتمعة معاً. ودراسة كل جانب، تتيح للباحث كشف الجوانب الأخرى. فدراسة رموز العبادة عند شعب ما، تُمكِّن الانتروبولوجيين من الغوص فيه[٣] للوصول إلى ماهية القيم، وبالتالي إلى القواعد التربوية والسِّياقات السلطوية، وكشف آلية العلاقات الاجتماعية. كما.تُمكِّن علماء الاجتماع من دراسة المعتقدات الدينية للكشف عن الضوابط الاجتماعية التي تحكم الأفراد. وهذا ما سعى دركايم لأجله، عندما وجد أن المعتقدات الدينية ما هي إلا

---

(١) لينتون، رالف «**دراسة الإنسان**»، ترجمة عبد الملك الناشف ـ المكتبة المصرية، صيدا ١٩٦٤، ص ١٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠٨.

(٣) دوران، جيلبير «**الأنتروبولوجيا**»، ترجمة مصباح الصمد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٩١، ص ٢٩.

نتيجة اسقاط الناس لتماسكهم، وترابطهم الاجتماعي في المجتمع في شكل تصورات دينية لا تجسد في الواقع إلاّ واقعاً اجتماعياً محض. فالمقدَّس هو المجتمع وليس أي قوة أخرى، وعليه فإن سر الاعتقاد الديني هو في روح ترابط الجماعة وتماسكها وما في ذلك من ديناميات لو فهمناها لأدركنا حقيقة الدين(٤).

وإذا كانت الجوانب مجتمعة تؤلف المجتمعات، فإن نضوج السِّياقات يؤدي إلى قيام الدولة، ونضوج الايديولوجيا يؤدي إمّا إلى الدين الميتافيزيقي أو إلى الدين الأرضي أو ما يسمى بالعقائد السياسية. والواضح أن الترابط بين النظم السياسية التي تجسد واقع الدولة وبين الايديولوجيا بشقيها الديني أو السياسي، سيكون إمَّا علاقة انسجام أو علاقة صراع ومحاولة ابتلاع.

وعلاقة الانسجام، لا يمكن أن تتحقَّق إلا عندما يملك شخص واحد الاثنتين: **روح الجماعة ونسق التنظيم**. وهذا ما كان في دولة الفراعنة مثلاً وفي الدولة الرومانية(٥)، حيث كان الرئيس الديني هو الرئيس الدنيوي. وقد ظهرت قوى اجتماعية منظمة عبر التاريخ، برهنت على أن الجماعة التي يسودها رئيس واحد يملك السلطتين، لقادرة أن تحقق ما لا يقدر عليه من يملك السلطة الواحدة. ولعل خير دليل على ذلك دين الإسلام، إذ انطلق الرسول محمد (ص) مالكاً السلطتين، وتبعه من بعده الخلفاء الذين كانوا حكام الدين والدنيا لفترة من الزمن.

كذلك حاول الملك قسطنطين أن يجعل نفسه مالكاً للسلطتين في مجمع نيقيا الأول، ولكن سرعان ما فشل خلفاؤه في أن يحذوا حذوه.

فالآلية الحاكمة في الأفراد، تجعلهم يقبلون أو يرفضون زعيماً لهم له السلطتان تتحكم فيهما قدرات الوعي ومفاهيم تربوية.

قدرات الوعي، متأتِّية من الاستنباط الداخلي للفرد ومن خلال المعاناة الذاتية، أمَّا المفاهيم التربوية فهي عطاءات المجتمع والبيئة له. وبقدر ما ينعكس الأثر التربوي على تكوين شخصية الفرد، بقدر ما تنعكس الشحنات العقائدية على قدرات الوعي لديه. وبقدر ما تظهر مجموعة تصرفات تأخذ على المدى الطويل شكل الظاهرة الاجتماعية، بقدر ما تصبح دراستها مؤشراً لدراسة التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع. ودراسة هذه الظواهر، من خصائص علم الاجتماع(٦). والانسجام بين الأفراد وبين

---

(٤) الحسين، ادريس سالم، «**الحوار القومي، الديني**»، الندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٢٤٨.

(٥) إن الفرعون امنحوتب الرابع المسمى اخناتون، اعتبر نفسه الكاهن الأكبر للإله رع، للمزيد راجع: سليمان مظهر، «**قصة الديانات**»، دار الوطن العربي، (من دون تاريخ)، ص ٢٦.

(٦) حسب تعريف أوغست كونت. راجع: محمود قباري اسماعيل، «**مقدمة في علم الاجتماع العام**»، دار الطلبة العرب، بيروت ١٩٧٢، ص ٢٧.

الدوافع، تجعلهم يتطورون نحو الأفضل، بقدر ما يكون بناؤهم الاجتماعي أجمل وأفضل[٧]. وعلى هذا أيضاً، فإن دراسة دوافع تصرّفات الأفراد، تمكننا من دراسة السلوك الاجتماعي وفهمه، ومن ثم تفسير القواعد اللاحقة به[٨]. وبالطبع، لا يمكن دراسة أفراد ومجتمع بمعزل عن المكان والزمان[٩]. وقد عمل علم الاجتماع، خلال تطوره على دراسة المجتمعات بظواهرها وتشعُّباتها، إلى درجة أن البعض وجد أنه قد صار في مأزق[١٠]، لأن تنوع المناهج لا يعطي دليلاً على إمكانية التطبيق، إمَّا بسبب صعوبة المنهج نفسه وعدم وضوحه، أو لإلتزامه بالقواعد العلمية الخاضعة للتجربة، وإمَّا بسبب صعوبات الحقل الذي يجري فيه تطبيق هذا المنهج.

وهو ليس محصوراً بعمليات ثابتة، كالرياضيات مثلاً[١١]، بل هو ذو أبعاد إنسانية متغايرة طبقاً للزمان والمكان. وهو في تحليله للمعطيات العلمية[١٢]، يسير ضمن مجموعة من الروابط بين مختلف العلوم المشتقة، كالأنتروبولوجيا وعلم النفس والتربية والدين...

وإذا كانت المفاهيم العلمية في البحث قلَّما تختلف باختلاف المجتمعات، إلاَّ أنَّ كيفية القياس ووسائله وأدواته، تختلف من مجتمع إلى آخر[١٣]. فمثلاً، يرى ليڤي ستروس أن الأنتروبولوجيا الثقافية والأنتروبولوجيا الاجتماعية، بالإمكان أن تُؤدِّيا العمل نفسه، الأولى تنطلق من الفاعليَّات السياسية والاجتماعية، والثانية تنطلق من الحياة الاجتماعية. أمَّا الخلافات البسيطة بينهما في الدراسة، فيمكن تلافيها إذا صبَّت الاثنتان حول بنية اجتماعية واحدة[١٤]. من هنا، نرى أن علم الاجتماع السياسي الذي يدرس النظم السياسية وأشكال العمل السياسي والرأي العام والأحزاب إلخ... يمكن أن يتشارك مع علم الاجتماع الديني الذي يدرس العلاقات بين الدين والبنية الاجتماعية، كما فعل «ويبر» في دراسته حول دور البروتستانتية في نشوء الرأسمالية[١٥]، فصبَّت دراسته تلك في علم الاجتماع الديني، بقدر ما بحثت أيضاً في قيام النظام السياسي.

---

(٧) المرجع السابق، ص ٥٦.
(٨) المرجع السابق، ص ٦٤.
(٩) المرجع السابق، ص ١٠١.
(١٠) بودون، ريموند، «**الرياضيات في علم الاجتماع**»، منشورات الجامعة، باريس ١٩٧٦، ص ٩.
(١١) المرجع السابق، ص ٧.
(١٢) المرجع السابق، ص ٢٦٥.
(١٣) **الأخرس، صفوح، «وظائف الأسرة العربية»**، دمشق ١٩٧٦، ص ٩٠.
(١٤) ستروس، كلود ليڤي، «**الأنتروبولجيا البنيوية**»، ترجمة كميل داغر، دار الحقيقة، الإنماء القومي، بيروت (من دون تاريخ)، ص ١٠٠.
(١٥) **البستاني، بطرس، «محيط المحيط»**، بيروت (من دون تاريخ)، ص ٤٤٠.

علم الاجتماع السياسي

عرَّف معجم «ليتري» عام ١٨٧٠ السياسة بقوله: السياسة حكم الدول. في حين عرفها معجم «روبير» عام ١٩٦٢ بقوله: السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية. أما معجم «لاروس»، فقد أكَّد عام ١٩٦٩ أنها حكم الدول. في حين كتب معجم «هاشيت» عام ١٩٨٠، أنها علم أو فن حكم دولة ما.

من خلال هذه التَّعريفات، يتضح أن السياسة في مفهومها المطلق، ليست علماً مُتَّفقاً عليه، بل هي بين العلم والفن أو أحدهما أو كلاهما.

أما الاختلاف الظاهر بين علم وفن، فيعني أن العلم قد صارت قواعده ثابتة مدروسة. وفي الواقع، فإن معجم «محيط المحيط»، يرى أن علم السياسة موجود، علماً أنَّ كتاب أرسطو الذي كتبه للاسكندر يشتمل على مهمات هذا العلم(١٦). ويرى «دوفرجيه» في كتابه، «مدخل إلى علم السياسة»، أن هناك جدلاً بين أن يكون علم السياسة علم الدولة، أم علم السلطة(١٧)، أو أن يكون علماً أو فناً، ذلك لأن «القرارات السياسية لا تعتمد على معلومات موضوعية فحسب، بل تعتمد أيضاً على أحكام تقييمية بصدد الإنسان والمجتمع»(١٨). ولذا فإن ارتباط علم السياسة بعلم الاجتماع أو بعلم الدين أو بعلم الإقتصاد، قد يساعده أكثر على الإحاطة بالموضوع المدروس. فعلم الاجتماع السياسي، يمكن أن يُغطِّي مساحة دراسة السلطة السياسية والأنظمة السياسية، من ناحية التركيبة الاجتماعية. في حين أن علم الاقتصاد السياسي، يحيط بمجال مختلف عن علم الاجتماع الديني. وهذا الارتباط، لا يعني أن السياسة فن في المطلق، لأنه، في الواقع، لا وجود لـ «سياسة موضوعية تماماً»، حسب قول «دوفرجيه»(١٩). وإذا كانت السياسة هي «استصلاح الخلق، لإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل»، حسب تعريف البستاني(٢٠)، فإن هذا الاستصلاح يعني وجود سلطة لتقوم به، وهذه السلطة قد تكون دينيَّة أو مدنيَّة(٢١). وفي هذا التعبير، نظرة بورجوازية، حسب رأي «دوفرجيه»، لأنها تحمل نظرة متعالية من فئة عن أخرى، فئة تملك مقوِّمات الاصلاح لفئة أخرى تحتاجها(٢٢). وهذا ما يراه ابن خلدون

---

(١٦) دوفرجيه، موريس، «**في الفكر السياسي**»، ترجمة: د. جمال الأتاسي وسامي الدروبي، دار دمشق (من دون تاريخ)، ص ٧.

(١٧) المرجع السابق، ص ١٠.

(١٨) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٩) المحيط، ص ٤٤٠.

(٢٠) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢١) دوفرجيه، موريس، ص ١١.

(٢٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٩١.

عندما يقول «اعلم أن الله سبحانه اصطفى من البشر أشخاصاً فضَّلهم بخطابه وفطرهمَ على معرفته»[٢٣]. وهو بذلك يرى السلطة صراعاً في الغالب، وهذه هي نظرة الفئات الشعبية التي ترى في السلطة تنازعاً مستمراً أكَّده ابن خلدون في مقدمته عندما قال «إن الرئاسة لا تكون إلا بالقلب»[٢٤]. ولكن حتى لغة الاصلاح لا تكون دائماً بالاقناع، كما يود «روسو»[٢٥]، بل ربما تكون بالإكراه على الأغلب. لذا، فالصراع مستمر، ويجري من جهة بين «أفراد وفئات تتصارع للحصول على السلطة أو للمشاركة فيها أو التأثير عليها»، ومن جهة أخرى بين «السلطة التي تحكم والمواطنين الذين يقاومونها»[٢٦].

أسباب الصراع

أسباب هذا الصراع متعددة:

أسباب بيولوجيَّة

اطلق داروين نظرية تنازع البقاء، ومفادها أن الطبيعة تعيش أجواء تطاحن وتنازع، وأن الأصلح منها هو الذي يبقى ويقاوم تأثير البيئة الخارجية[٢٧]. كما أن لكل فرد صفات متباينة خاصة، مما يُكسب الأجيال تغيُّرات يمكن التحكم بها صناعياً. ونظرية «داروين» هذه، هي الشكل البيولوجي للفلسفة البورجوازية، حسب تعبير «دوفرجيه»[٢٨] الَّذي يُعدُّ التنافس الحر تجسيدها الاقتصادي. وقد اكتشف أصحاب رؤوس الأموال والصناعات الكبيرة في المذهب التطوري، «ديناً» وحجة علمية لتبرير تصرُّفاتهم. أما سبلهم في ذلك فكانت «طبيعيَّة»[٢٩]. فقد استعمل «سبنسر»[٣٠]، أب الداروينية الاجتماعية، الداروينية ليقول بموت الضعيف من الناس، وندَّد مسبقاً بالمساواة، وقال إن السعادة هي كسب المال. وانطلاقاً من نظريَّة بقاء الأقوى بالنسبة للأفراد، انطلقت نظرية الأفضل بالنسبة للجماعات. فقد اعتبر «نيتشه»[٣١] أن الصراع من أجل الحياة هو سخيف بل يجب أن يكون من أجل القوة والسيطرة: «إن كل أمر يُتيح للـ «إنسان الأسمى» أن يتفوق ويتقدم ويعلو ويسيطر على غيره.

---

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٣٢.
(٢٤) أبو جابر، فايز صالح، «**الفكر السياسي الحديث**»، دار الجبل، بيروت ١٩٨٥، ص ١٠٣.
(٢٥) دو فرجيه، ص ١٧.
(٢٦) كاروزينا، «**مبادىء علم البيولوجيا**»، دار مير، موسكو ١٩٦٧، ص ٣٨٥.
(٢٧) دو فرجيه، ص ٢١.
(٢٨) أبو جابر، ص ١٦٩.
(٢٩) المرجع السابق، ص ١٧٠.
(٣٠) المرجع السابق، ص ١٨٦.
(٣١) المرجع السابق، ص ٧١.

وقد شجع الإقدام على الحرب، فقال في مقطع من «الحرب والمحاربون»[٣٢]: «أحبوا السلام كوسيلة لتجديد الحروب. إن خير السلام ما قصرت مدته، وأنا لا أشير عليكم بالسلم بل بالظفر... تقولون إن الغاية المثلى تبرر الحرب، أما أنا فأقول لكم إن الحرب المثلى تبرر كل غاية، فقد أتت الحروب بعظائم لم تأت مثلها محبة الناس».

كل هذه الأفكار، كان لها الدور الأكبر في تمجيد العنصر الآري والتمهيد للنازية الألمانية. فراح بعض الكتاب يبحثون في العرق الآري، ويجعلون أصحابه أحفاد اليونانيِّين والرومان. ومن ثم اعتبروا الأرستقراطيين هم الآريين ومن ثمَّ الأمَّة الألمانية[٣٣]، مما دعا إلى تجسيد النازية الألمانية والتفوق الأبيض في الولايات المتحدة الأميركية[٣٤].

أسباب نفسيَّة

أطلق فرويد نظرية قتل الأب، «عقدة أوديب»[٣٥]، موضحاً فيها أن الصراع بين الابن والأب هو صراع على السلطة، إذ لا مكان لاثنين معاً للـ«الاستحواذ على الأم».

وكون السلطة، في الأساس، تأخذ الشكل الأبوي، فتكون مصدر الموانع والنواهي، تصبح هي الحامية والمزعجة. لذا، رأى «ماركوز» أن تاريخ الإنسان هو تاريخ قمعه، ذلك لأن الحضارة لا تفرض أشكال القسر على وجوده الاجتماعي فحسب، ولكن على وجوده الحيوي «البيولوجي». فهي لا تحد من بعض أجزائه في الوجود الإنساني فقط، ولكنها تحد بنيته الغريزية ذاتها، مما يُسمَّى بالكبت. ومع ذلك، فإن مثل هذا القسر هو وحده شرط التقدم الأوَّلي، ذلك أن إطلاق الغرائز الإنسانية حرة تتبع أهدافها، سيجعلها غير قابلة لأي ترابط وأية حماية دائمين، إذ انها في تلك الحالة سوف تدمر العوامل التي توحدها وتربط في ما بينها. فإن «مبدأ اللذة»، مثلما هو حتمي، كذلك شأن مضاده، وهو غريزة الموت. إذ إن قوتهما التدميرية متأتِّية من أنهما يصارعان لبلوغ اللذة التي لا تسمح بها الحضارة، أي اللذة من حيث هي كذلك ومن حيث انها غاية في ذاتها في كل لحظة. وتبدأ الحضارة عندما يصبح الهدف الأولي أي «الإرواء الكامل للحاجات» لاغياً فعلاً[٣٦].

---

(٣٢) دو فرجيه، ص ٣٣.

(٣٣) قام علماء أميركيون باختبارات على أطفال رضع بيض وملونين، فتوصَّلوا إلى تفوق البيض، مما حد بالدولة إلى تنظيم حملات للقضاء على الهنود الحمر، السكان الأصليين. راجع دوفرجيه، ص ٣٥، وكذلك أبو جابر، ص ١٨٧.

(٣٤) فرويد، سيغموند، **«الطوطم والتابو»**، ترجمة مطاع صفدي، دار الآداب ١٩٧٠، ص ٤٥.

(٣٥) دو فرجيه، ص ٤٥.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٦٤.

وهذا لا يمنع من أن ينتقم بعض الأفراد لأنفسهم من المجتمع بتأكيد الذات. فيرى «أدلر» أن الوحشية والاستبداد كثيراً ما يكونان تعويضاً فعلياً عن الشعور الأليم الذي يحسه أشخاص أوتوا قامة قصيرة أو جسماً سيء التكوين. فأكثر الدكتاتوريين كانوا من قصار القامة، كمثل قيصر، نابوليون، هتلر، ستالين، فرانكو، وغيرهم(٣٧).

أسباب ديمغرافية

اعتبر «مالتوس» أن السكان يتزايدون تزايداً طبيعياً بنسبة هندسية، في حين أن المواد الغذائية تتزايد طبيعياً بنسبة حسابية. فالمسافة بين عدد السكان ومقدار المواد الغذائية، تزداد اتساعاً، لأن السكان يتزايدون وفقاً للسلسلة ٢، ٤، ٨، ١٦، في حين أن المواد الغذائية تتزايد بنسبة ٢، ٤، ٦، ٨. وبالتالي، فإن الخطر يكمن في الانفجار السكاني. ويُلحظ الصراع بشكل سافر في البلدان المتخلفة، حيث ينمو عدد السكان بصورة هائلة، فتتفاقم الصراعات السياسية. من ناحية أخرى، فإن المناطق التي يوجد فيها تطور صناعي كبير، يطول فيها العمر، وتزداد نسبة الشيوخ الميّالين بطبيعتهم إلى التعلق بالنظام لأنهم اعتادوا عليه. أما البلاد ذات الحيوية العالية لوجود نسبة أكبر من الشباب، فإنها أقرب إلى روح الثورة(٣٨).

كذلك فإن نسبة البلدان التي تشهد حروباً يُقتل فيها الكثير من الرجال، تعرف بعدها سكوناً، لأن النساء أميل من الرجال إلى الهدوء وأكثر رفضاً للصراع السياسي. لكن الأمر عكس ذلك في البلدان المتخلّفة، بسبب الاضطهاد الذي يسود فيها.

أسباب جغرافية

«سياسة الدول قائمة في جغرافيتها»، عبارة قالها «نابوليون» وتحدث عنها قبله «ابن خلدون» مطولاً إذ بيَّن أثر الهواء واختلاف العمران، وما ينشأ من الآثار في الأبدان، وأثر البلاد القاحلة على بروز العصبية مما يجعل شعبها أقرب إلى الشجاعة والقتال(٣٩). كما أن «مونتسكيو» يذهب في «روح القوانين» إلى أن المناخ البارد يؤدي إلى الحرية، وأن المناخ الحار يؤدي إلى الاستعباد(٤٠). كما أن التمرد والصراع ينشآن عادة من الأطراف ضد المركز، بسبب ما يعتريها من الإهمال وبسبب بعدها عن مصدر القوة.

---

(٣٧) ابن خلدون من ص ٨٧ حتى ص ١٢٥.
(٣٨) المرجع السابق، ص ٦٤.
(٣٩) ابن خلدون، من ص ٨٧ الى ص ١٢٥.
(٤٠) دو فرجيه، ص ٦٨، ٦٩.

وقد نشر الألماني «فريديريك راتزل» عام ١٨٩٧ كتاباً سماه «الجغرافية السياسية» كان له الأثر الكبير على الفكر السياسي في ما بعد[٤١].

أسباب اجتماعية واقتصادية

يبدأ البيان الشيوعي الذي كتبه «انجلز» و«ماركس» عام ١٨٤١ بالجملة الآتية: «إن تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا، لم يكن سوى نضال بين الطبقات»[٤٢]. والطبقة تعني اختلاف مستوى المعيشة واختلاف طبيعة العمل.يقول ابن خلدون: «اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو اختلاف نحلتهم من المعاش»[٤٣]. وإذا كان الناس يضعون أنفسهم فوق مستوى طبقتهم أو يحاولون الانتقال إليها، فعند ذاك يحدث الصراع السياسي. ولعل الصراع بين البدو والحضر هو الأعرق. فعند ابن خلدون، «البدو أصل المدن»[٤٤]، وهم يتعاونون على «تحصيل المعاش بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي. وهم أقرب إلى الخير من أهل الحضر»[٤٥]، لكنهم «أكثر توحُّشاً، لذا يسعون للحصول على الدعة والسلطة في المدن»[٤٦]. لكن ماركس يرى أن مستوى المعيشة والشعور بالانتماء وطراز الحياة، كلها تحديد للطبقات الاجتماعية ونتيجة لعنصر أساسي هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فهناك طبقتان تقف إحداهما أمام الأخرى: الطبقة التي تملك أدوات الإنتاج، والطبقة التي لا تملك لحياتها إلا قدرتها على العمل. ومن ثم تنشأ فروقات في مستوى المعيشة وطراز الحياة والشعور بالانتماء وما إلى ذلك من أمور تُولِّدهي نفسها صراعات سياسية... وتصارع هاتين الطبقتين هو المحرك الأساسي للحياة السياسية[٤٧].

أسباب ثقافية

إن الأحزاب السياسية العقائدية هي التي لعبت دوراً على الساحة السياسية بسبب طروحاتها الثقافية، بحيث يمكن القول إن الصراعات السياسية هي نزاعات عقائدية قبل كل شيء. والايديولوجيات، بقدر ما تحاكي تطلع المجتمع وحاجاته، بقدر ما تؤثر على تكوين البنية الفكرية للفرد. ولهذا لا يمكن إهمال دور المفكرين والفلاسفة الفرنسيين في الثورة الفرنسية. حتى ان وثيقة الثورة المسماة «اعلان الحقوق»،

---

(٤١) المرجع السابق، ص ٦٧.
(٤٢) ماركس، انجلز، «**البيان الشيوعي**»، بيروت، ص ٣.
(٤٣) المرجع السابق، ص ٨٤.
(٤٤) المرجع السابق.
(٤٥) المرجع السابق، ص ١٢٢.
(٤٦) المرجع السابق، ص ١٢٣.
(٤٧) البيان الشيوعي، ص ٤٢ حتى ٤٥.

مأخوذة تقريباً حرفياً من كتاب العقد الاجتماعي[٤٨]. أما «فولتير»، فرغم أنه مات قبل الثورة الفرنسية، إلا أن أفكاره كانت أقوى شرارة أثارتها[٤٩]. وفي تعريف الايديولوجية عند «انجلز» أنّها «فكرة تنشأ من التخيُّل، ثم ترتبط مع التصورات القائمة وتخضعها للتعديل المتواصل[٥٠]. والايديولوجيات هي في أهمها: الفلسفة والدين والسياسة. ولعل بإمكاننا القول ان الفلسفة هي بداية التخيل، والدين هو الربط مع التصورات القائمة، وما السياسة إلاّ التعديل المتواصل عليها أو محاولة التنصُّل منها لزرع مفاهيم جديدة. وتحاول السلطة السياسيَّة عادةً أن تستقطب الايديولوجيا وتوظفها لصالحها. يقول «مهدي عامل» في بحثه عن آلية الصراع الايديولوجي من منطلق ماركسي: «إن ظهور تطور الفكر كتطور موضوعي مستقل عن الصراع الطبقي، هو في الحقيقة أثر وهم تولّده الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة. وفي هذه الموضوعية الايديولوجية للفكر بالذات، تظهر، في الصراع الطبقي للطبقة المسيطرة بشكل مباشر، تبعية الممارسة السياسية على الايديولوجية للماركسية السياسية»[٥١]. والسلطة تحاول أحياناً أن تظهر الصراع بين الذين تحت سيطرتها على أنَّه صراع ايديولوجيات، في محاولة لطمس حقيقة الصراع الطبقي. «إن تحديد الصراع الايديولوجي كصراع بين ايديولوجيات خاطىء في أساسه، لأنه تحديد له من وجهة نظر الطبقة الثورية. والصراع في الحقيقة ليس حاصلاً بين ايديولوجية، بل بين ممارسات ايديولوجية مختلفة للصراع الطبقي»[٥٢].

إن أية دراسة عملية لواقع السلطة السياسية في المنطقة العربية، تصطدم بمجموعة معوقات، أولها أن المصطلحات العربية لا تتطابق تماماً مع المفاهيم الغربية التي أرست قواعد العلوم الاجتماعية والإنسانية. يقول الدكتور «خليل أحمد خليل»: «كيف نتجاسر أن نكتب عن علم القيادة وعن علم الاجتماع، مع أنه لم يتأسس بعد أو أنه لم يحرز استقلاله العلمي لدى العرب»[٥٣]. ويقول أيضاً إن هناك صعوبات منهجية، منها أن «العامة تخشاهما ـ أي القيادة والسياسة ـ لما يترتب على وعيها من قضايا الصراع ومسؤولياته، والخاصة تخشاهما بحجة أن البحث التراثي أو الحيادي أيسر مركباً من بحث السياسة»[٥٤]. والواقع أن علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة علاقة

---

(٤٨) أبو جابر، ص ١٠١.
(٤٩) المرجع السابق، ص ١٠٨.
(٥٠) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٥١) عامل، مهدي، **«مقدمات نظرية لدراسة الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني»**، دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ٨١.
(٥٢) المرجع السابق، ص ٨٢.
(٥٣) خليل، أحمد خليل، **«العرب والقيادة»**، دار الحداثة، بيروت ١٩٨١، ص ٨.
(٥٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

متداخلة. فعلم الاجتماع يدرس مدى تأثير النظم السياسية على النظم الاجتماعية[٥٥]، لهذا تم إيجاد ما يُسمَّى علم الاجتماع السياسي، وهو لا ينشأ فقط من صراع السلطة ذاتها أو من أجلها، بل يتخطاها نحو الفرد. فالشعور عند فرد ما أنه مدعو كي يكون خلاصاً لجماعته، يدعوه حتماً إلى البحث عن الداعي. وبالتالي، فطريقة التبشير بالداعي أساسية لإعطاء القيمة المقدسة ذاتها. وعلى هذا درج السياسيون والقادة، مستعملين وسائل العاطفة الدينية. كما استعمل القادة الدينيون الأساليب السياسية في السيطرة على الاتباع، من حروب ووسائل اعلام. وتقودنا العلاقة الترابطية بين الاثنين، إلى تسليط الضوء على واقعيتها في التاريخ العام.

منطق الصراع الأسطوري (التداخل السياسي الديني)

يقول «لوبون» إن الدين أساسي في التاريخ[٥٦]، وإن المعتقدات مثَّلت على الدوام دوراً أساسياً في التاريخ، حتى أن مصير الأمم يتوقف على سير معتقداتها. وما خلود الآلهة في التاريخ إلا إثبات لتمازجها مع تاريخ الإنسان. وإذا حدث أن غيَّر البشر آلهتهم، فإنهم لم يستغنوا عنها قسراً. والناس شادوا القصور للآلهة قبل الملوك. وما احتياج الإنسان إلى الدين، إلا دليل على حاجاته الطبيعية له. أما الدوافع الدينية، فيعزوها «لوبون» إلى الخوف بالدرجة الأولى فيقول: «الخوف هو أكثر المشاعر تأثيراً على ظهور الدين، ليس فقط عند البدائيين، بل في أديان الأمم المتمدنة أيضاً، فما كانت لتقوم للنصرانية قائمة بغير الخوف من نار جهنم، والأمل في نعيم الجنة»[٥٧]. والمعتقدات الدينية لا تنتشر إلا إذا لاءمت رغائب الزمن واحتياجاته. وهي غير قابلة للتفسير على المستوى العقلي ذي الأركان الثلاثة: الإيمان، والشعائر، والرموز. وتتطوَّر الأديان ككل عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، غير أن الشعائر والرموز تمنحها بعض الثبات في زمن معين على الأقل. حتى أن الأديان لا تتصف بشيء من الديمومة إلا بعد أن تستقر فيها رموز وشعائر، فيتحول الانتحال المؤقت البسيط إلى إيمان وطيد قادر على تعيين وجهة السير. ولا تدوم ديانة عاطلة من الشعائر والرموز مقتصرة على الإيمان وحده، بل إن الشعائر المشتقة من العقائد تكتسب قوة أعلى من قوة العقائد نفسها. فالعقائد قد يتمُّ تجاهلها، لكن الشعائر تُحترم على الدوام.

البدايات

يقول «فريحة» في تعريفه الأسطورة: «إن الأسطورة، في نشأتها الأولى، محاولة

---

(٥٥) الخشاب، أحمد، «**مقدمة في علم الاجتماع**»، القاهرة، ص ٢٩.

(٥٦) لوبون، غوستاف، «**حياة الحقائق**»، ترجمة عادل زعيتر، حلب ١٩٤٩، ص ٢٤.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٢٥.

بريئة لتعليل مبهم غامض أو تفسير لظاهرة طبيعية لا يُعرف لها سبب. وهي تصدر عن العاطفة والشعور لا عن العقل الواعي، لذا تقع الأسطورة في حيِّز الشعر والخيال الشارد»[٥٨]. وقد وضع «فرويد» كتابه «الطوطم والتابو»، ليشرح العلاقة بين الأسطورة والحلم. وهو يرى أن الأحداث في الاثنين تقع حرة من قيود الزمان والمكان، والبطل يخضع لتحولات سحرية من شكل إلى آخر، ومن جنس إلى آخر، ومن حالة الحياة إلى حالة الموت وبالعكس، ويقوم بأفعال خارقة هي انعكاس لأماني ورغبات واضع الأسطورة. وفي الأسطورة كما في الحلم، نجد أن الرغبات المكبوتة تنطلق من سجنها بعيدة عن رقابة العقل الواعي الذي يمارس دوماً دور الحارس على بوابة اللاشعور، حيث جميع الرغبات المضادة للمجتمع محبوسة هناك[٥٩]. وفي دراسة عن سكان أوستراليا الأصليين البعيدين عن حضارتها، يرى أنهم متمسكون بأخلاقيات أشد تزمُّتاً منَّا، تمنعهم من القيام بعلاقات جنسية بين الذين ينتمون إلى الطوطم نفسه. و«تصطدم الرغبات بالقوانين الاجتماعية التي تدرجها تحت اسم «التابو»، فتتكفيء عند اللاشعور وتأخذ شكل الأحلام»[٦٠]. أما «أنجلز»، فيرى أنه «في أقدم العصور كان الناس في جهل مطبق عن تكوينهم الجسدي، وما استطاعوا تفسير الأحلام، فتوصلوا إلى اعتقاد يقول بأن فكرهم ومشاعرهم ليس مصدرها جسدهم نفسه، بل النفس التي تقتل هذا الجسد وتفارقه عند الموت. ومنذ ذلك الحين، وجب عليهم أن يُمنعوا النَّظر في العلاقة بين هذه النفس والعالم الخارجي. فإذا كانت عند الموت تنفصل عن الجسد وتستمر في الحياة، فليس هناك أي سبب لابتداع موت خاص لها. وهكذا، نشأت فكرة خلودها الذي لم يبد أبداً بمثابة تعزية، بل إنهم لا يعرفون أين تذهب إذا ماتت. وعلى هذا النحو، نشأت من تشخيص قوى الطبيعة الآلهة الأولى[٦١]. أما التصوُّرات والرموز الدينية عند «دركايم»، فهي ليست بديلاً عن قوى أخرى خارج فضاء العلاقات الاجتماعية كالقوى الطبيعية، وإنما هي تصورات ورموز للنسيج الاجتماعي على المستويين المادي والفكري، وبالتالي يمكن اعتبار هذه التصورات والرموز عناصر تكوينية لبنى المجتمع وهياكله تُحتِّمها طبيعة الحياة الاجتماعية.

إن ما يجعل المجتمع، كهياكل وكعلاقات، شيئاً ممكناً، هو التصورات الجماعية بالضَّبط، وقدرتها على توجيه الدوافع الفردية ورقابتها، إذ انها تمثل احدى الآليات

---

(٥٨) فريحة أنيس، «**ملاحم وأساطير**»، دار النهار، بيروت ١٩٧٩، ص ٢١٢.

(٥٩) فرويد، ص ٣٨.

(٦٠) المرجع السابق، ص ٥٢.

(٦١) إنجلز، «**لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية**»، ترجمة الياس شاهين، دار التقدم، موسكو ١٩٧٩، ص ١٨ حتى ٢٠.

الأساسية لاشتغال العملية الاجتماعية. ومن مستلزمات العملية الاجتماعية، توافر جملة من الصور والتصورات العامة التي تضمن حدّاً معيَّناً من الرقابة والتوجيه. فالعمل الدِّيني له دور ناشط في جعل الناس ينخرطون في صلب الحياة الاجتماعية بطرق ايجابية، وهو موجه نحو دفع الأفراد وجعلهم يفضلون المشاركة والمساهمة على الانسحاب والإنزواء والتقوقع(٦٢). وقد اعتبر «فيبر» أن العقل الإجتماعي يتضمن مكوِّنات غير عقلانية، كالألم والشر والموت، ورأى أن العلوم تبدو عاجزة عن توفير الحلول المقنعة لهذه المشكلات. وهو يرى أن الأجوبة الدينية على هذه القضايا كان لها تأثير كبير لا على الأفراد فقط بل على سير المجتمع الإنساني بصفة عامة. كما وجد أن الإلهام هو عبارة عن خاصية تمنح الفرد جملة من المقدرات الخارقة للعادة، وتعطيه مستلزمات السلطة للزعامة وإنجاز المعجزات، وهي كذلك تشد الأتباع للفرد(٦٣). والإلهام هو إحدى الوسائل النادرة لإدماج ما هو جديد في السيرورة التاريخية. فالرسول القائد الملهم، يمكن أن يقحم أشياء عدة جديدة في الحياة الاجتماعية مؤثراً على سلوك الأفراد. من هنا تكمن أهمية الدين، ومن هنا أيضاً تأتي قوة السلطويَّة الدينية، لأن الدين يضبط مجموعة أمور أساسية في حياة الأفراد، فهو أوَّلاً، يربط المصير الأخلاقي بأن يقيم حواجز مانعة إنْ تخطاها الفرد تعرَّض لِضغط الجماعة. وبالتالي، أصبحت السلطة الدينية تتحكم بالفرد من خلال ضوابط الجماعة. وهي ثانياً، تربطه بعبادات وطقوس فيها مجموعة من الرموز تدخل في وجدانياته، فيُعبِّر من خلالها عن آلامه وأحلامه، ويتشارك مع الجماعة في نقلها من حيِّز الأرضي إلى الحيِّز العلوي، متخطياً بذلك حواجز الزمان والمكان، شاعراً بانعتاق داخلي وارتياح نفساني. وهي ثالثاً، تربطه بالمستقبل فيشعر أن حياته بعد الموت هي في يد السلطة الدينية، فإن أشعرته بالرضى، فهذا يعني أن الإله راضٍ وسيورثه الملكوت، وإنْ أشعرته أنه مغضوب عليه، فهو سيشعر بالخيبة والحرمان ويخرُّ طالباً المغفرة. وما وصوله إلى هذه المرحلة إلاَّ انتصار السلطة عليه وإعادة برمجة مشاعره وولائه من جديد.

فالدين إذاً ليس فقط ربط الفرد بالجماعة، بل هو عملياً ربط الفرد بالفئة الحاكمة باسم الدين. ومن هنا، فإن الدين يمكن أن يصبح تعقيماً لمجمل مستويات قوى الاحتجاج، ويحول دون تطورها إلى مستوى تغييري شامل، مع أن هذه القوى يمكن أن تكون أساسية في مرحلة تاريخية لنهضة اجتماعية(٦٤). ويجعل الإنتماء إلى السلطة الدينية الفرد متردداً في انتمائه إلى سلطة أخرى، ويصبح من الصعب تخطي أية

---

(٦٢) دركايم، «**عناصر الحياة الدينية**»، المنشورات الجامعية، باريس ١٩٩٠، ص ٩٣.

(٦٣) فيبر، ماكس «**المجتمع والدين**»، ترجمة الهرماسي بيروت (من دون تاريخ)، ص ١٢٩.

(٦٤) الهرماسي، «**ندوة القومية العربية والإسلامية**»، بيروت، ص ١٩.

ازدواجية إذا ما كانت السلطة الدينية منفصلة عن السلطة المدنية. لذا نرى في الغرب أنَّ ولاء الفرد أصبح للسلطة المدنية وانتهى ولاؤه للسلطة الكنسية التي اعتبر علاقته بها مجرد علاقة عاطفية، ورأى أنَّ السلطة الدينية ليس لها أية مسوغات قانونية عليها، وأنَّ علاقته بها سلباً أو ايجاباً لن تؤثر بأي شكل من الأشكال على حياته الاجتماعية أو مكتسباته من قبل الدولة. فعند الاغريق، كانت الحياة الدينية تستحوذ على حياة الناس، حتى أن الدين كان السيد المطلق للحياة الخاصة والعامة، والدولة كانت جمعية دينية مقدسة والملك كان حبراً، والقاضي كاهناً، والقانون نصاً مقدساً، والوطنية إحساناً والنفي حرماناً[٦٥].

صراع الآلهة

إن صراع الآلهة ليس غريباً عن صراع البشر، وقد بدأ مع السومريِّين، أوَّل شعب متحضر[٦٦]، الذين حل محلهم تدريجياً الساميون الأكاديون ثم البابليون[٦٧]. وقد بدأ الصراع عندهم بين «تيامات وماردوك» حيث انتصر الإله الأخير، لكنه خلق الناس وفي ذواتهم عدوى الآلهة، فتنافروا وتصارعوا وحل عليهم القصاص حتى تابوا وعادوا لرشدهم[٦٨]. أما في مصر، فقد بدأ الصراع مع إله الخير «رع» خالق نفسه ومبدع الكائنات الذي عندما شاخ ثار الناس عليه فعاقبهم حتى تابو. أمَّا في الهند، فإن الإله «يخلق الناس طبقات: من رأسه يخرج الكهنة، ومن ذراعه الملوك والمحاربون، ومن فخذيه المزارعون والتجار، ومن قدميه عامة الشعب. وكان العقاب يحلُّ بمن يثور على طبقة غير طبقته. أمَّا عند الكنعانيين، فكان الصراع بين «البعل» إله المطر وبين «يم» إله البحر. وقد ساعدت «عناة» أخت «بعل» أخاها على الانتصار، وحذرته من الإلهة «موت». ولما لم يستمع إليها، كاد أن يخسر حربه فساعدته وأنقذته من جديد[٦٩]. وفي بلاد فارس القديمة، كانت تقوم عقيدة «كيرمرت» على الصراع بين إله النور والخير، «هرمز» وبين «أهرمان» إله الظلام الذي خرج منه عندما فكر «هرمز» بضده. وقد اضطر «هرمز» إلى خلق الملائكة لمساعدته في حربه، في حين خلق «اهرمان» الحشرات الضارة، محاولاً جلب الإنسان إليه[٧٠]. هذه الأمثلة المتقدمة عن الصراعات بين الآلهة، يمكن أن تندرج في الجدول الآتي: عند البابليين، الناس تتصارع كتصارع

---

(٦٥) لوبون، ص ٥٢.
(٦٦) فريحة، ص ٢١٣.
(٦٧) مظهر، ص ٣ حتى ٥.
(٦٨) المرجع السابق، ص ٥٠.
(٦٩) سواح، فراس، «**مغامرة العقل الأولى**»، دمشق ١٩٧٦، ص ٧٠ كذلك فريحة، ص ٢٥ حتى ٧٥.
(٧٠) القمني، سيد، «**الأسطورة والتراث**»، القاهرة ١٩٩٢، ص ٣٤.

الآلهة وهذا عن غير حق لذلك تعاقب. عند الكنعانيين، الآلهة والناس في صراع، لكن العائلة تحمي وهذا موقع متقدم لعلاقات الصراع وبداية ظهور العصبية الدموية التي يتحدث عنها مطوّلاً ابن خلدون بعد قرون طويلة: «إن العصبية تكون من الالتحام بالنسب، وذلك أن صلة الرحم أمر طبيعي في البشر[٧١].

أما في مصر والهند، فإن الصراع ليس بين الآلهة، بل في تمرد الناس على شبه الآلهة. ففي مصر يتمردون على الإله نفسه. وفي الهند يتمردون على رغبات الإله، وفي الحالتين فإن العقاب ينالهم وما عليهم إلا التوبة.

إن التمرد المصري على الإله الشيخ، يعني الخصوبة المتتالية والصبا المستمر. وما حياة النيل إلاّ ذلك الأمر. أما عدم التمرد على الواقع الاجتماعي في الهند، فهو القناعة بالحياة، مما يجعل الإنسان سعيداً. وهذا ما سيعطي البوذية المستحدثة في ما بعد حالة الرضى التي تشجع على تقبل الأشياء كيفما تأتي، إلى درجة الشعور بالانفصال عن الحوادث الأرضية وتحرير الإنسان من كل اضطراب وخوف[٧٢]. أما الآلهة الفارسية، فتأثيرها واضح على الديانات الموحدة في ما يختص بتجاذب الإنسان بين الصالح، أي إله الخير، والطالح، أي إله الشر. وقد توسع «فرويد» في كتابه عن ابليس وأعطى تحليلاً نفسانياً بقوله: «نحن نعلم أوّلاً أن الله بديل الأب، وبتعبير أدق أب مبجل أو صورة عن الأب كما كان يراه المرء ويحس بوجوده في طفولته، أو النوع البشري في الأزمنة السالفة بوصفه أب العشيرة البدائية. وفي زمن لاحق، نظر الفرد إلى أبيه نظرة مغايرة، فرآه ضئيل الأهمية نوعاً ما. وبما أن العلاقات بين الاثنين كانت تنازعية، فإن هذا النوع ولّد الحنين إلى الأب والخوف منه وتحدّيه، وهذا كله يفسر نواح هامة من الدين[٧٣].

كذلك كانت النظرة إلى الشيطان على أنه عدو الله لكنه قليل الصلة بالطبيعة الإلهية في أساس الميتولوجيا المسيحية، لكن فرويد يرى أنه «لا حاجة بنا إلى رهافة تحليلية كبيرة كي نحزر أن الشخصيتين، الله والشيطان، كانا في البدء شخصية واحدة. وهذا التحليل الفرويدي، يُعطي بعداً للصراع السياسي داخل الفرد نفسه. فكل إنسان يريد السلطة ويخشاها، لكنه بطبيعة الحال يود أن ينتصر إله الخير لأنه يحمل إليه السعادة والأمان، هكذا كانت الحال في الديانة المصرية القديمة[٧٤]، وكذلك عند الكنعانيين[٧٥].

وهكذا فإن عاملين أساسيين يحكمان كل الميتولوجيات المتقدمة، الأوّل يقضي

---

(٧١) ابن خلدون، ص ١٢٨.

(٧٢) قرقوط، ذوقان «**تطور الحركة الوطنية في سوريا (١٩٢٠ ـ ١٩٣٩)**»، طلاسدار ١٩٨٩، ص ٤١.

(٧٣) فرويد، سيغموند، «**ابليس في التحليل النفسي**»، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٠، ص ٢١.

(٧٤) مظهر، ص ٢.

(٧٥) فريحة، ص ٢١٧.

بأن كل محاولة للتغيير ضد الآلهة أو التمثل بها يكون نصيبه العقاب، لأن السلطة هي لمن أُعطيت له لا لمن يريدها؛ والثاني يتمثّل في حيرة الإنسان هل يطيع أم يثور[٧٦].

٢ ـ الايديولوجيا والدولة الإسرائيلية

إن مفهوم الجمع القبلي لقبول سلطة توافقيه تتجاوز الإرادة الفردية أو الجمعية الطبقية، بدأ فعلياً مع عهد القضاة إذ فيه قبلت القبائل المتحدرة من الأسباط الإثنتي عشرة المتصارعة أن يكون الحاكم عليها قاض أجمع الجميع على نزاهته وحكمته. وقد بدأ الأمر باستشارته وقبول هذه الاستشارة، لتتطور لاحقاً بقبوله مرجعاً حكماً، ومن ثم حاكماً وقائداً. لذا، فإن القاضي بين المتنازعين أصبح في نهاية الأمر صاحب السلطة في بت هذه المنازعات وإنهائها ومن ثم قيادة المتنازعين تحت لواء واحد. لكن الدافع الذي جعل الأفراد يقبلون بالحاكم القاضي، إنما هو تنفيذ الوصايا التي تناقلها الأحفاد عن الأجداد بدءاً من عهد إبراهيم وموسى. وقد اشتهر من قادتهم الشاعرة «دبورة» التي استطاعت أن تجمع الأسباط الإسرائيلية لقتال ملوك كنعان[٧٧]، و«ابيمالك» الذي بطش بأخوته لينفرد بالملك وعندما شجت امرأة رأسه، طلب من خادمه قتله كي لا يقال أن امرأة قتلت ملكاً[٧٨]. لكن التسمية الملوكية لم تكن تعني محتواها، بل كانت تعني المرجعية لا أكثر. وهذا القاضي ليس الوحيد الذي غدرت به إمرأة، فهناك شمشون الذي احتالت عليه دليلة الفلسطينية فقصت شعره وأسلمته لبني قومها[٧٩].

وقد استمر حكم القضاة ثلاثة قرون، وتراوحت فترة حكم بعضهم بين الثمانية أعوام والثلاثة أعوام[٨٠]. وعندما بدأ اليهود يطلون على العالم المحيط بهم، أرادوا أن يتمثلوا بالأمم الأخرى، لذا، طلبوا من النبي صموئيل أن يُنصِّب عليهم ملكاً أسوة بغيرهم من الشعوب، فاختار لهم شاوول[٨١] وهذا ما أغضب الله نفسه[٨٢]. فاختيار الشعب لممثل له، لا يمكن أن يلغي اختيار الله المباشر. لذا، فعندما تجاوز شاوول الحد، ثار النبي صموئيل عليه، فشجع صهره داوود على التقدم في أوساط الشعب ومكّنه من الوصول إلى الحكم شرط التزامه الاعتراف بأولوية الكهنوت ورضوخه

---

(٧٦) فريزر جو، «**الغصن الذهبي**»، باريس، ١٩٨٣، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٧٧) سفر القضاة الفصل الخامس.

(٧٨) القضاة، الفصل التاسع.

(٧٩) القضاة، الفصل الثاني عشر.

(٨٠) د. المرانحي محمد، «**أشعيا نبي إسرائيل**»، دار العلوم العربية، بيروت ١٩٩٢، ص ١٦.

(٨١) سفر صموئيل، الفصل الثامن.

(٨٢) فقال الرب لصموئيل: «**اسمع لكلام الشعب في كل ما يقولون لك، فإنهم لم ينبذوك انت بل نبذوني انا من ملكي عليهم**»، سفر صموئيل الأول، الفصل الثامن.

لمشيئة الله المتمثلة بالسلطة الكهنوتية. فراح الأخير يتفاخر ويزايد على الكهنة، حتى أنه رقص أمام تابوت العهد كرمز الخضوع المتناهي ممَّا جعل زوجته تضحك منه وتستصغره(٨٣).

ممارسات داوود هذه، أعطت اليهود إمكانية الالتحام بين رأس السلطة الدنيوية، وجعلت الحكم تيوقراطياً. وهذا النوع من الحكم «لا يُلائم إلاَّ شعباً معزولاً يريد أن يعيش بدون علاقات مع الخارج، مُغلَقاً على نفسه داخل حدوده ومنفصلاً عن باقي العالم»(٨٤).

لقد جاءت مقولة سبينوزا هذه نتيجة دراسة نقدية للعهد القديم برمته، إذ وجد أنَّ ربط المقولة الحاكمية بالإرادة الإلهية «يولد حالة سلوك انفعالي تسهل على الحاكم قيادة الجماهير، وتخلق روحاً جماعية، متخلفة بعيدة عن المحاكاة العقلية، لا ترى إمكانية خلاصها إلا بقدر تنفيذ أوامر قادتها»(٨٥).

وهذا ما يرويه العهد القديم حين يُفسِّر المخالفة سبباً لسقوط مملكة الشمال أمام «شلمانصر» ملك أشور عام ٧٢٢ ق.م، ومن ثم سقوط مملكة الجنوب أمام «نبوخذنصر» ملك بابل عام ٥٨٦ ق.م.

وفي كل مرة، كان الملوك يريدون أن يوجدوا لأنفسهم مكاناً في إرادة الحرب والسلم أو التشريعات الاجتماعية. لكن القادة الروحيين سرعان ما ينتفضون ويتلاحمون ليخلقوا «نبياً» ما، يُعاكس إرادة الملك ويعيد الإرادة إليهم كونهم مؤتمنين على تحقيق إرادة «يهوه». وانعكاساً، فإن «يهوه» نفسه هو القائد العسكري الذي يقود الشعب إلى الانتصار.

جاء في تثنية الاشتراع: «يقول الرب، عند تقدمك للحرب، يتقدم الكاهن ويخاطب الشعب ويقول لهم: إسمعوا يا إسرائيل، أنتم اليوم متقدمون للحرب على أعدائكم. لا تفشل قلوبكم ولا تخافوا ولا ترتاعوا ولا ترهبوا من وجودهم، لأن الرب الهكم سائر معكم ليحارب أعداءكم عنكم»(٨٦). وهذا ما يفسر التطرف الديني اليهودي في التصلب السياسي والعسكري.

وفي سفر الخروج نقرأ: «وكان في هجيع الصبح أن الرب أطلع على عسكر المصريين عموداً من النار والغمام، وأقلق عسكر المصريين، وخلع دواليب المركبات،

---

(٨٣) سفر الأيام الأول، فصل ١٥.

(٨٤) سبينوزا، «**رسالة في اللاهوت والسياسة**»، ترجمة د. حسن حنفي دار الطليعة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٤، ط ١ ١٩٧١، القاهرة.

(٨٥) للمزيد، راجع مؤلف سبينوزا، المصدر السابق.

(٨٦) تثنية الاشتراع، الفصل ٢٠.

فساقوها بمشقة، فقال المصريون: نهرب من إسرائيل لأن الرب يقاتل عنهم»[٨٧].

وبالمقابل، فإن العسكري اليهودي سينكسر حتماً إذا خالف أوامر «يهوه»، لأن الرب عندها سيتخلى عنه. ونبوخذنصر انتصر على «يوياقم» وكذلك انتصر على اليهود الآراميِّين والمؤابيين لأنهم «صنعوا الشر في نبي الرب، فلم يشأ الرب أن يغفر»[٨٨].

إن ترابط الانتصار العسكري وانكساره بالمفهوم الديني الإيماني، يجعل كل القرارات السياسية ذات بعد ايديولوجي ـ ديني، ومن هذا المنطلق تصبح الحرب عند اليهود حرباً مقدسة. وبقدر ما يكونوا أوفياء لايديولوجيتهم الدينية، بقدر ما تكون انتصاراتهم مؤكدة بسبب مقولة زعمائهم الدينيين.

ولأنّ الانتصار حتمي ما دامت العقيدة سليمة، وجب طاعة الرؤساء باسم الله، وصارت «دولتهم مملكة الله، وأعداؤهم أعداء الله، واختلط التنظيم الديني بالتنظيم الوضعي بحيث صار الدين واجباً وطنياً والحكم تيوقراطياً»[٨٩].

إنَّ هذه الدولة بالذات يحكمها الخوف الدائم من غضب الله، لذا فإن همَّها السيطرة على انفعالات المواطنين وحثهم على الدفاع عن وطنهم. وعقد الحلف مع الله، جعل سائر الأمم عدوّاً لليهود، لا بل «أن الإقامة خارج وطنهم كانت عاراً، لأنَّه لم يكن لهم الحق في إقامة شعائر دينهم، فأصبح هذا الشعور الوطني طبيعة ثانية لهم[٩٠].

وهكذا فإن ايديولوجيّتهم قائمة على:

ـ الثورة على الأجنبي وكراهيته كواجب مقدس.

ـ التعلق بالأرض المرادفة للوطن والمترجمة وعد الله لهم.

ـ الشعائر الخاصة بهم كعربون وفاء لتحقيق الوعد.

هذا هو ثالوث تركيبتهم الايديولوجية، ولذلك طالما أرادوا تحقيق دولة خاصة بهم، واعتبروا أن اليهودي لا يمكنه أن يعيش سعيداً خارج بلده لإنتفاء الثالوث لديه.

فالمحافظة على الأرض إنَّما تكون بجعلها مقدسة، وعدم المحافظة عليها هو انتكاس للوعد وخوف من الغضب الإلهي. من هذا المنطلق، سعى الإسرائيليون إلى أن يُفاوضوا على أراض غير الأرض التي اعتبروها مقدسة لديهم، وفي الوقت ذاته، تمازجوا معها كأساس في التركيبة التاريخية لديهم.

إن اتخاذ الأرض منطلقاً للوجود السياسي والعسكري، جعل من إسرائيل دولة

---

(٨٧) سفر الخروج، الفصل ١٤.

(٨٨) سفر الملوك الثاني الفصل ٢٤.

(٨٩) سبينوزا، «رسالة في اللاهوت»، مرجع مذكور، ص ٩٠.

(٩٠) المرجع السابق، ص ٩٢.

تتمحور سياستها من خلال جغرافيتها، بحيث صارت تحكمها عقدة الجيوبوليتيك إلى حدٍّ بعيد، وهذا ما جعلها بالتالي تغير في ستراتيجيَّتها من ستراتيجية عسكريّة ـ سياسة ـ ايديولوجية إلى جيو ـ ستراتيجيا[٩١].

ويقود هذا المتغير إلى جملة تفاصيل تندرج في إطار الجيوستراتيجيا، منها استملاك الأراضي المتاخمة للأراضي المقدسة، واستغلال المياه بما فيها الإقليمية، وإقامة المستوطنات لأنها الأرض الموعودة والتي يجب أن تكون الأجمل والأفضل.

٣ ـ من مظاهر الجيوستراتيجيا اليهودية: المياه

من الضرورة بمكان أن يحتل البعد المكاني الموقع الأول في تراتبية العوامل التي تحكم الستراتيجية. وقد اقترح «لاكوست» أن تُطلق لفظة «جيوبوليتيك» على المناقشات والمنازعات بين مواطنين من شعب واحد أو سكان بلد واحد، في حين يمكن اطلاق جيوستراتيجيا على النزاعات بين الدول. وهكذا يُصبح غزو الكويت من قبل صدام حسين ضمن الجيوستراتيجيا، سواء في ما يتعلق بخطة التحرك أو بالحجج التي قدمها لتسويغ هذا الضم. كما أن الأسباب التي دفعت القادة الأميركان إلى التدخل بهذه السرعة والقوة، تدخل هي أيضاً في نطاق الجيوستراتيجيا[٩٢].

إن كل ستراتيجيا عسكرية تقتضي أخذ التضاريس الجغرافية بعين الاعتبار، لكن اعتبار موقع جغرافي أساساً للهيمنة العسكرية والسياسية، يدخل ضمن الستراتيجيَّة العسكرية. وعندما يصبح الهدف سبباً للصراع، عندها يدخل ضمن إطار الجيوستراتيجيا، وهذا يسوّق له مجموعة مفاهيم لتسويغ الفعل، كما فعل صدام عندما استعمل مجموعة الحجج التاريخية.

ويُمارس الإسرائيليون لعبة الجيوستراتيجيا بذكاء كبير، وهم باستمرار يتعاملون مع الإعلام العربي لشرح الأهمية الستراتيجية للنقاط الجغرافية، ومن ثم يعملون على الترتيبات العسكرية الكفيلة باحتلالها بدون اعتراضات دولية عليها.

فأثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة «بال» السويسرية عام ١٨٩٧، أعلن «هرتزل» أن نتائج المؤتمر تتلخص في أن أسس الدولة اليهودية قائمة على حدود حيوية، من أهمها نهر الليطاني في الشمال[٩٣]. وفي رسالة وجهها وايزمن إلى وزير خارجة بريطانيا في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٠، أكّد الحاجة إلى مياه الليطاني[٩٤]. وأثناء

---

(٩١) للمزيد من التفاصيل حول مفاهيم الجيوبوليتيك والجيوستراتيجيك، راجع مقال «ايف لاكوست»، الصادر عن مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ملف رقم (١).

(٩٢) المقال السابق، ص ١١.

(٩٣) جريدة الديار ٩٥/٣/٨.

اجتماعات لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩، أثار مندوب إسرائيل مسألة مياه الليطاني، مما حدا باللجنة إلى أن توصي في تقريرها الصادر في كانون الأول من العام نفسه، باستثمار سبعة أثمان مياه الليطاني، وحجة إسرائيل أن مياه الليطاني تذهب هدراً في المتوسط. أما «بن غوريون»، فقد صرح في أيار سنة ١٩٥٥، أن اليهود يخوضون مع العرب معركة مياه. كما شرح «ليڤي أشكول» لصحيفة «لوموند» الفرنسية في تموز ١٩٦٧ ما معناه «أن إسرائيل الظمأى لا يُمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً في البحر[٩٥].

والواقع أنَّ نهر الليطاني تحديداً يُمكن أن يكون مثالاً نموذجياً للجيوستراتيجيا بين إسرائيل ولبنان. فهو النهر الكبير الوحيد الذي يقع مجراه كله في الأراضي اللبنانية، ويبلغ طوله ١٧٠ كلم، وينقل حوالى ٧٠٠ مليون متر مكعب من المياه. ينبع من بعلبك ويصب في صور. أمَّا روافده فهي أنهر يحفوفا، البردوني، صيدنايل، عميق، الخريزات، زريقون. أمَّا قوة تدفقه فهي حوالى ١٢ م مكعب في الثانية الواحدة.

وكانت الدولة اللبنانية قد أنشأت عام ١٩٥٤ المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، بناء على المشروع الأميركي الذي نصَّ على:

١ ـ تخزين مياه الليطاني في بحيرة القرعون، لاستخدامها في توليد الطاقة الكهربائية والري.

٢ ـ إنشاء بحيرة اصطناعية تُستعمل لري أراضٍ في الجنوب ولتوليد الطاقة الكهربائية في آنٍ واحد.

٣ ـ تخزين قسم من مياه هذا النهر في سد الخردلة قرب مرجعيون، لتوليد الكهرباء والري.

٤ ـ إقامة بحيرة على مجراه في بسري، وتخزين المياه فيها لاستخدامها في توليد الكهرباء.

لكن إسرائيل قدَّمت في العام نفسه مشروعاً بديلاً أطلقت عليه اسم «كوتون» يهدف إلى تحويل ٤٠٠ مليون م مكعب، أي أكثر من نصف منسوب الليطاني[٩٦]. وعندما لم تجد تشجيعاً لأفكارها، استعملت القوة العسكرية لفرض واقع مرير، إذ قام الطيران الإسرائيلي عام ١٩٦٩ بقصف منشآت مشروع الليطاني، وعام ١٩٨٧ باجتياح حقيقي، فاستطاعت الحصول على ٥٠ مليون متر مكعب وفرضت على المزارعين الجنوبيين عدم حفر أي بئر جديدة.

---

(٩٤) المرجع السابق.

(٩٥) خليفة عصام، جريدة النهار، ٩٢/٣/٢٠.

(٩٦) الديار ٩٥/٣/٩.

وقد أتمَّت إسرائيل الاستيلاء على منابع المياه المحيطة بها، وخاصة امتلاكها نهري الوزاني والحاصباني والاتجاه نحو السيطرة الشكلية على نهر الليطاني[٩٧].

وهي صرَّحت علانيَّة أنها لن تنسحب من الحزام الأمني ما لم تتلق تعهدات من الحكومة اللبنانية بأنها ستحصل على «حصتها» كاملة من مياه الليطاني.

وتواكب عملية نهب المياه اللبنانية خطط داعمة للاستفادة منها بشكل مباشر، تتيح للاقتصاد الزراعي في إسرائيل أن يرى النور. فقد أعلن رئيس مركز الدراسات الإستيطانية أن الحاجة ملحة لتوطين مجموعة من العمال العرب ـ اقترح «أشكول» أن يكون تقسيمهم كالآتي: ٦٠٠ ألف فلسطيني، ٤٠٠ ألف من الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠ ألف من لبنان ـ في مناطق محددة يلائم فيها المناخ الزراعة القائمة على الري والواقعة على حدود المناطق شبه الصحراوية في «نحفور دوتان» ومنحدرات «جبل الخليل» والأراضي الرملية في قطاع غزة. وسيكون تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من الليطاني ـ الذي سيكون من حصة إسرائيل في حال توقيع اتفاقية سلام مع لبنان بحسب المفهوم الإسرائيلي ـ كاف لتشغيل المكننة الزراعية.

هذه الخطط الإسرائيلية هي في صميم مفهوم الدولة العبريَّة للأمن القومي الستراتيجي. لذلك فإن هذه الخطط لم تبق مجرد تصورات واقتراحات، ففي ربيع ١٩٨٣، أكد مراسلو صحف أميركية، أن الأقمار الصناعية الأميركية التقطت صوراً لحفريات في أصبع «الجليل» حيث تقام شبكات الانفاق لسحب مياه نهر الليطاني في اتجاه عمق الأراضي اللبنانية. وقد نشرت في حينها صحف لبنانية صورة لعملية حفر القنوات في الجنوب. وقام صحافيون أميركيون بزيارة الجنوب، وأكدوا أن إسرائيل بدأت تحويل نهر الليطاني إلى بحيرة طبريا، عبر استخدام أنابيب ضخمة مدفونة تحت الأرض، مما يوفر لها حوالى ربع مليون متر مكعب سنوياً من المياه. وفي عام ١٩٩٠، أكد رئيس شركة «ميكروت» الإسرائيلية الحكومية للمياه، أن إسرائيل قامت بضخ ٢٠ ـ ٢٣ مليون متر مكعب من مياه الليطاني عام ١٩٨٩. وفي تموز ١٩٩١، أعلن البروفسور الأميركي «ناف»، الأستاذ في جامعة بنسلفانيا والخبير في موضوع المياه، أن إسرائيل بدأت عملياً باستغلال مياه الليطاني[٩٨]. وهذا ما أكدته الأمم المتحدة نفسها في تقرير لها عام ١٩٩٤ أثناء الاجتماع الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، «الأسكوا»، حيث أعلنت أن إسرائيل استخدمت ٢١٥٠ مليون متر مكعب من المياه عام ١٩٩١ استولت على معظمها من أنهار الأردن واليرموك والليطاني والوزاني الصغير[٩٩].

---

(٩٧) عطوي محمد، جريدة الإنتماء، ٩٥/١١/١٦.

(٩٨) د. الحكيم حسن حمدان، جريدة الانتماء، ٩٥/١٠/١٣.

(٩٩) حيدر محمد، جريدة الانتماء، ١١٩٤/٢٩.

وقال التقرير أن إسرائيل بدأت استغلال مياه نهر الليطاني منذ عام ١٩٧٨ بواسطة مضخات ذات قدرات تصل إلى ٣,٥ مليارات قدم مكعب في السنة، كما شقت بعد غزوها الثاني عام ١٩٨٢ نفقاً طوله ١٨ كلم يربط الليطاني بإسرائيل. وقد قدر حجم المياه المأخوذة من الليطاني والوزاني بنحو ٧,٦ مليارات قدم مكعب سنوياً[١٠٠]. ويقدر العميد سويد في كتابه عن وقائع عملية الليطاني أن إسرائيل استولت على طاقة مائية تكاد تساوي نصف ما هو متوفر لديها، لذا فإن استمرار احتلالها للجنوب هو ذو أهمية قصوى لديها[١٠١].

وقد تكون قضية المياه هذه مجرد حاجة حيوية لإسرائيل تعمل ما في وسعها لتحقيقها، لولا أن شعارها القديم «حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل»، يُعطي رؤيا واضحة لكون الدولة الحالمة لا تعيش إلا من خلال نهرين يُغذّيانها.

فالمياه إذاً تأخذ بُعداً أساسياً حتى في الذهنية الايديولوجية. ففي العهد القديم، واكب الماء اليهود فتصارعوا مع الفلسطينيين عليه[١٠٢]. وظل اليهود يكرمون يعقوب لأنه حفر بئراً لهم يستقون منه. وقد روى أحدهم عن تأثير الماء على اليهود، قائلاً: «إنّني أوشك أن أُميِّز السائح الإسرائيلي من بين السائحين الذين يسيرون في شوارع القاهرة، إذ يُمسك الإسرائيليون زجاجات المياه بأيديهم ويشربون منها كل بضع دقائق وكأنّهم يريدون الاستحواذ على أكبر نصيب ممكن من المياه»[١٠٣].

فوجود الماء يعني لليهود البقاء. وكل بقعة جغرافية مائية هي أساس لاستمرارية وجودهم. من هنا، لم تعد قضية مياه الليطاني مجرد أطماع إسرائيلية، بل صارت تعني ضرورات أمنهم. ومن هنا تُصبح هذه الضرورة في أساس البعد الإسرائيلي الستراتيجي، وتصبح الجيوستراتيجية الرافد الحيوي الإسرائيلي.

٤ ـ التصدّي لستراتيجية إسرائيل

إن عمليات الدفاع الصحيحة والمتكاملة، تستلزم عدة نقاط هي كالسلسلة إن سقطت واحدة منها سقط الدفاع بأكمله:

١ ـ معرفة ستراتيجية العدو.

٢ ـ معرفة الخلفيات لهذه الستراتيجية كي يتبين ما إذا كانت نابعة من البنى الذهنية والجيوبوليتيكية للعدو، أم أنها عابرة في زمن معين، أي مجرد تكتيك عسكري.

---

(١٠٠) ملف الديار ٩٥/٣/١٠.

(١٠١) العقيد سويد ياسين، **«عملية الليطاني»**، مجلة الشراع ٩٥/٣/٢٠.

(١٠٢) سفر التكوين، فصل ٢٦.

(١٠٣) د. شعث أحمد كمال، **«القدس الجريح»**، القاهرة ١٩٩٦.

٣ ـ وضع الخصم ضمن الخريطة السياسية التحالفية معه لمعرفة من هو المستفيد ومن هو المتضرر منه ومعه على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

٤ ـ القراءة التاريخية لهذه الستراتيجية، ومدى تطابقها مع واقع الأحداث، وانتصارها وفشلها في الماضي.

٥ ـ التصدِّي لها.

١ ـ إن معرفة ستراتيجية العدو الإسرائيلي، تعني قراءة الملفات التي تطال تركيبته الاجتماعية والسياسية، بحيث تلقي الضوء على معاناة السكان داخل المجتمع الإسرائيلي. فالتصارع القائم مثلاً بين المهاجرين الفالاشا، وبين المغاربة اليهود دموي، في حين أن التصارع بين اليهود الأوروبيين الشرقيين واليهود الأميركيين صراع حضاري وثقافي. وبحسب التركيبة العسكرية للجيش الإسرائيلي ومواقع الضباط فيه وتركيبة القطع العسكرية للجنود، يمكن رصد مجموعة من التحركات العسكرية ذات الارتباط بنوعية الأسلحة والمواقع والهجوم أو الدفاع.

إن عدم التجانس الاجتماعي داخل المجتمع الإسرائيلي، يطرح مجموعة مشاكل على المستوى السياسي، وتبلور المفاهيم الاجتماعية والأخلاقية يجعل من المستوطنات ضرورة حتمية للفصل بين المجموعات الإتنية. حتى مشكلة التخاطب تشكل عقبة كبرى، لذا حاولت إسرائيل دائماً تعليم اللغة العبرية للمهاجرين كافة بغية ايجاد لحمة ما تتجاوز العصبيات الإقليمية والعرقية واللغوية.

أما التركيبة السياسية فهي متشعبة وصعبة. فالقضية ليست قضية حمائم وصقور بقدر ما هي البذلة العسكرية والبذلة السياسية وتجاذب الفكر الديني بينهما، إذ يعتبر كل منهما نفسه وكيلاً على الأمة. إن معرفة كل هذا تقود إلى مقارنة بين أوضاع الأمراء والاقطاعيين في أوروبا إبان العصور الوسطى، حيث كانت كل إمارة وأمير على خلاف مع الجيران، مما دفع البابا لتوحيد السيوف إلى المناداة بالحروب الصليبية المقدسة التي جمعت بين المتخاصمين إلى حين، خوفاً من العدو المشترك.

٢ ـ أما خلفيَّات هذه الستراتيجية فهي نابعة من الجيوبوليتيك التي بنى اليهود عليها ستراتيجيتهم وتغلغلت في نفسيتهم، بحيث أن وجودهم ووجود بنية الدولة والمصادر الحيوية لوجودهم تداخلت كلها لتشكيل خلفية متشعبة تجعلهم حكماً يطبقون هذه الجيوستراتيجية، وبالتالي فهي ليست عابرة بل ثابتة عبر التاريخ. وهكذا لم يعد التاريخ تاريخ الماضي ولا تاريخ المستقبل، بل هو اليهود أنفسهم، عبريون أو إسرائيليون أو صهيونيون، كلها أسماء لمسمى واحد ولستراتيجية موحدة.

وهذا ما يعني تحديداً أن أي سلام معهم يجب أن يتداخل في ستراتيجيتهم، لذا كانت شروطهم استغلال المياه، استخدام العمال، ادخال البضائع، التعامل السياحي، التطبيع الكامل، وكلها معايير سلامهم لا سلام المنطقة. والسبب أن خلفيتهم تجعلهم

يشعرون أنهم الأفضل، إنهم خيار الرب، الأرض تستحقهم، الآخرون من الدرجات الدنيا، وعلى الآخرين أن يخدموا الأفضل.

٣ ـ لقد استطاع اليهود أن يُجنِّدوا كل يهودي في أنحاء الأرض لمصلحة المجموعة اليهودية وهذا سر كبير من أسرار قوتهم.

وقد وصل بعضهم إلى مراكز كبرى تؤثر على القرار، مثل «التمان روجر» مستشار الرئيس كلينتون و«تابيوس لورانت»، رئيس الحكومة السابق و«بريماكوف أفغاني»، رئيس الاستخبارات الروسية. أما الشركات التي أسسها يهود ويشرفون عليها، فهي عديدة، ومن الأسماء المعروفة «فاب» في فرنسا، «دورسال» «كوداك» «لووزا» «زانيت» «أتاري» «نيويورك تايمز» في الولايات المتحدة، «اوليفاتي» في ايطاليا، «أديداس» في المانيا، «كاشاريل» «شانيل» «ديم» «كوكاي» في فرنسا. كما أن أشخاصاً اقتصاديين من اليهود يمكنهم زعزعة أية بورصة، مثل «جورج سورس» الذي شارك بصندوق «كوانت ان فاند» بقيمة عشرة مليارات دولار، و«إدمون صفرا» الذي يملك ستة مصارف لها فروع متعددة في بلدان عدة ومجموعة شركات مالية تغطي قسماً كبيراً من الولايات المتحدة والشرق الأوسط(١٠٤).

وهذه المجموعات من اليهود المنتشرة في القارات كلها، استطاعت أن تكسب عطف أميركا وأوروبا، لا بل استطاعت أن تؤثر على مجريات الانتخابات السياسية وتركيبة الحكومات، وهذا ما يفسر دائماً التصعيد الإسرائيلي قبل الانتخابات الأميركية.

٤ ـ استطاعت الفرق اليهودية أن تقرأ بعض الأحداث قراءة صحيحة. لكنها فشلت في بعضها الآخر. فهي نجحت في شرذمة البلاد العربية والمنظمات المعادية لها، لكنها فشلت في قراءة الذهنية العربية، بدليل أنها وضعت يدها في يد عدة أشخاص فخُيِّل إليها أنها استطاعت استقطابهم لكنها اكتشفت خطأها فعاقبتهم عوض أن تعيد النظر بحساباتها.

٥ ـ التصدِّي اللبناني للجيوستراتيجيا اليهودية، يكمن في طبيعة الإنسان اللبناني وبالتالي هو حصيلة الجيوبوليتيك التي يقبسها.

يمكن اعتبار التضاريس اللبنانية منقسمة إلى قسمين: جبلي وساحلي، فيما تغيب المناطق الصحراوية عن طبيعته. وقد اتسم سكان لبنان رغم الهجرات الداخلية الكثيفة التي كانت تحدث باستمرار بين منطقة وأخرى، إلى طبيعتين: واحدة مقاتلة إما أن تنتصر وإما أن ترحل، ولا تأبى الخضوع بالقوة بل قد تتقبَّله إرادياً، وهذه طبيعة أهل الجبل العسكرية، وأخرى ساحلية، تعاملت تعاملاً سياسياً مع كل أجنبي، وهي، عندما هاجرت، إنما فعلت وراء المزيد من المكاسب والربح.

---

(١٠٤) الأسماء ماخوذة من كتاب نديم عبود، «**العربي اليهودي والعالم**»، بيروت ١٩٩٤.

بين هاتين الفئتين، تمازج التاريخ اللبناني وصنع خصوصيته. ومع هذه الخصوصية، تعامل الأجنبي. فعندما كان يريد توتيراً في الداخل، كان سهلاً عليه أن يؤلّب بعض ساكني الجبل على بعضهم البعض، وأثناء تقاتلهم، كان يتمكن من تجيير التجار والمتعاملين، خاصة من أبناء الساحل، بغية الربح، كي يوطد أقدامه، وعندما كانت الوحدة الوطنية تستيقظ، كان الأجنبي يُسارع إلى إنهاء هذا الوضع، كي يعيد السبات إلى تلك الوحدة. ولطالما لعبت مجموعة عوامل في تسهيل الفرقة والخلافات، أهمها الروح القبلية والطائفية. وقد عمل المستعمر الغربي على تغليب الطائفية على القبلية من أجل تسهيل تحركه فيها.

لكن رغم كل الترسبات، فإن الأرض اللبنانية أثبتت أكثر من مرة أنها يمكن أن تكون أساساً قوياً في الانتماء المواطني، بدون أن تلغي حرية تحرك انتماءات الآخرين.

وعندما قامت دولة إسرائيل، لم يتعاط معها اللبنانيون بشكل منفرد بل كانوا يعتبرون أن تلاحمهم العربي يفرض عليهم الاخلاص والمودة إلى جيرانهم العرب، لذا، كانت مواقفهم باستمرار هي المواقف العربية. ورغم أن هناك تصاهراً بين أبناء فلسطين والجنوب اللبناني، ورغم أن الكثيرين من اللبنانيين كانوا يعملون في حيفا ومنها يُغادرون إلى مصر والاغتراب، إلاّ أنهم لم يشعروا بالعداوة المباشرة مع الوافدين الصهاينة.

لكن الأيام كشفت أن الصهاينة لا يريدون خيراً مع الجوار، خصوصاً عندما راحوا يهجرون أهل فلسطين نحو لبنان.

واتضحت أكثر معالم العداوة عندما بدأ الإسرائيليون يزاحمون تجار صور وصيدا في بيع الحمضيات. في الوقت الذي راحت الأسواق اللبنانية تغرق بمنتوجات اسرائيل الزراعية حيث بلغت ٣١ بالمئة من صادراتها إلى البلاد العربية عام ١٩٤٦ أغلبها إلى لبنان(١٠٥).

وعام ١٩٤٨، شارك لبنان سياسياً وعسكرياً وإعلامياً في حرب فلسطين، وذلك تحقيقاً لقرار اللجنة السياسية للجامعة العربية في ١٩٤٨/٤/١٢. وأعلنت الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري في ١٩٤٨/٨/٣، أن لبنان دخل المعركة بكل جارحة من جوارحه، وخاض حرب الانقاذ، لكنه كأشقائه العرب، يقبل وقف القتال ويستجيب لطلب الوسيط الدولي، لإجراء مفاوضات رودس بين مصر وإسرائيل. وبالفعل، بدأت محادثات لبنانية وإسرائيلية في الناقورة، أدت إلى توقيع اتفاق هدنة بين الجانبين في ١٩٤٩/٣/٢٣.

---

(١٠٥) هلال جميل «ستراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط»، مقدمة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٠.

لكن إسرائيل لم تستطع هضم انضمام لبنان إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك في ١٩٥٠/٦/١٧، ولا رفض مقترحات «جونستون» لتوزيع مياه الليطاني عام ١٩٥٥. ووصل الغضب الإسرائيلي إلى ذروته عندما وقع لبنان اتفاقية القاهرة التي تسمح للفلسطينيين بالقيام بعمليات فدائية من داخل الأراضي اللبنانية(١٠٦). فقامت إسرائيل بعملية الليطاني تمهيداً لعملية سلامة الجليل التي كان الهدف الأساسي منها هدفاً اقتصادياً من دون شك. فمنذ الأسبوع الثالث للاجتياح، أمر الوزير «جدعون بات»، وزير التجارة والصناعة الإسرائيلية آنذاك، موظفي الوزارة العاملين في مكتب حيفا بإجراء دراسة لحاجات السوق في المناطق اللبنانية المحتلة حديثاً، وطلب منهم التحقق لدى التجار والمستوردين من حجم مخزون السلع القائم، بغية الشروع بإغراق السوق بالحاجات. ثم عمدت إسرائيل إلى شل عمل مرفأي صور وصيدا، وراحت تغدق بضائعها على الأسواق اللبنانية مما جعل الصادرات الإسرائيلية إلى لبنان تقفز من ٤٠٠ ألف دولار في الشهر إلى ١٥ مليون دولار في الشهر(١٠٧)، في حين أوقفت إسرائيل كل تصدير لبناني إليها. وقد تبين بشكل واضح الرغبة الإسرائيلية في استنزاف لبنان، عندما ضربت وأحرقت بساتين الليمون في صور وصيدا، وقلعت الأشجار في منطقة الصرفند بحجة أنها قد تخبىء مخربين(١٠٨).

إن الساحل اللبناني الذي تعامل مباشرة مع إسرائيل تستنفده وتبلعه، والتاجر اللبناني رغم أنه قفز فوق الجرح الايديولوجي من أجل الربح، وجد أن ربحه يبلعه التاجر اليهودي وأن مبدأ التكافؤ غير موجود، لذا سرعان ما التزم التجار اللبنانيون بمبدأ المقاطعة ليس فقط من أجل المفاهيم القومية بل من أجل الحفاظ على ذاتهم وأرباحهم أيضاً.

لقد وعى اللبنانيون أن وجود إسرائيل قربهم يعني حكماً تنازع البقاء. وإذا كانت نظرية «مالتوس» تقول إن البقاء هو دوماً لصالح الأصلح، فهذا يعني أن معركة لبنان مع إسرائيل هي معركة وجود وبقاء. وهي تنطلق من مكونات حضارية أساساً، فلبنان ليس سليل قبائل وحَّدها حاكم عسكري استمدَّ سلطانه من قناعات وجدانية لدى الناس، تارة بالارهاب وتارة بالترغيب، بل هو سليل حضارات كبرى، وبالتالي فالمواطن اللبناني نظرته إلى الكون نظرة شمولية وكونية، وستراتيجيته هي التعامل مع أكبر عدد ممكن من الناس.

إن الفردية اللبنانية ليست فرداً بالمعنى الضيق للكلمة، بل هي مجموعة طاقات

---

(١٠٦) نبيل خليفة، «الستراتيجيات السورية والإسرائيلية والليبية حيال لبنان»، جبيل ١٩٩٣.

(١٠٧) البطل يولا وسويد محمود، «الغزو الاقتصادي الإسرائيلي لبنان ١٩٨٢»، مقدمة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٤.

(١٠٨) المصدر السابق.

حضارية وفكرية موجودة فيه، لذا، فهو أينما رحل يتفوق. والسبب ليس لأنه صاحب خوارق، بل لأنه يحمل موروثات حضارية تمكنه من استيعاب الأمور بشكل أسرع من غيره، لأنه يستطيع أن يتفاعل مع الحضارة بصورة متتابعة بدون صدمات. ومن ناحية أخرى، فإنه بطبيعة تكوينه التاريخي، يعتبر أن أساس الانتماء هو المصلحة التجارية، ولا يعتبر نفسه محصوراً في أرض معينة. فبقدر ما يقدس أرضه، يقدس أرض الآخرين، لذا فهو يرحل طالباً الرزق أينما حل. وهكذا لا يمكن للّبنانيين أن يكون عندهم حتى في الفكر أو الذاكرة أية أفكار استعمارية أو سلطوية على الآخرين. إن الفرد اللبناني يمكنه أن يكون حاكماً في بلد آخر، ولكن على صعيد مشاركة ديمقراطية، في حين أنه لا يقبل أن يخسر أرضه لأنه لا يريد أن يستولي على أراضي الآخرين.

هو، في انفتاحه على الآخرين، طُبع ليتعلم لغة الآخرين من أجل تسهيل التعامل معهم، ويعتبر أن كل أجنبي له مكان في بلده، وهو يحترم الأجانب ويحبهم لدرجة أنه يفضلهم في التعامل التجاري على أبناء بلده.

وعلى هذا، فقد أضحى من الثوابت بمكان في تاريخ لبنان الحديث، أنه لا يمكن أن ينجح نظام رئاسي ديكتاتوري ولا أن يصبح لبنان بلداً منغلقاً مقفلاً حدوده أمام كل غريب أو لاجيء ولا أن يتقوقع طائفياً.

هذه الثوابت تقف سداً منيعاً وحواجز مضادة أمام الستراتيجية اليهودية.

الدولة العبرية تريد دولة طائفية لتتعامل معها لأنها دولة طائفية. تريد دولة مغلقة لتبرر انغلاقها وتحمي داخلها المجتمعي، وتريد أنظمة دكتاتورية حتى لا تتفشى الديمقراطية فتشكل خطراً على تسرب أفكار حرة مناقضة لروحها الاستعمارية التوسعية.

ومن هذه المنطلقات، فإن إسرائيل جاهدة في كل مناسبة سياسية في لبنان، كي تربط قائداً ما أو رئيساً ما باتفاقية أو عقد يتيح لها بشكل شرعي التغلغل في المجتمع، بغية شرخه أو إثارة النعرات فيه، من خلال إقامة متغيرات ديمغرافية كما فعلت في حرب الجبل.

إن كل تجمع طائفي مغلق يعيش الخوف، يعني أنه مهيأ للتعامل مع إسرائيل، لأنه تماماً نسخة عن وجودها وواقعها. وكل انفتاح واعتدال يصب في غير خانتها.

إن الأصولية هي في النهاية عنصر مهم جداً تحاول إسرائيل تقويته. ومهما ظهرت هذه الأصولية معادية لإسرائيل، فهي في النهاية تخدم مصالحها. إن إسرائيل بحاجة ماسة إلى من يحاربها بلغة الدين لأن هذا هو موقع قوتها، كي ترد عليه وتشحن من جديد الايديولوجية التي تشكل تماسك شعبها اليهودي.

أمام كل هذه المعطيات، فإن إسرائيل لا تنظر بارتياح إلى السلام مع لبنان. وبقدر

ما تعود الدولة الديمقراطية، وبقدر ما يعود السلم الأهلي، وبقدر ما يعم الانفتاح والاعتدال، وبقدر ما يعيش لبنان عهد سلام مستقر؛ بقدر ما يُنمّي اقتصاده ويكثر سُوّاحه ويزيد مدخوله وتبدأ به مشاريع صناعية.

إن هذا كله يزعج إسرائيل كثيراً، وهي لن ترتاح في السلم معه. ومن يعيش أحلاماً وردية مع سلام الدولة العبرية، سيستيقظ يوماً على واقع شوكي إذا لم يُحصّن نفسه بقوة مع جيرانه العرب.

إن رسالة لبنان الحقيقية هي أن يزرع شكل نظامه وطريقة تفكيره وأسس تعامله مع الجيران. وهو بذلك يكون المنتصر في حربه مع عدوه الإسرائيلي.

تقويم نقدي للسياسات العربية إزاء الهجرة اليهودية الأخيرة

ميشال نوفل

احتلت مسألة استقطاب إسرائيل يهود العالم أهمية مركزية في ستراتيجية الحركة الصهيونية. ثم في ستراتيجية دولة إسرائيل لاحقاً. ولم يكن ممكناً لمشروع «الوطن القومي» لليهود الذي أطلقه هرتزل[١]، أن يبصر النور عام ١٩٤٨، وأن يستحيل واقعاً على أرض فلسطين، من دون المهاجرين الذين كانوا المرتكز البشري والمادي للمشروع الصهيوني. وبسبب العوامل والظروف التي أحاطت بدولة إسرائيل منذ نشأتها، ازدادت الحاجة إلى العامل البشري كمبرر لوجودها على الأرض وكرافعة لطموحاتها السياسية والتوسعية ولستراتيجيتها الأمنية. لذا، كانت مسألة هجرة اليهود إلى إسرائيل أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي التي أفرزت عملية مرادفة لها هي الاستيطان. واستحالت هذه العملية المزدوجة وسيلة وهدفاً في آن معاً لتحقيق المشروع الصهيوني في المنظار السياسي والايديولوجي. وبالتالي، نشأت علاقة ستراتيجية مباشرة بين الهجرة والاستيطان والتوسع باتجاه «إسرائيل الكبرى»، فاكتسبت تلك الهجرة موقعاً محورياً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وخصوصاً أنها كانت المصدر الأساسي للنمو السكاني في إسرائيل[٢] إزاء وتيرة تكاثر منخفضة وسط اليهود المقيمين فيها.

وحتى بداية الثمانينات ووقوع الغزو الإسرائيلي للبنان، تلازمت سياسة استقطاب

(١) تيودور هرتزل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) مؤسسة الحركة الصهيونية، صاحب كتاب الدولة اليهودية (١٨٩٥).

(٢) DELLA-PERGOLA Sergis, «Mass Aliyah - A thing of the Past?, *The Jerusalem Quarterly*, No. 51, Summer 1989, p.114.

إسرائيل يهود العالم مع حروبها التوسعية، الأمر الذي وفر لها العنصر البشري والاستمرار في مشاريعها، إلى أن سجل تدفق اليهود إليها بعض الركود، ثم التراجع انطلاقاً من عام ١٩٨٢، نتيجة أسباب عدة نذكر منها تصاعد نضال الشعب الفلسطيني. وفي أواخر عام ١٩٨٩ بدأت طلائع هجرة يهودية جماعية من الاتحاد السوفياتي تصل إلى إسرائيل، فيما الجدل السياسي فيها محتدم حول التحدي الديموغرافي المتمثل في تكاثر سكاني عربي متسارع في الأراضي العربية المحتلة عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وحول أنجع الوسائل لدفع هذا التحدي. فقد أجمع مختلف القوى السياسية الإسرائيلية على عد ذلك خطراً يداهم إسرائيل ويهدد بتحولها في العقد القادم إلى دولة «ثنائية القومية». ولكن هذه القوى اختلفت على سبل درء هذا الخطر؛ فمنها من اقترح طرد العرب من الضفة الغربية كحل لهذه المعضلة الديموغرافية، ومنها من دعا إلى التخلي عن المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، حيث الأكثرية العربية، من خلال تسوية سلمية يتم التفاوض في شأنها كسبيل عقلاني يبعد شبح خطر تعادل عدد السكان العرب مع عدد اليهود في «أرض إسرائيل»، في نهاية القرن.

وأتاحت موجة الهجرة اليهودية الجديدة من الاتحاد السوفياتي، فرصة خروج إسرائيل من كابوس التهديد الديموغرافي، وقدمت حلولاً لبعض مشكلاتها السياسية والأمنية والعسكرية والسكانية، على الرغم من التحدي الداخلي الذي طرحته هذه الهجرة على إسرائيل على صعيد فرص النجاح في استيعاب هؤلاء المهاجرين. وهكذا نقلت الهجرة الخطر إلى الطرف المقابل، لما تحمله هذه الهجرة من مخاطر تفرض وقائع جديدة من شأنها تعديل مسار الصراع العربي ـ الصهيوني في المستقبل.

وإذ كانت إسرائيل تظهر نجاحاً في التكيف مع البيئة الدولية في أواخر الثمانينات، عبر استيعاب موجة الهجرة الجديدة، استقبل النظام الإقليمي العربي عصراً جديداً للعلاقات الدولية، وهو في حال من الوهن الشديد. فقد عاش طويلاً مثقلاً برصيد من الفشل في ظل نظام الاستقطاب الثنائي، ولم يكد يلتقط أنفاسه لمحاولة التكيف مع الظروف الجديدة التي فرضها الوفاق بين العملاقين، حتى عاجلته أزمة الخليج الثانية بضربة قاتلة.

وسرعان ما تهاوى نظام القطبين تاركاً النظام العربي المريض في مواجهة منفردة مع القوة المهيمنة على المنظومة الدولية، تدور أساساً حول القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. ولم تجد الولايات المتحدة الأميركية بوصفها القوة المهيمنة في نظام القطب الواحد غداة حرب الخليج، صعوبة في اقناع الأطراف العرب المؤثرين بالابتعاد عن الموقف التاريخي الذي تبلور داخل مؤسسات النظام العربي في شأن طرائق تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، من دون الحصول على الحد الأدنى من الضمانات التي قد تجعل هذه التسوية المحتملة مرضية للتطلعات العربية

المشروعة، بل لم يكن للنظام العربي الإقليمي أي دور أو حضور لدى إعلان القرارات الحاسمة المتعلقة بالتفاوض على التسوية الإقليمية في الشرق الأوسط.

إن فشل القمة العربية الطارئة التي عقدت في بغداد، في فرض عقوبات اقتصادية أو نفطية على الدول التي كانت تعمل على تسهيل هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، عزز الشكوك في شأن قابلية النظام العربي الإقليمي على التكيف مع البيئة الدولية المتغيرة منذ منتصف الثمانينات. وقبل انكشاف النتائج المأساوية لأزمة التكيف في حرب الخليج الثانية، كان ذلك النظام قد فوت الفرصة التاريخية التي وفرتها الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة لتقديم صورة عن «أم القضايا» لا تنقصها المصداقية العالمية. وحدّث ولا حرج في هذا الإطار عن فشله في الرد على قرار الولايات المتحدة قطع الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من اعتراف قيادة المنظمة بالوجود الشرعي لدولة إسرائيل.

في هذه المراجعة النقدية للستراتيجية العربية المواجهة للموجة الجديدة من هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة، سنعرض للمناخ السياسي العربي الذي احتضن ردود الفعل، ثم المواقف التي أسست لرسم اتجاهات التحرك العربي ومحاوره الرئيسية، كما سنعرض آليات التحرك والدوائر التي انتظم فيها، بحيث نتبين الضوابط والمستويات والحدود التي تحيل بدورها على تباين الدوافع والمصالح والحسابات المرتبطة جميعاً بالعلاقات العربية ـ العربية، ونخلص إلى استنتاجات قد تساعد على معالجة مظاهر القصور في أداء النظام العربي الإقليمي.

١ ـ المناخ العربي العام

منذ بدأ المحيط العربي يتحسس الخطر القادم مع الموجة الجديدة من المهاجرين اليهود السوفيات، أخذ الادراك لعواقب هذه الهجرة ومضارها على المستويين الفلسطيني والعربي العام يتزايد بنسبة تزايد أعداد المهاجرين الوافدين إلى فلسطين. وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠، لم يعد أي مطبوع أو منشور، يومي أو دوري، رسمي أو حزبي، يخلو من التطرق إلى هذه المسألة وتحديد الموقف منها.

وقد اتسمت المعالجة تلك لمسألة الهجرة بتباين ظاهر في المنطلقات والخلفيات والمصالح والأهداف بين الأطراف العرب الرسميين وغير الرسميين، وخصوصاً أن المناخ العربي كان لا يزال يعاني آثار الشرخ الذي أحدثته الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) في الجسم العربي، وعلى كل المستويات، من انقسام وفرقة في الصف. وفي حين لم تحقق محاولة معالجة ذيول هذا الانقسام نتائج إيجابية، في وقت كان الوضع العربي الرسمي مشدوداً كذلك إلى ما يجري التداول في شأنه من تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، أطلت مسألة الهجرة اليهودية الجديدة إلى

فلسطين، ليجري التعاطي العربي الرسمي معها على خلفية الخلافات العصبية بين الدول العربية، الأمر الذي ترك آثاراً واضحة المعاني في فهم وإدراك أبعاد هذه المسألة ومسبباتها من جهة، وفي وحدة التحرك العربي لمواجهتها وفاعليته من جهة أخرى.

وعندما بدأ رد الفعل العربي الرسمي يتفاعل مع هذه المسألة، بدا متأخراً وقاصراً ومجتزأ، ويشوبه التفاوت في المواقف بين الدول العربية في إدراك جميع جوانب هذه المسألة. ويلاحظ هنا أن المجتمع الأهلي العربي كان السبَّاق إلى التقاط الأخطار المترتبة على هذه الهجرة وأبعادها والتحذير منها ومن مفاعيلها والدعوة إلى التصدي لها (ندوة «الحوار العربي ـ السوفياتي» التي نظمتها اللجنة المصرية للتضامن الأفرو ـ آسيوي في القاهرة بالتعاون مع منتدى الفكر العربي ـ عمان في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩).

وتجلى نشاط المجتمع الأهلي العربي بين أواخر عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠، في كل أوساطه ومنظماته الفكرية والثقافية والسياسية والنقابية، بإصدار البيانات وعقد الندوات وحلقات النقاش حول ظاهرة الهجرة اليهودية الجديدة بوصفها كارثة توازي نكبة عام ١٩٤٨[٣]. وتقدمت هذه الهيئات الأهلية بتوصيات تطالب بتحرك الحكومات العربية بفاعلية لمواجهة هذه الهجرة.

ولم يقتصر تحرك المجتمع الأهلي على الجانب النظري من القضية فحسب، بل تعداه إلى اتخاذ بعض المواقف العملية؛ منها على سبيل المثال إقدام نحو مئة من رجال الأعمال ورؤساء بعض الأحزاب والنقابات المهنية وبعض البرلمانيين الأردنيين على توجيه رسالة إلى الزعيم السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشيف يحضونه فيها «على اتخاذ إجراء سريع لوقف التدفق اليهودي على فلسطين المحتلة»[٤]. كذلك فعل عدد مماثل من الشخصيات المصرية، التي وصفت الهجرة اليهودية الجديدة بأنها «جريمة العصر»[٥]. كما تظاهر طلاب جامعة الأزهر في القاهرة داخل حرم الجامعة احتجاجاً على هذه العملية[٦]. أما جمعية «أبناء البلد» التي تضم فلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، فقد وجهت عريضة إلى غورباتشيف تطالبه بوقف هجرة اليهود

---

(٣) اهم الحلقات «ورشة العمل» التي نظمها «منتدى الفكر العربي ـ عمان» في آذار/ مارس ١٩٩٠، وندوة مركز البحوث والدراسات القانونية في اتحاد المحامين العرب في القاهرة في شباط/ فبراير ١٩٩٠ فضلاً عن عشرات الندوات واللقاءات الأخرى في عدد من العواصم العربية.

(٤) السفير، ١٩٩٠/٢/٧.

(٥) السفير، ١٩٩٠/٢/٢٦.

(٦) السفير، ١٩٩٠/٢/٢٧.

«لأنها ستكون على حسابنا»[٧]. ودان «المؤتمر القومي العربي الأول» الذي عقد في تونس بين ٣ و٥ آذار/ مارس ١٩٩٠ «المخطط الأميركي لتوجيه هذا التهجير لليهود السوفيات إلى الأراضي العربية المحتلة والاستجابة السوفياتية له»، ودعا المؤتمر كل القوى العربية الرسمية والشعبية «إلى العمل على وقف التهجير في أسرع وقت»[٨].

وأخذ المجتمع الأهلي الفلسطيني يصعّد من تحركه، وخصوصاً أنه عدّ أن هذه ستراتيجية «تمس وجوده على الأرض»، وقد تمثل ذلك باطلاق الدعوات إلى الاضراب في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإلى «تكثيف الهجمات على قطعان المستوطنين كوسيلة لمواجهة محاولات توطين اليهود الجدد في أراضي دولتنا الفلسطينية»[٩].

وتمحورت الطروحات حول سبل مواجهة خطر الهجرة داخل المجتمع اهلي، بين تيارين: الأول يدعو إلى «بلورة سياسات عربية عقلانية وواقعية قابلة للاستيعاب والتنفيذ بواسطة صانعي القرار»[١٠]؛ والثاني اتسمت مواقفه بالتصعيد اللفظي والخطابي ضد الولايات المتحدة بحكم مسؤوليتها عن هذه العملية، والتقدم بمطالب جذرية كوقف الهجرة تماماً.

أما التحرك العربي الرسمي الذي بدأ باضطراد منذ أواخر شباط/ فبراير ١٩٩٠، فقد بقي في إطار الاتصالات الثنائية أو التحركات المنفردة، من دون أن يتحول إلى تحرك عربي واسع ومنظم، إلا في فترة متأخرة. وتركز هذا العمل العربي على محاور ثلاثة، جاهداً أن يبقى سقفه دون تعكير العلاقات العربية ـ الأميركية أو العربية ـ السوفياتية، بمنطق حسابات التسوية في منطقة الشرق الأوسط والدور المركزي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيها.

المحور الأول كان التوجه إلى الاتحاد السوفياتي لـ «التخفيف» من حركة الهجرة من مواطنيه اليهود إلى فلسطين. ولما لم تسفر هذه المساعي عن نتيجة مثمرة، انتقل الأطراف العرب إلى ممارسة ضغوط مختلفة على موسكو، مطالبين إياها بشكل أساسي بتزويد اليهود المهاجرين جوازات سفر وليس مجرد وثائق تسهل وصولهم إلى الأراضي المحتلة فقط، وبالتالي تجعل عودتهم إلى وطنهم أو توجيههم إلى بلد آخر أمراً مستحيلاً.

---

(٧) السفير، ٥/٣/١٩٩٠.

(٨) النهار، ١٢/٣/١٩٩٠.

(٩) بيان «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة» رقم ٥٢ تاريخ ١٥/٢/١٩٩٠. انظر بيان «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» في التاريخ نفسه، وبيان «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» في ٨/ ٥/١٩٩٠.

(١٠) «نحو صياغة سياسات عربية تجاه أخطار الهجرة اليهودية»، مجلة «المنتدى»، المجلد الخامس، العدد ٥٤ (آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ٣.

أما المحور الثاني فكان مطالبة الولايات المتحدة بفتح باب الهجرة الذي سبق وأغلقته في وجه اليهود السوفيات. وهذا ما ارتكز اليه الفلسطينيون وبعض الدول العربية، كسوريا وليبيا، لاتهام الولايات المتحدة بضلوعها في «مؤامرة» تهجير اليهود السوفيات إلى فلسطين.

وكان أفق المحور الثالث هو السعي لدى مجلس الأمن لاستصدار قرارات تمنع أو تدين استيطان المهاجرين اليهود للضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد جرت محاولات عربية منفردة للضغط على دول أوروبا الشرقية التي كانت محطات عبور للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي إلى فلسطين، لكي توقف التسهيلات التي تمنحها لهؤلاء المهاجرين.

٢ ـ الرد الأردني الفلسطيني

لقد صدرت أولى ردود الفعل تلك عن الأردن الذي رأى في الهجرة اليهودية الجديدة ونتائجها المحتملة، خطراً داهماً على وجوده وكيانه السياسي. وكان الملك حسين أول زعيم عربي ينبه لخطورة هذا الموضوع، محذراً من أنه سيكون على إسرائيل «أن ترغم الفلسطينيين على مغادرة الأراضي المحتلة» لكي تستوعب موجة اليهود السوفيات الجدد، ومعتبراً أن ذلك سيخدم شعار إسرائيل «أن الأردن هو الحل» للدولة الفلسطينية المقترحة(١١).

وبدا من التصريحات المتكررة للملك حسين وللمسؤولين الأردنيين في شأن هجرة اليهود السوفيات وضرورة التصدي للمشروع الصهيوني عربياً ودولياً، أن عمان تأخذ على محمل الجد دعوات بعض الزعماء الإسرائيليين إلى «ترحيل» الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإبعادهم إلى الأردن وإقامة «دولة فلسطينية» في الضفة الشرقية لنهر الأردن.

وعلى هذا النحو، عاد هاجس «البديل الأردني» في سياق التوقعات الإسرائيلية بوصول نصف مليون مهاجر يهودي سوفياتي إلى الأراضي الفلسطينية في خلال السنوات الخمس الأولى من التسعينات(١٢).

ويمكن القول، من دون الوقوع في المغالاة، أن الأردن شعر أن وجوده بات مهدداً أكثر من أي وقت، في ضوء الخطر المتمثل في تدفق الهجرة اليهودية الجديدة إلى فلسطين واستيطان الأراضي العربية المحتلة، وأن الدافع إلى تنشيط الاتصالات

---

(١١) حديث العاهل الأردني الملك حسين لصحيفة جوردان تايمس، انظر السفير، ١٩/١/١٩٩٠.

(١٢) نوفل أحمد سعيد، «هجرة اليهود السوفيات والبديل الأردني»، مجلة المنتدى، المجلد الخامس، العدد ٥٤ (آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ٢٤.

العربية في هذا الشأن، الذي صار على رأس الأولويات الأردنية، مرده إلى ضرورة تحصين الرفض الأردني ـ الفلسطيني المشترك للخطة الصهيونية بموقف عربي موحد. ومن هذا المنطلق شرعت عمان في الاتصالات العربية، وأعلن رئيس الوزراء الأردني السابق مضر بدران في ختام اجتماع اللجنة السورية ـ الأردنية العليا المشتركة، في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، أن بلاده «تجري اتصالات مع الدول العربية لإرسال وفد عربي مشترك إلى الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية لإفهامهم أن الهجرة الكثيفة تعتبر حجر عثرة في الطريق إلى السلام»(١٣). وشارك الأردن في كل الاجتماعات العربية، مركزاً جهوده على طرح هذه الستراتيجية والدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة للبحث في سبل المواجهة، ومحاولاً تذليل العقبات التي تحول دون عقدها.

وبلغ القلق الأردني الذروة عقب امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار «لجنة حقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة، الصادر في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٠، الذي دان الممارسات الإسرائيلية في شأن توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي العربية المحتلة. ورأى العاهل الأردني في ذلك «تخلياً» من الولايات المتحدة عن سياستها المعارضة لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، لاعتماد سياسة تشجع إسرائيل على توطين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعد ذلك «تهديداً مباشراً للأردن» لا يتفق مع «الصيغة الأساسية لتحقيق السلام»(١٤).

ولما كانت مضاعفات الهجرة اليهودية الجديدة بالنسبة إلى الأردن، تشمل أسسا للخيار العربي في تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي والحقوق العربية في هذه التسوية، لكونها «تفشل كل الجهود الدولية لايجاد الحلول السلمية لمشاكل منطقة شرق الأوسط»(١٥)، فقد بذلت أوساط أردنية رسمية وشعبية مجهوداً خاصاً لكي تكون الاستجابات العربية الرسمية على المستوى المطلوب، وبحيث لا تصير حالات الذعر والغضب والاحتجاج بديلاً من سياسات عربية جديدة، تأخذ في الحسبان تبدل الموازين والمعايير داخل الكتلة الشرقية، وتالياً في النظام العالمي، على أن يحكم هذه السياسات مفهوم «المصالح الذاتية المستنيرة»(١٦).

وفي إطار أعمال الورشة التي دعا إليها «منتدى الفكر العربي» في عمّان، طرح

---

(١٣) النهار، ١٩٩٠/١/٣١.

(١٤) السفير، ١٩٩٠/٢/١٩.

(١٥) الطويل فالح، «الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي وسبل مواجهتها»، مجلة المنتدى، عمان، المجلد الخامس، العدد ٥٤ (آذار/ مارس ١٩٩٠).

(١٦) «نحو صياغة سياسات عربية تجاه أخطار الهجرة اليهودية»، مجلة المنتدى، عمان، المجلد الخامس العدد ٥٤ (آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ٣.

السفير فالح الطويل، مدير الأبحاث في وزارة الخارجية الأردنية، خطة طويلة الأمد للتعامل مع «الحالة العدوانية المضادة للسلم في الشرق الأوسط»[١٧]، وفيها مبادىء توجيهية يمكن عرضها كالآتي:

١ ـ التعامل مع هذه المشكلة وكل مشاكل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بهدوء وحكمة وصبر وإلحاح، وتجنب رفع المزيد من الشعارات ثم خلط الأوراق، والوقوع تالياً في حال من الارتباك والشلل السياسي المميت.

٢ ـ عدم الاستهانة بالقدرات العربية الذاتية وأثرها في تحييد الخطر أو القضاء عليه في المديين القريب والبعيد. ولا بد من اللجوء إلى الحجة والاقناع في تجميع مصادر القوة العربية، مخافة أن تكون شدة الضغط عاملاً على الفرقة وكسر الإرادة.

٣ ـ عدم فقدان الثقة بالدور الذي تضطلع به المجتمعات الغربية المتحضرة وإداراتها، والمقصود دول أوروبا وأميركا بلا استثناء، والتوقف عن تقسيم الدول إلى عدو وصديق لغايات التعامل معها.

٤ ـ عدم استعداء الاتحاد السوفياتي وإلقاء اللوم عليه وتحميله وحده المسؤولية عن الهجرة، أو اتهامه بالتنكر للصداقة العربية ومبادىء العدالة الدولية التي كانت في أساس دعمه قضايانا على ما يعتقد كثيرون.

وتقترح الخطة الأردنية أن تعتمد الاجراءات المضادة في الدرجة الأولى على تنسيق أردني ـ فلسطيني اقتصادي وتعبوي ينقل إلى التجمعات العربية، وفي الدرجة الأولى مجلس التعاون العربي، ثم الجامعة العربية ومؤسسة القمة العربية، وتحدد الأهداف كالآتي[١٨]:

أ ـ الهدف الذي يجب أن يحظى بالأولوية هو دعم الصمود في الأراضي المحتلة، عبر إفشال التهجير التدريجي الذي تلجأ إليه إسرائيل، كإفراغ الأرض من سكانها العرب.

ب ـ دعم الأهالي في الأراضي العربية المحتلة مالياً وإنمائياً واقتصادياً وتجارياً، بحيث يكونون أكثر قدرة على التصدي لسياسات التوسع والاستيطان الإسرائيليين. ويجب أن يكون بعض هذا الدعم، وفي مفاصل موحية، ذا صبغة دولية.

ج ـ دعم الأردن المستهدف في الدرجة الأولى من قبل إسرائيل. فاستقرار الأردن أمنياً واقتصادياً ووحدة شعبه، لا بد أن يكونا الهدف والوسيلة في آنٍ معاً، في أي عمل عربي جاد لمواجهة المخططات الإسرائيلية.

---

(١٧) الطويل فالح، مصدر سابق.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

د ـ على الأمة العربية أن تستهدف في تحركاتها ترتيب البيت العربي أولاً، عبر حل مسائل النزاع العراقي ـ السوري، وحل المشكلة اللبنانية ضمن شروط سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه وشعبه، وايجاد المخرج لخلافات منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية. كل ذلك للبدء فوراً بعمل عربي مشترك وناجح لبناء القوة الذاتية العربية ووضع مصادر قوة الأمة في ميزان المصالح الدولية.

هـ ـ الاتصال بالاتحاد السوفياتي للبحث في موضوع هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين. فالحق الأساسي للمواطن السوفياتي في مغادرة موطنه أو العودة إليه يجب أن يتكامل مع حق أساسي آخر، وهو منع إكراهه على الذهاب إلى إسرائيل وتمكينه من اختيار الموطن النهائي لإقامته. لذلك فقد يرى الاتحاد السوفياتي التفاوض مع الولايات المتحدة لكي ترفع سقف الهجرة اليهودية إلى أراضيها بل تلغيه كلياً.

و ـ اتصال عربي بالولايات المتحدة لألغاء الحصص في قبول المهاجرين اليهود إلى أراضيها، وفتح الحدود الأميركية لاستقبال الراغبين في الهجرة إليها أسوة بالأرمن والروس البيض والأوكرانيين والمولدافيين وأهل البلطيق.

وتخلص الخطة المقترحة إلى أن الجهد قد ينجح إذا كان جاداً في تقليص الدعم المالي الرسمي لإسرائيل، وإحداث الضغوط الكافية من المجتمع الأميركي على إسرائيل لكي تقبل السلام لكونه الحل الوحيد لمشاكل المنطقة.

أما الفلسطينيون فكانوا الطرف الثاني الذي عد نفسه متضرراً بشكل مباشر من هذه الهجرة، على أساس أنها تهدد وجودهم في الضفة الغربية وغزة، وتلغي آمالهم في بناء دولة لهم في هاتين المنطقتين المحتلتين عام ١٩٦٧.

لذا، كان الموقف الفلسطيني موحداً في رؤية المخاطر الجديدة التي ستترتب على هذه الهجرة الكثيفة لليهود السوفيات، من تهجير فلسطينيي الأراضي المحتلة إلى توطين القادمين الجدد، وتأثير ذلك في الانتفاضة الشعبية في كل الأراضي المحتلة وفي النضال الفلسطيني بشكل عام، وخصوصاً لجهة القضاء على آماله في تحقيق مكاسب ولو جزئية، عبر تسوية يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات مع إسرائيل، التي كان قد بدأ الترويج لها في ذلك الوقت. ولكن ذلك لم يكن يعني موقفاً موحداً في اعتماد أسلوب مواجهة هذه المسألة والتصدي لها، لاختلاف منطلقات القيادات الفلسطينية وأهدافها. وهذا ما يفسر مرور الموقف الفلسطيني في مراحل عدة قبل أن يتبلور باتجاه التشدد.

لقد بدأت الكتلة الرئيسية في الجسم السياسي الفلسطيني تعاملها مع هذه المسألة بالتحذير من «خطورة الهجرة على الشعب الفلسطيني»، محاولة التأثير في موقف «الاتحاد السوفياتي الصديق» من دون أن تعرض علاقاتها به للاضطراب. من هنا، التزمت المطالب الفلسطينية في هذه المرحلة الحد الأدنى، وركزت على التفاصيل

بصيغة ديبلوماسية من دون التعرض لجوهر المشكلة، محذرة من انعكاسات هذه المسألة على العلاقات السوفياتية ـ العربية.

في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، وفيما كانت أعداد المهاجرين السوفيات الذين وصلوا إلى فلسطين تتصدر وسائل الإعلام العربية، أعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) أن قيادة المنظمة ستبحث في قضية هجرة اليهود مع موسكو بهدف «خفض عدد المهاجرين»[١٨]. وفي الوقت نفسه بدأت الفصائل الفلسطينية المختلفة تنبه «الاتحاد السوفياتي من موقع الصديق إلى خطورة هذا التدفق البشري لعدونا»[١٩]، وحذرت من مخاطر هذا الموضوع «من منطلق الحرص على استمرار علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفياتي»[٢٠]. كما دعا رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، في لقاء «تضامن» مع الانتفاضة الفلسطينية عقد في القاهرة، الاتحاد السوفياتي «إلى عدم السماح بقيام رحلات مباشرة لليهود السوفيات من موسكو إلى تل أبيب»[٢١].

ومع مرور الوقت، راحت القيادة الفلسطينية تكشف حدود قدرتها على تعديل الموقف السوفياتي من السماح لليهود السوفيات بالمغادرة إلى فلسطين أو التخفيف منها، وأن هناك عوامل دولية وداخلية تتحكم بهذه المسألة. ورأت القيادة الفلسطينية وهي تكثف اتصالاتها بالمسؤولين السوفيات، ضرورة توسيع قاعدة تحركها لتشمل «حكومات جميع البلدان والهيئات الدولية والرأي العام الدولي» بهدف تكوين كتلة ضغط لمساندتها «في تصديها لخطر هذه الهجرة»[٢٢]. كما بدأت هذه القيادة تحركاً موازياً على المستوى العربي عنوانه الدعوة إلى لقاءات عربية لاتخاذ «إجراء عربي فوري إزاء هجرة اليهود السوفيات الجماعية إلى إسرائيل». وفي هذا الإطار اقترح عرفات على وزراء خارجية خمس دول عربية التفاهم في تونس والجزائر والعراق والأردن وسوريا وتونس، القيام بزيارة عاجلة لموسكو من أجل السعي «للحصول على ضمانات بألا يستوطن اليهود السوفيات الأراضي المحتلة»[٢٣].

وعلى الرغم من الاحساس الفلسطيني بالخطر الشديد والمتزايد الذي ظهر جلياً في كل بيانات وتصريحات وتحركات القيادة الفلسطينية، فقد استمر الموقف الفلسطيني محكوماً باعتبارات أو مستويات متدرجة، أولها الحرص على عدم توتير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي أو الذهاب في هذا التوتير إلى حد القطيعة؛ وثانيها أنه لم يكن ممكناً

---

(١٩) بيان «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة» من بيروت في ١٩٩٠/١/٢١.
(٢٠) بيان «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» من دمشق في ١٩٩٠/١/٢٥.
(٢١) السفير، ١٩٩٠/١/٢٩.
(٢٢) بيان «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» من تونس في ١٩٩٠/٢/٥.
(٢٣) السفير، ٦ و١٩٩٠/٢/٧.

«عملياً» المطالبة بوقف الهجرة نهائياً لأن ذلك سيفسر على أنه إلغاء لقرار «حرية السفر للمواطنين السوفيات» بوصفه حقاً مشروعاً من حقوق الإنسان الأساسية، أولاً، وبسبب مكانة هذا الحق في الاتحاد السوفياتي من وجهة النظر الغربية ثانياً، وبالتالي، فإن التعرض لذلك يهدد القيادة الفلسطينية بفقدان مصداقيتها أمام الدول الغربية وأمام الرأي العام الدولي، بعدما كانت تسعى جاهدة لكسب تأييدها لقضيتها. لذا، لجأت هذه القيادة إلى تحاشي التصعيد مع الاتحاد السوفياتي في مقابل إبراز مخاطر الهجرة على السلام في الشرق الأوسط والتركيز على موضوع الاستيطان في الأراضي المحتلة. وعبَّر هذا التوجه عن نفسه في إرسال مذكرة رسمية فلسطينية في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٠ إلى دول المجموعة الأوروبية للفت انتباهها «إلى الخطر الذي يشكله استيطان الهجرة السوفيات في الأراضي العربية المحتلة»، وفي الإشادة من جهة أخرى، بالموقف السوفياتي الذي دعا إلى عقد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة هذا الموضوع، واعتبار ذلك مؤشراً الى أن «الإدارة السوفياتية تراجع موقفها في ضوء ما تشهده من سوء استخدام من جانب إسرائيل والولايات المتحدة لممارسة الاتحاد السوفياتي اطلاق حرية الإنسان»[٢٤]. كما عبرت رسالة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى «الندوة الدولية للسلام في الشرق الأوسط» التي عقدت في القدس في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٠، عن الحرج الفلسطيني إزاء الموقف السوفياتي، إذ كررت القيادة السوفياتية أن لليهود السوفيات «الحق بالانتقال واختيار مكان إقامتهم»، ما لم يعتدوا على «حقوق شعب آخر»، وأنه «يجب أن يكون باستطاعة هؤلاء اليهود اختيار وجهتهم النهائية بحرية»[٢٥].

ومع إدراك القيادة الفلسطينية عقم المحاولات الرامية إلى الحد من تدفق المهاجرين لدى السوفيات أو لدى «دول العبور» في أوروبا الشرقية، فقد وضعت ثقلها باتجاه عمل عربي مشترك على مستوى جامعة الدول العربية[٢٦]، بموازاة تحرك آخر لدى مجلس الأمن[٢٧]. وانصب الهم الفلسطيني عربياً على تنسيق جهد عربي موحد للضغط على السوفيات ودول أوروبا الشرقية وكسب تأييد الدول الغربية. أما على صعيد الأمم المتحدة فكانت نقطة التركيز الفلسطينية هي إبراز المضاعفات السلبية التي سيرتبها توطين المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة، سواء على مستوى انتزاع حق الفلسطينيين في أرضهم أو على مستوى عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط «وجر المنطقة إلى حروب جديدة». في الوقت نفسه اشتدت اللهجة

(٢٤) التعليق السياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» (تونس)، ١٥/٢/١٩٩٠.
(٢٥) النهار، ٢٤/٢/١٩٩٠.
(٢٦) الدورة الـ ٩٣ لمجلس جامعة الدول العربية في تونس في ١٢ ـ ١٣/٣/١٩٩٠.
(٢٧) مناقشات مجلس الامن في نيويورك في ١٦/٣/١٩٩٠.

الفلسطينية تجاه السوفيات، حيث دعت حركة «فتح» الاتحاد السوفياتي إلى «وقف حملة التهجير وقفاً تاماً إلى أرضنا فلسطين» كما حضت على عقد مؤتمر قمة عربي طارىء «للبحث في هذا التهديد»[٢٨]. وقد أكد عرفات في حديث للتلفزيون الجزائري، الموقف نفسه، وقال، معلقاً على مبادرة سوفياتية في الأمم المتحدة، إنه لا يريد «مواقف ضعيفة»، بل «التوصل مع أصدقائنا السوفيات إلى حلول تضمن حقوقنا»[٢٩]. وانسحبت هذه النبرة الحادة على مواقف بعض الأطراف الفلسطينيين الآخرين، إذ اتهم الأمين العام لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة» أحمد جبريل، القيادة السوفياتية بأنها «مسؤولة عن هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين»[٣٠]. وفي أواخر نيسان/ أبريل ١٩٩٠ تبنت القيادة الفلسطينية الدعوة إلى قمة عربية طارئة بشكل رسمي، وبدأت تحركاً عربياً واسعاً في سبيل ذلك.

وبعد القمة العربية الطارئة التي عقدت في بغداد أواخر أيار/ مايو ١٩٩٠، والتي مثلت ذروة التحدي العربي والفلسطيني، لكن من دون أن تثمر عن خطة عربية منظمة إزاء مسألة الهجرة اليهودية، عادت الرهانات الفلسطينية على تعديل في السياسة السوفياتية، قبل أن يسقط العالم العربي برمته في مستنقع تناقضاته الداخلية عقب الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، لتصبح مسألة هجرة اليهود السوفيات أمراً ثانوياً في الاهتمامات العربية والفلسطينية.

٣ ـ الدوائر والآليات

إذا كانت أولى الملاحظات التي سجلت على التحرك العربي العام في مواجهة هجرة اليهود السوفيات، أن المجتمع الأهلي العربي كان السبّاق إلى التقاط الخطر القادم مع المهاجرين اليهود الجدد منذ أواخر العام ١٩٨٩، وإلى التحرك بنشاط للتحذير من هذا الخطر وأبعاده المستقبلية السلبية، فإن هذا التحرك كوّن الأرض التي مهدت للعمل العربي الرسمي. مع العلم أن هذا التحرك توجه في كل أنشطته نحو الحكومات والدول العربية، داعياً إياها إلى عمل ما للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. وهذا ما يفسر تلاشي هذا التحرك تدريجاً واختفاءه في أواخر شهر آذار/ مارس، مع بداية تبلور جهد عربي رسمي على مستوى الحكومات العربية التي تلقفت المسألة، سواء بشكل منفرد أو بشكل جماعي أو في إطار جامعة الدول العربية لاحقاً.

ويمكن إدراج العمل العربي الرسمي في دوائر ثلاث كانت في الوقت نفسه آليات هذا

---

(٢٨) السفير، ١٩٩٠/٣/٢١.
(٢٩) النهار، ١٩٩٠/٣/٢٤.
(٣٠) السفير، ١٩٩٠/٥/٤.

العمل: الأولى هي دائرة المبادرات المنفردة التي قام بها بعض الأطراف العرب كالفلسطينيين، وبعض القيادات العربية كالرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري حسني مبارك، إضافة إلى العاهل الأردني الملك حسين. وباستثناء الأخير فقد توجهت هذه الجهود أساساً نحو موسكو سعياً لتعديل موقفها من الهجرة اليهودية أو الحصول على إجراءات تخفف من زخمها. وقد بذلت القيادة الفلسطينية جهوداً مكثفة في هذا المضمار عبر الاتصالات بالمسؤولين السوفيات وقيام وفود فلسطينية بزيارة موسكو. أما الرئيس السوري الذي زار موسكو في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٠، وكان موضوع الهجرة إحدى النقاط الرئيسية على جدول محادثاته مع المسؤولين هناك، فقد عاد بانطباع سلبي عبَّر عنه في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف المصرية الذين رافقوا الرئيس حسني مبارك في زيارته لدمشق مطلع أيار/ مايو، وقال الأسد إنه لا يمكن «الاعتماد على وعود الأصدقاء أو الأعداء»، وشكك في قدرة أحد «على منع اليهود السوفيات من الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة»، داعياً إلى بناء القدرة الذاتية في كل المجالات و«على خطوط متوازية»[٣١]. كذلك انتهت زيارة الرئيس المصري لموسكو في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٠ إلى إعلان مشترك يدين توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

أما الآلية الثانية للعمل، فكانت دائرة التكتلات العربية، سواء تلك التي كانت قائمة في حينه كمجلس التعاون العربي (مصر والعراق والأردن واليمن)، أو تلك التي لا تزال موجودة كمجلس التعاون الخليجي (السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان)، واتحاد المغرب العربي (ليبيا والجزائر وتونس والمغرب). وقد طغى على تناول هذه الدائرة للقضايا العربية، ومنها هجرة اليهود السوفيات، الحسابات الإقليمية والدولية، وذلك على قاعدة التناقضات العربية ـ العربية ورؤية كل تكتل لحاجاته الأمنية المتباينة بالنظر إلى نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية. فعلى صعيد مجلس التعاون العربي، لم يؤكد الدعوة المبكرة التي أطلقتها اللجنة البرلمانية المشتركة لدوله في عمان في ٢٦ شباط/ فبارير ١٩٩٠ واكتفى بإصدار بيان عام حول موضوع الهجرة. وعلى الرغم من كون الأردن عضواً في هذا التكتل، واعتباره أحد المتضررين الأساسيين من الهجرة، فإن ذلك لم يخرج موقف المجلس من إطاره السابق، وخصوصاً مع وجود توجه مصري للتركيز على معارضة «توطين اليهود في الضفة الغربية وغزة». ورأت القاهرة أن مواجهة ذلك يجب أن تتم «عبر القنوات الديبلوماسية والوسائل السياسية»، من زاوية أنها «تؤثر سلباً على سلام المنطقة وأمنها واستقرارها»[٣٢]. أما بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي، فقد اكتفى بإصدار

(٣١) السفير، ٤/٥/١٩٩٠.

(٣٢) خطاب رئيس الوزراء المصري عاطف صدقي أمام مجلس الشعب المصري في ٢٧/٢/١٩٩٠.

بيانات تعبر عن «قلق» دول المجلس، وتناشد المجتمع الدولي والولايات المتحدة «اتخاذ موقف حازم من السياسة الإسرائيلية في توطين اليهود السوفيات في الأراضي العربية المحتلة»[٣٣]. وإلى بروز صوت دولة الكويت داخل هذا التكتل في هذه المسألة، ظلت دول التكتل إياه محكومة بمشاغلها الخليجية الصرفة وبحثها عن توازن إقليمي بين «الخطر الإيراني»، والطموحات العراقية بعد نهاية الحرب مع إيران، إضافة إلى الآثار العسكرية والسياسية والاقتصادية لتلك الحرب، وبعدم رغبتها في استعداء الولايات المتحدة. وهذا ما يفسر ضعف مشاركة دول هذا التكتل في الوفود العربية المشتركة التي تألفت في إطار جامعة الدول العربية، وتوجهت إلى عواصم القرار الدولي للبحث في موضوع الهجرة. وفي إطار التكتلات العربية هذه، لم يسجل أي موقف لاتحاد المغرب العربي كتكتل، على الرغم من أن بعض دول الاتحاد (الجزائر وتونس) شارك بفاعلية في الجهود العربية المشتركة وفي الاتصالات بالمسؤولين السوفيات حول موضوع الهجرة اليهودية.

وكانت الأكثر دينامية هي الآلية الثالثة للتحرك العربي التي اتخذت من مؤسسات جامعة الدول العربية إطاراً لها، علماً بأنها كانت التحرك الوحيد الذي استمر إلى ما بعد أعمال القمة العربية الطارئة في بغداد، وبداية تفجر التناقضات العربية ـ العربية. فقد بدأت مؤسسات الجامعة بالتحرك عملياً منذ شباط/ فبراير ١٩٩٠ بوجهة نظر رأت أنه «سوف تنجم عن هجرة اليهود كارثة تاريخية لا تقل عن كارثة عام ١٩٤٨»[٣٤]، بل إن بعض الأوساط داخل الجامعة نفسها ذهب إلى حد عد هجرة اليهود السوفيات «صفقة قذرة بين القوتين العظميين»[٣٥]. وقد سعت الجامعة العربية، وضمن الظروف والأوضاع العربية السائدة، لوضع خطة تحرك في اتجاهات ثلاثة: تأليف وفود عربية وزارية للقيام بجولات تشمل عواصم الدول الكبرى لشرح الموقف العربي من مسألة هجرة اليهود؛ وتأمين حضور عربي على مستوى الوزراء لمناقشات مجلس الأمن حول الاستيطان اليهودي للأراضي العربية المحتلة؛ والتوصية بعقد مؤتمر عربي في أقرب وقت ممكن للاتفاق على خطة عربية موحدة لمواجهة هذه المسألة[٣٦].

وقامت الوفود العربية، بمشاركة الأمين العام السابق للجامعة العربية الشاذلي القليبي، بعقد لقاءات مع المسؤولين السوفيات والمجموعة الأوروبية للضغط على الاتحاد السوفياتي لتعديل إجراءات الهجرة، ولتوضيح «خطر الهجرة على السلام

---

(٣٣) بيان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ١٩٩٠/٣/٢٧.

(٣٤) السفير، ١٩٩٠/٢/٣.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) الدورة الـ ٩٣ لمجلس الجامعة العربية في تونس في ١٩٩٠/٣/١٣.

وعلى حقوق الشعب الفلسطيني» وبهدف كسب تأييد الموقف الأوروبي إلى جانبها. وحاولت دفع الإدارة الأميركية في واشنطن إلى تأييد قرار لمجلس الأمن يؤكد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. كما بذلت الجامعة جهوداً حثيثة في الداخل العربي لتذليل الصعاب أمام عقد قمة عربية، ولكن هذه الجهود لم تتمكن من تجاوز التناقضات العربية ـ العربية. وحاولت الجامعة العربية، عقب مؤتمر القمة العربية اعتماد سلاح «المقاطعة العربية»، كوسيلة ضغط على المؤسسات والهيئات «التي تقدم تسهيلات للمهاجرين اليهود السوفيات»[٣٧]، وبالتالي للضغط على البلدان التي تنتمي إليها هذه المؤسسات.

ويبقى أن القمة الطارئة التي عقدت في بغداد في ٢٨ ـ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٠، وما جرى خلالها وما صدر عنها، كانت ذروة التحرك العربي الرسمي في مواجهة مسألة هجرة اليهود، وما طرحته من مشاكل. وكانت خير تعبير عن الوضع العربي بتناقضاته الداخلية وعن مدى تأثير النظام العربي الإقليمي في معالجة مشاكل خطيرة مثل الهجرة اليهودية الجديدة التي أفرزتها التحولات في النظام العالمي. فالقمة العربية لم تعقد إلا بعد مضي أشهر على بلوغ موجة الهجرة اليهودية الذروة؛ وحاول كل طرف من الأطراف العرب الرئيسيين توظيف القمة في خدمة أهدافه الإقليمية. فضلاً عن أن قمة بغداد لم تنجح في رأب الصف العربي لكونها انعقدت في غياب سوريا ولبنان، ومثّل الجزائر فيها رابح بيطاط رئيس مجلس الشعب، والمغرب عز الدين العراقي رئيس الوزراء، وعُمان الممثل الشخصي للسلطان قابوس ثويني بن شهاب. وقد حكم ذلك أسلوب التعامل مع مسألة الهجرة داخل مؤتمر القمة نفسه على قاعدة الحسابات الذاتية لكل دولة أو كتلة عربية، الأمر الذي أفقد الاجماع العربي جدواه عملياً في مواجهة القضايا المصيرية المطروحة، وجعل القمة نفسها والعمل لإنقاذ صورة الاجماع العربي، هدفاً في ذاته يجب الحفاظ عليه.

وكان الرئيس العراقي صدام حسين افتتح أعمال مؤتمر القمة بكلمة أكد فيها أن بلاده ستستخدم كل ما لديها من أسلحة الدمار الشامل إذا ما اعتدت إسرائيل عليها مستخدمة أسلحة الدمار الشامل. وحمّل الإدارة الأميركية مسؤولية السياسات التوسعية والعدوانية لإسرائيل. وطالب العرب بأن يقولوا صراحة إن السياسة الأميركية ضد مصالحهم. وتحدث العاهل الأردني الملك حسين في الجلسة الافتتاحية التي خصصت لإبداء مختلف وجهات النظر العربية، فوجه إلى المجتمعين نداء أبرز فيه أن إسرائيل ناشطة في إفراغ الأرض الفلسطينية من أهلها وطردهم إلى الأردن الذي وصل إلى نقطة لا يقوى معها على مواصلة تأمين مصالحه الأمنية والاقتصادية من

(٣٧) الدورة الطارئة للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في تونس في ١٩٩٠/٧/١٧.

دون الدعم العربي. ورد الرئيس المصري حسني مبارك على هذا الموقف، مؤكداً أن «أي محاولة لتهديد كيان الأردن ستواجه بحزم، ويجب أن يكون واضحاً للجميع أن هناك التزاماً عربياً بدعم الأردن ووحدة أراضيه وشعبه». ودعا مبارك إلى التمسك بمبادرات السلام وتغيير الخطاب العربي للعالم الخارجي، مشيراً إلى أنه لمس من القيادة السوفياتية تفهماً لأبعاد مشكلة هجرة اليهود السوفيات.

كذلك تحدث رئيس دولة فلسطين ياسر عرفات، فطالب الإدارة الأميركية باتخاذ خطوات صريحة لدعم الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، عوض طرح الأفكار الغامضة التي لا تؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على إدامة الاحتلال والتوسع. وطالب بإرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي المحتلة لحماية الشعب الفلسطيني من القمع الإسرائيلي. كما طالب بإحياء مجلس الدفاع العربي المشترك[٣٨].

وقد تواصلت أعمال مؤتمر القمة يومين في جلسات مغلقة، وتقرر تمديد أعمال القمة يوماً آخر لإصدار القرارات اللازمة[٣٩]. وفي ختام المؤتمر في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٠، صدر بيان ختامي أكد أن التوتر المتصاعد في المنطقة ناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي واستمرار سياسة العدوان والارهاب والتوسع التي تمارسها السلطات الإسرائيلية. وحمّل البيان الولايات المتحدة مسؤولية الوضع الخطير في المنطقة، لكونها الدولة التي توفر لإسرائيل الإمكانات العسكرية والمساعدات المالية والغطاء السياسي، التي لا يمكن من دونها للسلطات الإسرائيلية أن تواصل سياساتها «المخالفة لإرادة المجتمع الدولي». ودان البيان مواقف الكونغرس الأميركي الداعية إلى جعل القدس عاصمة لإسرائيل، مؤكداً أن البلدان العربية ستتخذ إجراءات سياسية واقتصادية ضد أي دولة تدعم مثل هذه المواقف الأميركية، كما دان تهجير اليهود إلى فلسطين الأراضي العربية المحتلة، وطالب الأمم المتحدة بوضع رقابة دولية، طبقاً للاتفاقات الدولية لضمان عدم توطين المهاجرين اليهود الأراضي المحتلة، مشيراً إلى أن العلاقات العربية بالدول الأخرى سيجري تقويمها في ضوء مواقف تلك الدول من مسألتي الحقوق الوطنية الفلسطينية والهجرة اليهودية. وأكد البيان الالتزام التام بالدفاع عن الأمن الوطني الأردني لارتباطه بالأمن القومي العربي، مشيراً الى أنه تقرر تقديم الدعم إلى الأردن، عبر التشاور الثنائي لتمكينه من تعزيز قدراته في مختلف المجالات لمواجهة خطط توطين اليهود في الأراضي المحتلة. وأعلن البيان التضامن الفاعل مع العراق وحقه في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين أمنه الوطني وتوفير

---

(٣٨) النهار، ٢٩/٥/١٩٩٠.

(٣٩) السفير، ٣٠/٥/١٩٩٠.

متطلبات التنمية، بما في ذلك امتلاك وسائل العمل والتكنولوجيا المتطورة وتوظيفها للأغراض المشروعة دولياً، محذراً من استمرار الحملات الاعلامية العدائية وإجراءات الحظر العلمي والتقني التي يتعرض لها العراق(٤٠).

وهكذا، يتبين أن القمة العربية أنهت أعمالها ببيان يحدد مواقف عامة من مسألة هجرة اليهود السوفيات، علماً أن جدول أعمالها تضمن خمس نقاط وردت بحسب الترتيب الآتي: التهديدات ضد العراق وليبيا وحق البلدان العربية في استخدام العلم والتكنولوجيا في التنمية؛ تقويم الأوضاع العربية والمتغيرات على الساحة الدولية من منظور الأمن القومي العربي؛ تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي في ما يتعلق بالهجرة إلى فلسطين وبقية الأراضي العربية المحتلة والانتفاضة والعمل السياسي؛ الوضع بين العراق وإيران؛ التضامن مع الأردن ودعم صموده. واكتفى البيان بمطالبة الدول المعنية مباشرة والمجتمع الدولي بـ «العمل على وضع حد سريع للمخطط الإسرائيلي لتهجير اليهود السوفيات وتوطينهم في الأراضي العربية المحتلة»، من دون أن يلزم العرب بإجراءات عملية أو خطوات محددة في هذا الشأن. وعند هذا المستوى بلغ التفكك العربي أوجه، ليبدأ العد التنازلي عقب قمة بغداد، وسط فقدان الخطة العملية الواضحة، ثم ليغيب لاحقاً في خضم القضايا المستجدة على الساحة العربية، وفي مقدمها الاجتياح العراقي للكويت.

واللافت أن الرئيس المصري غادر بغداد إلى دمشق حيث عرض مع الرئيس السوري نتائج القمة التي اشترطت سوريا لحضورها إجراء المزيد من المشاورات. وظهر هذا الموقف السوري في أثناء المحادثات التي أجراها الرئيس حسني مبارك مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق، في الثالث من أيار/ مايو ١٩٩٠، وفي المحادثات التي أجراها العقيد معمر القذافي مع الأسد في دمشق قبل يومين من افتتاح القمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتصالات في شأن مؤتمر القمة سمحت بأول اتصال من نوعه بين دمشق وبغداد منذ أكثر من عشرة أعوام، إذ استقبل الرئيس السوري وزير العدل العراقي محمد أكرم عبد القادر علي، الذي نقل إليه رسالة من صدام حسين تضمنت دعوة رسمية إلى حضور قمة بغداد. ورد الرئيس السوري في رسالة جوابية في إثر اللقاء الذي تم في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ أنه «في معزل عن موضوع القمة، فإن سوريا ستقف بكل قوة إلى جانب العراق أو أي بلد عربي يتعرض للعدوان الإسرائيلي». أما لبنان فكان قد اشترط لحضور القمة «تأمين إجماع عربي على مكان وزمان انعقادها».

وفي مجلس الأمن، حيث جرى العمل على استصدار قرار إدانة لسياسة توطين اليهود السوفيات الأراضي العربية المحتلة، لم يكن هذا التوجه عربياً في الأساس، بل

(٤٠) يوميات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٢٧ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

جاء بمبادرة سوفياتية في ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٠، في محاولة من الاتحاد السوفياتي لتخفيف الضغط العربي عليه. وكان الخلاف على التكتيك وعلى التوقيت بين الوفود العربية خلال مناقشة مشروع القرار في الهيئة الدولية، مضيعة للوقت الطويل الذي استلزمه القرار الصادر في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٠، والذي دان السياسة الإسرائيلية الخاصة بتوطين اليهود الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

إلا أن الولايات المتحدة ما لبثت أن استخدمت حق النقض (الفيتو) في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٠ لاحباط مشروع تقدمت به المجموعة العربية في مجلس الأمن، يدعو إلى إرسال لجنة دولية من ثلاثة أعضاء إلى الأراضي المحتلة لوضع توصيات في شأن سبل حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وقد أيدت ١٤ دولة في مجلس الأمن من أصل ١٥ دولة ممثلة في المجلس، مشروع القرار، لكن «الفيتو» الأميركي حال دون صدوره.

٤ ـ خلاصة واستنتاجات

كان من نتائج تفاقم ظاهرة الهجرة اليهودية الجديدة من الاتحاد السوفياتي في خلال الأشهر السابقة لحرب الخليج الثانية، أن صدرت عن بعض الأوساط العربية ردود فعل ومقترحات تتناول الآثار السلبية لهذه الظاهرة، أو تستهدف الحد من مخاطرها وأضرارها على القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي.

وفي هذا الإطار، طالب البعض بتحرك عربي عاجل على المستوى الدولي لإقناع واشنطن بفتح أبواب الولايات المتحدة أمام الراغبين من المهاجرين اليهود السوفيات الجدد وليس أمام أقلية قليلة منهم فحسب. وكان الوجه الآخر لهذه المبادرة يتطلب اقناع موسكو بالحد من التسهيلات الممنوحة للمهاجرين المتجهين إلى إسرائيل، وكذلك اقناع الإدارتين الأميركية والسوفياتية بضرورة ممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية لكي تمتنع عن محاولة توطين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وإذا اتسعت دائرة الجدل في شأن هذه المقترحات، بدا أنها وليدة مقاربة جزئية لمسألة الهجرة اليهودية السوفياتية، وهي مقاربة لا تعير اهتماماً للمتغيرات البنيوية التي طرأت على العالم المحيط بالبيئة العربية، وفي مقدم هذه المتغيرات انقلاب الأوضاع في الاتحاد السوفياتي نفسه.

ويبدو أن المفكرين والخبراء العرب، ولا سيما منهم العاملون في دوائر صانعي القرار، كشفوا عن تقصير في تقدير التطور المذهل في العلاقات السوفياتية ـ الأميركية وانعكاسات هذا التطور على القضايا التي تهم العرب، وخصوصاً قضية هجرة اليهود إلى إسرائيل. وثمة من يعتقد أنه إذا كان المحور الأساس لتبدل العلاقات الأميركية ـ

السوفياتية هو وقف سباق التسلح، وخصوصاً ما يتصل بحرب النجوم وأسلحة الدمار الشامل، فإن المسألة التي تحتل المرتبة الثانية قد تكون الهجرة اليهودية تحت غطاء حقوق الإنسان والأقليات(٤١).

وقد صارت للاتحاد السوفياتي في مرحلة التحول إلى التعددية، مصالح استراتيجية أساسية في العلاقة بالولايات المتحدة، منها الافادة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في الغرب لإعادة بناء الإمبراطورية الروسية ـ السوفياتية وتحديثها. وفي ظل النسق الجديد للعلاقة الأميركية ـ السوفياتية، تقلصت كثيراً جدوى وسائل الضغط العربية، وربما لم يتخيل الخبراء والمحللون العرب، أو أنهم يتصورون، أن هذه العلاقة قد تبلغ هذا المستوى من الترابط خلال سنوات معدودة(٤٢).

من جهة أخرى، يخوض العرب معركة سياسة جدية مع الولايات المتحدة في شأن القيود المفروضة على دخول اليهود السوفيات، وكان يمكن للمشكلة التي أثارها الرفض الأميركي للإشراف الدولي على الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أن تكون محوراً لهذه المعركة.

وفي سياق التفكير في البدائل والخيارات المتاحة في زمن التبدل في الموازين الإقليمية والدولية، جاءت القمة العربية الطارئة في بغداد خطوة في الاتجاه الصحيح، تؤكد أهمية الرد العربي الجماعي على مسألة الهجرة اليهودية السوفياتية. لكن أعمال القمة ظلت خطوة فحسب، ولم تطلق حركة دفع لبناء مشروع يصلح للإعداد لترتيبات مناسبة لدرء المخاطر.

ومعلوم أن الفائدة من مؤتمر القمة كمؤسسة للعمل العربي المشترك، تبقى محدودة جداً إذا لم تكن مرتبطة بمؤسسات وأجهزة تنفيذية تؤمن متابعة ما يتخذ من قرارات، أي تحول القرارات إلى إجراءات، وتحدد طريقة تنفيذ هذه الإجراءات (على سبيل المثال: ماذا نفعل إزاء دولة أوروبية إذا اشتركت في تهجير اليهود السوفيات؟ من الذي يفعل؟ وهل يجري توزيع للأدوار؟). وإذا اعتبرنا جامعة الدول العربية آلية تنفيذ هذه القرارات، فإن هذه الجامعة تعاني عجزاً يمنعها من مواجهة مشكلة هجرة اليهود السوفيات، أو الخوض في مثل هذه المسائل الكبرى. ومشكلة الجامعة في انحسار الولاء للفكرة العربية أو فكرة الاتحاد العربي، لأن الولاء يعني تعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك ومدها بمقومات الحياة من إمكانات مادية وبشرية وصلاحيات وسلطات؛ وهذه المسؤولية لا تقع على عاتق قطر من دون آخر، وإنما هي

---

(٤١) ندوة «هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين»، المستقبل العربي، العدد ١٤١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠)، ص ١٠٨.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١١٩.

مسؤولية الجميع، وخصوصاً الدول الأقرب إلى بؤرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

إلى ذلك، ذهب أطراف عرب إلى مجلس الأمن، وهو أهم جهاز في منظمة الأمم المتحدة، لكي يعرضوا مشكلة هجرة اليهود السوفيات. وجلّ ما كان يطالب به العرب ليس امتناع الاتحاد السوفياتي عن السماح لمواطنيه بالهجرة إلى الخارج، بل الحؤول دون أن يأتي المهاجر اليهودي السوفياتي إلى الضفة الغربية لاحتلال أراضي الفلسطينيين وبيوتهم ضمن علمية انتقال جماعية. إلا أنه من الصعب الفصل بين وصول اليهود إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وبين استقرارهم في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ذلك أن وصولهم إليها سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى استقرارهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع مهاجر منذ البداية وحتى النهاية، وأن معدل الزيادة السكانية الطبيعية في إسرائيل لا يساعدها على أن تكون قاعدة المشروع الصهيوني. لذلك سيظل موضوع الهجرة أداة أساسية لذلك المشروع، وسيظل مشكلة لا تحل في معزل عن اتجاهات الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أما في شأن المخاوف من أن تعرقل الهجرة التوصل إلى تسوية معقولة للقضية الفلسطينية، فإنه ليس هناك أساس جدي للافتراض أنه من دون الهجرة كانت هناك فرصة للتوصل الى هذه التسوية. وتقتضي التسوية المعقولة معادلة مختلفة، على مستوى التوازن الستراتيجي الشامل في المنطقة، وهو توازن يعاني اختلالاً واضحاً لمصلحة إسرائيل منذ مرحلة ما قبل الهجرة اليهودية الجديدة.

يتبين من تقويم النتائج التي أسفر عنها التحرك العربي في شأن مسألة الهجرة اليهودية، ضآلة الانجازات التي تحققت وهزال الحصيلة التي تم التوصل إليها قياساً على أبعاد المسألة المطروحة ومخاطرها، وخصوصاً إذا ما قوبلت النتائج بالوتيرة التصاعدية لتدفق المهاجرين اليهود السوفيات طوال النصف الأول من عام ١٩٩٠، ذلك أن كل الضغوط العربية على الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، لم تثمر سوى تعديلات طفيفة في الاجراءات المتخذة داخلياً للحد أو للتخفيف من تدفق المهاجرين إلى إسرائيل، أو في اغلاق محطات العبور في أوروبا الشرقية. حتى أن بعض القرارات السوفياتية الذي صدر تحت وطأة الضغط، مثل وقف بيع تذاكر السفر لرحلات المغادرة التابعة لشركة الطيران السوفياتية «ايروفلوت» من موسكو ولينينغراد وكييف إلى العاصمة المجرية بودابست، كان غير ذي قيمة عملياً، وليس له سوى وظيفة دعائية. كذلك كانت الحال مع المناشدة العربية للولايات المتحدة لفتح أبوابها للمهاجرين اليهود. وعلى الصعيد الأوروبي، فإن الجهود العربية ربما شجعت اصدار إعلان ينتقد سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة لكونها «تمثل عقبة متزايدة أمام السلام».

أما النتيجة الوحيدة التي يمكن تسجيلها في مصلحة الموقف العربي، فكانت صدور قرار عن مجلس الأمن ضد توطين اليهود السوفيات الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الذي يستجيب للحد الأدنى من المطالب العربية في شأن موجة الهجرة الجديدة، والذي لم يدخل حيز التطبيق العملي لاعتبارات تتعلق أساساً بالسياسة الإسرائيلية.

ويعنينا في هذا السياق، أن النتائج المذكورة كشفت جموداً في الفكر الستراتيجي العربي في ظروف تحولات عميقة للنظام الدولي، منذ تولي ميخائيل غورباتشيف مقاليد السلطة في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥. وإذا نظرنا إلى المجال الدولي بوصفه بنية واسعة من المكونات والعلاقات والمتغيرات، يمكننا الافتراض أن التحول في منظومة العلاقات الدولية يدفع إلى إعادة رسم شبكة الوسائل والطرائق المعتمدة لتحقيق الأهداف العربية. وبهذا المعنى تمثل التحولات الراهنة في المنظومة الدولية تحدياً يستدعي إرادة خلاقة للتكيف، تفادياً لانهيار الشخصية السياسية العربية.

لقد كان طبيعياً أن تؤدي أزمة الخليج الثانية إلى اهتزاز مجموعة كبيرة من العوامل الإيجابية اللازمة لعملية تكيف بناء وفاعل، لكن من السابق لأوانه الاستنتاج أن هذا الاهتزاز يعني سقوطاً في الامتحان الصعب أمام التحدي الذي يمثله التحول في المنظومة الدولية، بمعنى أن يكون الاهتزاز تراجعاً مستمراً عن الأهداف الكبرى للعرب وعن مبدأ التلاحم حول هذه الأهداف.

الواقع أن هذا التحول في الجغرافيا السياسية العالمية ينطوي على بنية جديدة للفرص والقيود، إذ يقيم قيوداً جديدة ويتيح في آن إزالة قيود قديمة. كذلك، قد يكون أغلق الباب أمام فرص كانت متوافرة، لكنه أفسح المجال أمام فرص جديدة يمكن استثمارها. ومع ضرورة توافر عناصر مثل الرصيد الثقافي والأخلاقي، والمرونة التنظيمية والموهبة القيادية، فإن العامل الناظم لسلوك العرب إزاء التحول في منظومة العلاقات الدولية، هو استعداد القوى العربية الفاعلة على مستوى القلب والأطراف للاجتماع على صيغة ناجحة للتكيف الإيجابي.

وإذا كان انهيار نظام القطبين جرى على نحو يفضي إلى خسارة النظام العربي في مجموعه حليفاً ستراتيجياً هو الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، وهي خسارة فادحة بدليل «الصفقة التاريخية» مع الغرب التي قضت بتوجيه اليهود السوفيات، منذ عام ١٩٨٨، إلى إسرائيل الأراضي العربية المحتلة، فإن الانهيار الذي يترك مسألة الأمن وسياسات القوة معلقة على النطاق العالمي لا يعد أمراً سلبياً بالمطلق، ذلك أن الانهيار يفك الارتباط المصطنع بين القضايا العربية الكبرى والصراع الدولي. وقد ذهب الدعم الغربي لإسرائيل، ولا سيما منه الدعم الأميركي، وفقاً لمنطق التجاذب بين العملاقين السوفياتي والأميركي، الى مستوى لا تتحمله المصالح الحيوية المتصلة

بالعلاقات الأميركية ـ العربية. وربما يكون نظام القطبين تسبب بأضرار لبعض المصالح السياسية للعرب من حيث جعلها ضحية للحرب الباردة، بمقدار ما أتاح للعرب، في وقت من الأوقات، تأمين مكانة وسيطة تساعد على حماية الاستقلال وإنماء القدرات العسكرية والسيطرة على القرارات الأساسية لإنتاج النفط وضبط أسعاره.

وفي مقابل الفرص التي ضاعت بانهيار نظام القطبين، هناك فرص أخرى قد تتوافر مع بروز المنافسات بين الكتل الغربية الرئيسية؛ هذه الفرص لا تزال محدودة نسبياً بسبب نزعة الهيمنة لدى الأميركيين. لكن هناك إمكانات كبيرة لتعزيز هذه الفرص في المستقبل المنظور، في ظل النمو المتواصل للقوة الأوروبية والانحطاط المتعدد الأوجه، «النسبي» أو «المنطلق» لا فرق، للقوة العسكرية الأولى في العالم(٤٣).

---

(٤٣) «Le Monde Diplomatique" (Paris), Juin 1992.
Toinet N^{0} 459, «Comment les Etats Unis ont Perdu les moyens de leur Hégémomie».
KENNEDY Paul, **«Naissance et Déclin des Grandes Puissances»** (Paris: Editions Payot, 1989) pp. 570-593.

الحرب الصغيرة + الحرب الكبيرة في مواجهة العدو الإسرائيلي

١ ـ المهمة الوحيدة للقوات العربية[١] في هذه العقيدة:

تدمير الآلة العسكرية الإسرائيلية، وإيقاع أكبر عدد من الخسائر بالأرواح في صفوفها.

٢ ـ الحرب الصغيرة

هي ترجمة Guerilla warfare بالانكليزية وPetite guerre بالفرنسية. هذه الحرب التي خاضتها وتخوضها حالياً شعوب كثيرة لاسترجاع حقها من مغتصب قوي، عمادها المقاتل الفردي المؤمن بقضيته، وعتادها الأسلحة الخفيفة والفردية يستعملها المقاتل والمبادرة بيده لضرب آلة العدو العسكرية، والتأثير على معنوياته وإنهاكه، وشل تحرُّكاته وقدراته العسكرية، بغية إرغامه على إرجاع الحق المغتصب.

٣ ـ الحرب الكبيرة

هي الحرب التي تشنها الدول والأحلاف على بعضها البعض، بواسطة الجيوش والعتاد والتقنيات المختلفة، بغية فرض السيطرة والإرادة السياسية على الخصم.

١ ـ توطئة

منذ أن بدأت الصهيونية العالمية في القرن التاسع عشر بالتخطيط لاغتصاب فلسطين وإنشاء الدولة العبرية، بدأت بالتخطيط أيضاً لديمومة هذا الكيان وتوسعه على حساب الدول العربية. فقررت، منذ نشأتها، متّكلة على المعسكر الغربي، تزويد جيشها بأحدث

(١) **القوات العربية:** تشمل جميع القوى التي تتصدى للعدو الإسرائيلي: القوى النظامية وغير النظامية. أما القوى غير النظامية فيجب عليها في هذه الحرب أن تضع نفسها تحت تصرف القوات النظامية من حيث التدرّب والتسلّح وتنفيذ المهمات.

مقارنة بين الطاقة البشرية للعدو والطاقة البشرية العربية

لنأخذ فقط الدول العربية الشرقية، بالإضافة إلى مصر.
النسبة مع إسرائيل هي ١/٣٣، أي كل يهودي يقابله ٣٣ عربياً.
وإذا قدمنا هذه المقارنة بالنسبة لكل بلد على حدة، تكون النسبة كما يلي:
ـ بالنسبة للبنان ١/١.
ـ بالنسبة لسوريا ١/٤.
ـ بالنسبة للعراق ١/٦.
ـ بالنسبة للأردن والفلسطينيين ١/١.
ـ بالنسبة لمصر ١/٢٠.

هذا «الواحد» اليهودي، كان يعلم قبل أن يغتصب الأرض أنه سيواجه حوله مباشرة ٣٣ عربياً، ومع ذلك لم يتردد بل أقدم على مغامرته. وبعد ٤٨ سنة من الاغتصاب الأول، لا يزال يخطط للتوسع واستقدام يهود جدد غير عابئٍ بمن حوله. لماذا؟ لأنه في الوقت الذي يخطط فيه لنفسه ولمشاريعه التوسعية والاستيطانية، يخطط أيضاً لتعطيل قدرات أخصامه وضربها ببعضها البعض، وخلق الخصومات والنعرات الطائفية والمذهبية.

إن الطاقة البشرية العربية لم تُستغل منذ سنة ١٩٤٨، بل كانت تُقدَّم في جميع الحروب التي خاضها العرب مع العدو لقمة سائغة له يدمرها مع عتادها من الجو. إن الطاقة البشرية العربية هي أفضل للقضية من أي سلاح آخر وأفضل بكثير من امتلاك القنبلة النووية. لماذا؟

لأنه إذا حدث وامتلك العرب القنبلة النووية، مع العلم أن إسرائيل تمتلكها منذ زمن، تقع المنطقة تحت سقف الرعب النووي، وهذا الرعب يمنع الحروب. ومنع الحروب يتناسب حالياً مع مصلحة إسرائيل، لأنها ستستولي نهائياً على الأراضي المحتلة وتوطن فيها اليهود الجدد، بانتظار ما سيحصل مستقبلاً. أما بواسطة الطاقة البشرية العربية المنظمة، فيمكن استدراج الكيان الصهيوني إلى حروب استنزاف متواصلة. وهذا النوع من الحروب الموجه إلى الطاقة البشرية الإسرائيلية الضئيلة، هو الذي يعجل بانهيار هذا الكيان، ومفاعيله الفورية تكون:

ـ الحد من الهجرة.
ـ إنهاك الكيان.
ـ التوصل إلى إيجاد هجرة معكوسة.

في الصفحات التالية، سوف نحاول إظهار الطريقة التي يمكن بواسطتها تنظيم الطاقة البشرية العربية الكبيرة ضمن القوات المسلحة وخارجها، للتصدي لتنظيم العدو ولطاقته البشرية الضئيلة. ويكفي أن نأخذ لبنان مثلاً، فطاقته البشرية بالنسبة للعدو هي ١/١. وقد تمكنت المقاومة اللبنانية التي نشأت أثناء الاحتلال وبإمكانات محدودة، من التصدي للعدو وإنزال الخسائر في صفوفه، وشل حركته، والتأثير على معنوياته، وإجباره بالتالي

على ترك الأرض التي ابتلعها وعدم تمكينه من هضمها.

خلاصة القول في الطاقة البشرية العربية هو الآتي:

«الطاقة البشرية العربية المنظمة توازي التوازن الستراتيجي مع العدو، واستخدامها لاسترجاع الحقوق أضمن من امتلاك السلاح النووي».

الفكر العسكري العربي

مقابل ما اتصف به العدو من الدقّة والدراسات المعمقة في وضع أسس وركائز جيشه، دأب العرب على بناء جيوشهم وتجهيزها بما توافر من وسائل وأسلحة لا تتلاءم ومجابهة أفكار بناء ومخططات هذا العدو. وكانوا، ولا يزالون، لا يأخذون العبر والدروس إلاّ بعد الهزائم. فموضوع السيطرة والتفوق الجوي لم يتنبهوا له إلا بعد هزيمة ١٩٦٧، فجربوا التصدي بالصواريخ أرض ـ جو. وقد تبيَّن أيضاً في حرب ١٩٧٣ أن ليس هذا هو الحل، وبقيت السيطرة الجوية في يد إسرائيل وما زالت، وما زلنا نحن نترقب أعمال إسرائيل العدوانية انطلاقاً من الوضع القائم نفسه والتصدي لها بالأساليب القديمة ذاتها.

ما العمل إذن؟

العمل هو التغيير الجذري في أسلوب التصدي، والانتقال إلى أسلوب جديد في استعمال القوى، أسلوب ثوري ينطلق من تنظيم الطاقة البشرية العربية لبناء القوّة وخلق التوازن الذي بواسطته سنقارع العدو ونقضي على أحلامه.

هذا الأسلوب الجديد يقضي باعتماد الحرب الصغيرة في طليعة الحرب الكبيرة، واستناداً لذلك ينبغي إعادة تنظيم القوات العربية حسب النسب التالية:

ربع كل جيش عربي أو نصفه، يجب أن ينظم ضمن وحدات خاصة بالحرب الصغيرة، والباقي يبقى لخوض الحرب الكبيرة (العادية).

ولو كانت جغرافية المنطقة العربية المحيطة بإسرائيل (باستثناء لبنان)، صالحة للحرب الصغيرة، لكان علينا اعتماد هذا النوع من الحرب منذ أمد بعيد. ولكن بما أن هذه الجغرافية بمجملها صالحة نسبيًّاً لهذا الغرض، لذلك علينا اعتماد الجمع بين الحربين بحيث تكمل كل واحدة الأخرى وتُساندها.

الحرب الصغيرة، هذه الحرب حيث المقاتل الفردي هو سلطان المعركة، وحيث الأرض هي عضد وزند هذا المقاتل، منها ينطلق ليضرب وإليها يلجأ عند الضرورة. هذا المقاتل العربي الذي لم نعطه دوره الحقيقي حتى الآن، ولم نفسح له المجال لإظهار شجاعته وتفانيه وإقدامه وتفوقه على خصمه المغتصِب، فلنُنظِّمه في وحدات للحرب الصغيرة، ولنتوقف من الآن وصاعداً عن تقديمه في حروب دفاعية وفي علب من حديد، اسمها دبابات، وفي قبور مفتوحة، اسمها تحصينات دفاعية، لقمة سائغة لعدو غادر عرف كيف يستفيد إلى أقصى حد من تفوق جوي، ولا يزال يطوره ويحسنه لأن عليه يتوقف مصيره.

الحرب الكبيرة

إن استحداث وحدات الحرب الصغيرة والتركيز عليها، لا يعني مطلقاً عدم الاهتمام بالجيوش التقليدية وتحديثها وتطويرها. وما استحداث وحدات الحرب الصغيرة سوى خدمة لأهداف الحرب الكبيرة. فبدلاً من أن نزج في الخطوط الأمامية (ونحن دائماً في وضع دفاعي) وحدات كبيرة ذات أسلحة كبيرة وهي أساساً معدة للعمليات الهجومية، ونقدمها لقمة سائغة لطيران العدو، ندفع إلى الأمام وحدات الحرب الصغيرة. وفي الخطوط الخلفية تتمركز الوحدات الكبيرة: مدرعات ـ مدفعية ـ صواريخ مختلفة، وتكون جميعها مكملة لجهاز المدافعة ومساندة لوحدات الحرب الصغيرة، ويتطور استعمالها وفقاً لتطور الوضع القتالي فتُستغل قدراتها استغلالاً حقيقياً بعيداً عن التدمير قبل الاستعمال، ويمكنها أن تقوم انطلاقاً من الخطوط الخلفية بالمهمات التالية:

ـ هجمات رديّة.
ـ سدّ ثغرة.
ـ التفاف.
ـ تدخُّل ضد إنزال مجوقلين أو مظليين.
ـ استغلال النجاح لدحر العدو وتدميره.

ولكن من أين نأتي بالقوى لتشكيل وحدات الحرب الصغيرة؟

من جميع وحدات الجيش، كاختياريين للانخراط في هذه الوحدات.

وأيضاً من المتطوعين المدنيين.

ويُطلق على وحدات الحرب الصغيرة اسم: «كتائب قناصة المدرعات».

ويُطلق على الفرد من هذه الوحدات اسم: «قناص». ويُعيَّن له لباس خاص متميز عن كل وحدات الجيش.

الفكر العسكري في العقيدة القتالية الجديدة

بغياب التوصل إلى توازن في الجو مع العدو ـ وهذا بعيد المنال على المدى المنظور ـ يجب أن ننزع من فكرنا موضوع الدفاع الثابت المستميت عن الأرض، ونعتمد طريقة الدفاع المرن المستند إلى ستراتيجية واحدة وهدف واحد ألا وهو **تدمير الآلة العسكرية الإسرائيلية وإيقاع أكبر الخسائر في الأرواح بصفوفها.**

إن الأرض العربية واسعة وعميقة، فبدلاً من أن نترك العدو يدمّر آلتنا العسكرية ويبتلع الأرض لقمة وراء لقمة ويهضمها، يجب أن نستغل عمقنا الستراتيجي **ونجعل الأرض تبتلعه.**

والمعروف أن العدو الإسرائيلي في جميع الحروب التي خاضها مع العرب، لا يتقدم متراً واحداً في البر إلاّ بعد أن يدمر من الجو كل سلاح عربي يمكن أن يشكل خطراً على قواه البرية. فهو يقوم بعشرات الاستطلاعات الجوية، ويستهلك الأطنان من القنابل كي لا

يخسر أحداً من عناصره، نظراً لضآلة طاقته البشرية وتأثير الخسائر البشرية على روحه المعنوية. إذن لقد أصبح واضحاً أن كل سلاح عربي ثقيل يُحشد في الجبهة الأمامية، هو بمثابة هدية لطيران العدو يدمرها قبل أن تُستعمل ضدّه، وكل عمل هندسي ظاهر هو بمثابة قبر مفتوح لمستعمليه.

كيف العمل إذاً؟

لتفويت الفرصة على العدو، ومنعه من تدمير الآلة العسكرية العربية وابتلاع الأرض، يقتضي اعتماد نظرية: **الفراغ القاتل.**

كيف؟

إخلاء الجبهة الأمامية الدفاعية من كل الأسلحة الثقيلة على عمق معين ومدروس، حسب طبيعة الأرض، والاحتفاظ بهذه الأسلحة في الخطوط الخلفية. ولمّا كان العدو الإسرائيلي قد درس موضوعه بدقة منذ أن قرر اغتصاب الأرض، واقتنى ولا يزال أحدث طائرات العالم للسيطرة بواسطتها على محيطه، علينا نحن العرب أن ندرس الردّ على مخططات العدو، وهذا الرد يقضي بأن نقتني أحدث أنواع الصواريخ الفردية الموجهة وغيرها لاصطياد مدرعات العدو وآلياته التي أعدها لاستثمار عمل طيرانه.

إن زرع الجبهات بهذه الأسلحة الفردية الفتاكة بشكل خطوط دفاعية متتالية وعلى جميع محاور التقدُّم «axe d'approche»، لا يشكل أي هدف سهل لطيران العدو.

ما هي الحصيلة التي يمكن جنيها من هذه الطريقة؟

الجيش الإسرائيلي يمتلك ما يقارب الـ ٥٠٠٠ آلية مدرعة. لنقل إن ثمنها التقديري ١٥ مليار د.أ. على الأقل. فإذا ما تصدينا لهذه الآليات في الخطوط الأمامية وفي العمق بوحدات منظمة من وحدات «الحرب الصغيرة»، وخصصنا لكل آلية مدرعة خمس قذائف صاروخية فردية بين موجهة وغير موجهة، يلزمنا ٢٥٠٠٠ قذيفة لتعطيلها أو تدميرها. ويكون ثمن الصواريخ الإجمالي، إذا وضعنا للصاروخ قيمة إجمالية ١٠,٠٠٠ د. أ.

٢٥٠٠٠ × ١٠,٠٠٠ = ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠، أي مائتان وخمسون مليون د. أ. لتدمير ١٥ مليار د. أ، أي كل دولار واحد يدمر ٦٠ دولاراً.

هذا ما يمكن أن نحصل عليه من نتائج بفضل استعمال الطاقة البشرية العربية المدربة والمنظمة، وبفضل العمق الستراتيجي المتوفر لنا وغير المتوفر للعدو. ناهيك أيضاً عن التوفير في شراء الأسلحة الثقيلة والمعقدة الباهظة التكاليف والمعرضة للتدمير قبل الاستعمال.

ماذا عن الأسلحة التقليدية واستعمالها؟

طالما نحن بصدد العمليات الدفاعية ولم ننتقل بعد إلى الوضع الهجومي وامتلاك المبادرة لافتقارنا إلى التوازن الجوي، وجب علينا استعمال الأسلحة التقليدية في الخطوط الخلفية لمساندة وحدات الحرب الصغيرة.

ـ **المدرعات:** تحشد في أماكن مدرَّأة ومموَّهة في الجبهة الخلفية أو على جوانبها، حسب وضع الأرض واستعمالها.

ـ **المدفعية:** تحشد في الأماكن المخصصة لمساندة وحدات الحرب الصغيرة عند اللزوم.

ـ **الصواريخ المضادة للطائرات:** تركز في الخلف لحماية قواعد المدرعات والمدفعية، وحول المدن والمنشآت الصناعية والاقتصادية.

ـ **الطائرات:** تُركز في المطارات البعيدة لحماية العمق الستراتيجي وللتدخل على الجبهة في الظروف المؤاتية.

ما هي الحصيلة الإجمالية التي يمكن جنيها من اعتماد ما تقدم من أسلوب الدفاع هذا؟

نتصور، في حال اعتمدنا هذا النوع من أساليب المدافعة، أن تنقلب الأمور، وننتزع المبادرة من يد العدو، ونطلق حروب التحرير ونطورها إلى حروب استنزاف تشل الدولة العبرية وتوقف مشاريعها في الهجرة والاستيطان والتوسع.

وفي تشكيل وحدات الحرب الصغيرة، تُسمَّى هذه الوحدات «وحدات قناصة المدرعات»، وتكون نسبة عديدها ١/٤ أو ١/٥ من عديد الجيوش.

وبالإضافة إلى تدريبها على التصدي لآليات العدو بالأسلحة الصاروخية، تتدرب أيضاً على زرع الألغام وتفجير العبوات عن بعد إما سلكياً أو لاسكلياً، لذلك وجب أن تكون مزيجاً من المشاة الخاصة وسلاح الهندسة.

نموذج تشكيل فصيلة

١ ـ حضيرة صواريخ غير موجهة RP6 مؤلفة من:

- رئيس حضيرة ١.
- ثلاثة أرهاط RP6، كل رهط مؤلف من رئيس رهط ورامٍ ومساعد رام: المجموع ٣.

يكون عدد الحضيرة ١٠ رجال.

٢ ـ حضيرة صواريخ موجهة مؤلفة من:

- رئيس حضيرة ١.
- ثلاثة أرهاط صواريخ موجهة، كل رهط مؤلف من رئيس رهط ورامٍ ومساعد: المجموع ٣.

يكون عدد الحضيرة ١٠ رجال.

٣ ـ حضيرة هندسة مؤلفة من:

- رئيس حضيرة.
- ثلاثة أرهاط تفجير وزرع ألغام، كل رهط مؤلف من ٣ عناصر.

يكون عدد الحضيرة ١٠ رجال، وتزود بآلات تفجير سلكية ولاسلكية وبعبوات ناسفة ضد الآليات.

يكون عدديد الفصيلة ٣٠ + آمر الفصيلة.

ويكون عديد السرية ٣١ × ٣ = ٩٣ رجلاً.

وإذا أضفنا إليها فصيلة قيادة وخدمة تحتوي أيضاً على حضيرة صواريخ فردية مضادة للطائرات وحضيرة نقل خفيفة، يصبح عديد السرية الإجمالي ١٢٥ رجلاً.

وإذا الكتيبة تألفت من ثلاث سرايا، يصبح عديد الكتيبة ٤٠٠ تقريباً، مزودين بـ ٥٤ سلاح صاروخي فردي مضاد للمدرعات.

فإذا حولنا أربعين ألفاً من نخبة عناصر الجيش إلى كتائب حرب صغيرة، نكون قد أنشأنا ١٠٠ كتيبة عديد أسلحتها الصاروخية ١٠٠ × ٥٤ = ٥٤٠٠ سلاح، ما عدا الألغام والعبوات الناسفة والأفخاخ. وبذلك نكون قد خصصنا كل آلية إسرائيلية بسلاح صاروخي فردي واحد يمكن أن يطلق عليها عدّة قذائف في عدّة أماكن وفي عدّة أوقات، بدون أن تتمكن وسائل العدو بسهولة من كشف هذا السلاح والتصدي له وإخراجه من المعركة.

مثلان واقعيَّان يُثبتان صحة الفكر الجديد.

ثمة مثلان واقعيّان يُثبتان صحة هذا الفكر الجديد:

الأول: يبين إمكانيات المقاتل العربي وتصميمه وتفانيه في مقاتلة العدو الغاصب.

نهار الجمعة ١٠ حزيران قبل الظهر، وفي حرب ١٩٦٧، وأمام هجوم لواء مدرع إسرائيلي من سهل الحولة باتجاه الجولان، تراجعت سرية دبابات سورية كانت متمركزة في تل العزيزيات، لكن الدبابة الأخيرة من هذه السرية توقفت وأبت التراجع وعادت قليلاً إلى الوراء وتمركزت، وقرر رئيسها التصدي لوحده للواء المدرَّع الإسرائيلي. وبالفعل تمكن من تدمير خمس دبابات لهذا اللواء وأوقف تقدمه لمدة ساعة، قبل أن يتمكن العدو من الالتفاف عليه وتدميره. فلو كان طاقم الدبابة طاقم صواريخ فردية، لقام بالعمل نفسه، ولكان حظه من الإفلات من العدو أكبر بكثير ولكان انتقل إلى مراكز أخرى وتابع مهمته.

الثاني: يُبيِّن حذر العدو في استعمال قواه البرية وحساسيته الكبيرة من الخسائر بالأرواح.

في ١٢ أيار ١٩٦٩، أثناء الغزو الإسرائيلي لمنطقة العرقوب في الجنوب اللبناني، تمكنت دبابة لبنانية متمركزة في سوق الخان من إصابة دبابة للعدو على منعطف راشيا الفخار، ممّا أدى إلى توقف الهجوم الإسرائيلي لأكثر من ساعتين واستقدام طائرة هليكوبتر لنقل الجرحى والقتلى. ولم يُستأنف الهجوم إلاّ بعد أن صب طيران العدو ومدفعيته مئات القنابل على المواقع العسكرية لإسكاتها. وقد نتج عن هذا التوقف تأخير تنفيذ عملية الغزو إلى اليوم التالي.

هذان المثلان يُبيِّنان لنا كم هو مفيد أخذ العبر من التجارب، وكم له مردود تنظيم الطاقة البشرية العربية، واستغلال قدراتها في الصراع مع العدو، وكم هو هذا العدو شديد الحذر والحرص على سلامة عناصره، إذ أنه لا يحرك مشاته في ميادين القتال إلاّ معلبين بالحديد، ويلبسهم السترات الواقية من الرصاص حتى ضمن الآليات المدرعة، ولا يتقدَّم

بهم متراً واحداً ما لم تكن الطائرات فوق رؤوسهم.

لذلك وجب استغلال نقطة الضعف هذه عند العدو، وايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر في صفوفه بواسطة وحدات الحرب الصغيرة.

الخلاصة:

ـ يجب تركيز العقيدة القتالية العربية على هدف واحد فقط، ألا وهو تدمير الآلة العسكرية الإسرائيلية وإيقاع أكبر الخسائر في صفوفها، هذه الآلة التي أعدها العدو ليستثمر بواسطتها عمل سلاحه الجوي المتفوق في تدمير الآلة العسكرية العربية واحتلال الأرض والتوسع والتي بدونها يصبح عمل هذا السلاح الجوي بدون مردود.

ختاماً، إذا طبقنا هذه العقيدة يمكن أن تنقلب المعادلة القائمة منذ ١٩٤٨، وننتزع المبادرة من يد العدو، ويصبح مقلاع داوود مقلاعاً عربياً ويتغلب على غوليات الإسرائيلي.

مثل تطبيقي: المدافعة عن سهل البقاع

لسهل البقاع أربعة محاور اقتراب:

١ ـ محور تومات نيحا ـ مشغرة ـ صغبين ـ كفريا.

٢ ـ محور قليا ـ زليا ـ سحمر ـ يحمر ـ القرعون ـ جب جنين.

٣ ـ محور الحاصباني ـ كفرمشكي ـ راشيا ـ عيتا الفخار ـ المصنع.

٤ ـ محور شبعا ـ راشيا الوادي ـ كفرقوق ـ وادي الحرير.

القوى المطلوبة: من وحدات الحرب الصغيرة:

ـ للمحور الأول = كتيبتا «قناصة مدرعات».

ـ للمحور الثاني = ثلاث كتائب «قناصة مدرعات».

ـ للمحور الثالث = ثلاثة كتائب «قناصة مدرعات».

ـ للمحور الرابع: كتيبتا «قناصة مدرعات»

احتياط: أربع كتائب

ـ كتيبتان في مؤخرة المحور الأول والثاني.

ـ كتيبتان في مؤخرة المحور الثالث والرابع.

المجموع = ١٤ كتيبة.

عديد أفرادها = ٥٦٠٠

عدد أسلحتها الصاروخية = ٧٥٦

أما وحدات الجيش (مدرعات ـ مدفعية ـ صواريخ...) فتتمركز في الخطوط الخلفية. ولنقل من خط يمتد من كفريا ـ إلى جب جنين ـ إلى عيتا الفخار...

ولنفرض أن العدو دفع إلى هذه المحاور بثلاثة ألوية مدرعة، فنكون قد خصَّصنا لكل مدرعة أكثر من سلاحين صاروخيين، عدا الألغام والنسفيات والعبوات الناسفة التي تقوم بتجهيزها حضائر الهندسة التابعة لكتائب وحدات الحرب الصغيرة. وتجاه هكذا جهاز مدافعة، لن يتمكن طيران العدو من مساندة تقدم وحداته المدرعة، لأنه سوف يجد صعوبة كليّة في اكتشاف الأسلحة التي تعيق تقدمه، وسوف يرى أرضاً خالية من أي سلاح ظاهر وأي إشارة لوجود تحصينات دفاعية أو أشغال هندسية. وبهذه الطريقة، نحبط خططه وننتزع منه استغلال تفوق سلاحه الجوي لتطوير معاركه البريّة الهجومية.

في هذا المثل الذي قدمناه للمدافعة عن سهل البقاع، تُعتبر هذه الطريقة أفضل من المدافعة بالطرق القدية، أي إنشاء الحفر للدبابات واستعمالها كسلاح دفاعي ثابت، بينما هي طليعة الأسلحة الهجومية. وحفر الخنادق للمشاة كمن يحفر قبره بيده، كل ذلك لنُقدِّم للعدو على طبق من فضة عتادنا ورجالنا لينزل بها الخسائر قبل أن تعطي أي مردود دفاعي، فيسهل له بذلك الاستيلاء على الأرض وهضمها.

مقارنة بين المعادلة التي كانت قائمة بين القوى المتصارعة في ڤيتنام وبين المعادلة التي كانت قائمة ولا تزال بين العدو الإسرائيلي والعرب

١ ـ في ڤيتنام:

١٠٠ ألف مقاتل ڤيتكونغ كانوا يتصدون لجيوش نظامية يبلغ عديدها مليوني جندي، مزودين بأحدث التكنولوجيا وأنواع الأسلحة، البحرية والجوية والبرية. ومع التفاوت الهائل في العدد والعتاد بين الفريقين، تمكن الڤيتكونغ من انتزاع النصر وتحرير الأرض.

كيف كانت المعادلة بين الفريقين المتصارعين ولماذا أدت إلى هذه النتيجة؟

مقاتل الڤيتكونغ انطلق في قتاله مستنداً إلى عدالة قضيته، وتحالف مع الأرض والمناخ وربح القضية. كيف؟ الأرض والمناخ عطّلا كثيراً من فعالية التكنولوجيا الحربية المتطورة. فالأحراج الكثيفة والأمطار الغزيرة وكثرة المستنقعات، حدَّت كثيراً من فعالية جميع الأسلحة: طيران ـ مدفعية ـ مدرعات. واختصرت الحرب هناك على القتال المتقارب بين الأفراد وبالأسلحة الفردية، فتغلب صاحب الأرض والقضية على المقاتل الدخيل الذي يخوض الحرب بدون قضية.

إذن الحلف المكوّن من:

المقاتل الفردي + القضية + الأرض + المناخ والطقس، تغلب على العدد والتكنولوجيا والجيوش المجهزة بأحدث أنواع الأسلحة.

٢ ـ في الشرق الأوسط

المعادلة هنا معكوسة. ثلاثة ملايين إسرائيلي يُحاربون أكثر من ١٠٠ مليون عربي. عناصر التصدي الإسرائيلي مؤلفة من:

المقاتل الإسرائيلي + التكنولوجيا + القضية + الأرض + المناخ والطقس.

حالياً، ومنذ قيام الكيان الإسرائيلي، يتصدى ما بين الألف والألفي يهودي فقط لجميع الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل. وبواسطة هؤلاء، امتلكت إسرائيل ولا تزال المبادرة بشن الحروب والغارات الجويّة أينما تشاء وساعة تشاء.

من هم اليهود هؤلاء؟

هم الطيارون اليهود الذين يفرضون المعادلة القائمة بين العرب وإسرائيل منذ إنشاء هذه الأخيرة. هؤلاء الذين يسلبون العرب مبادرة شن الحرب، واسترجاع الحقوق منذ إنشاء الكيان الصهيوني. إن المعادلة التي كانت قائمة بين إسرائيل والعرب والتي لا تزال قائمة على الأسس ذاتها حتى الآن، هي بعكس المعادلة التي كانت قائمة بين القوى المتصارعة في الڤيتنام.

فاليهودي هنا يتحالف مع التكنولوجيا والأرض والمناخ منذ إنشاء إسرائيل، وينتزع المبادرة ويشن الحروب ويوقفها ساعة يشاء.

كيف؟

منذ إنشاء إسرائيل، عمل الإسرائيليون على امتلاك أحدث التكنولوجيا في الجو والبر، لأنهم درسوا الموضوع ورأوا أن من يمتلك السيطرة الجوية في الشرق الأوسط يسيطر تماماً على ساحة المعركة.

إذن الإسرائيلي تحالف مع التكنولوجيا الأحدث ومع الأرض والمناخ.

ماذا يجب أن يكون الردّ العربي على هذا التحالف؟

يصعب على العرب أن يتباروا مع إسرائيل في اقتناء التكنولوجيا الحديثة، خاصة في مجال السلاح الجوي، لأن مصادرها مقفلة في وجههم من قبل حماة إسرائيل. إذن التوازن في التكنولوجيا بين العرب وإسرائيل سيظل مختلاً على المدى المنظور.

ما العمل؟

على العرب أن يستندوا على التحالف التالي:

الطاقة البشرية + القضية + السلاح الفردي الحديث المضاد للآليات + الأرض.

الأرض وردت في مطلع المعادلة حليفاً للإسرائيلي، ولكنها أيضاً حليف للمقاتل العربي. كيف؟

بالنسبة للإسرائيلي: الأرض العربية التي هي في غالبيتها جرداء ومسطحة، هي مقتل للجيوش العربية التي تخوض الحرب عليها بمعدات ثقيلة وبدون غطاء جوّي.

أما بالنسبة للمقاتل الفردي العربي المزود بالأسلحة الفردية المضادة للآليات، فهي حليف، إذ ان هذه الأرض مهما كانت طبيعتها يُمكنها أن تُؤمِّن مخبأً للمقاتل الفردي وتعطيه مجالات واسعة للمراقبة والتصدي للعدو من مسافات بعيدة بدون أن يتمكن هذا من اكتشافه إلا بصعوبة من الجو. وهذا ما يوصلنا إلى ما ورد في فصول سابقة من هذه الدراسة عن تحويل أجزاء مهمة من عديد الجيوش العربية إلى وحدات حرب صغيرة بغية انتزاع المبادرة من يد العدو الصهيوني.

العبر من حرب فيتنام ونتائجها

١) في ذروة احتدام حرب ڤيتنام، وصل عديد الجيوش فيها إلى مليوني عسكري منهم مليون ونصف عسكري ڤيتنامي جندي ونصف مليون عسكري أميركي، مقابل مائة ألف مقاتل ڤيتكونغ فقط، أي أن كل مقاتل ڤيتكونغ كان يتصدى لعشرين عسكرياً. كان عديد سكان ڤيتنام ٢٦ مليوناً: ١٣ مليوناً في ڤيتنام الشمالية و١٣ مليوناً في ڤيتنام الجنوبية.

يمكننا أن نستنتج أنه مهما تقدمت التكنولوجيا في الحروب، يبقى الفضل في ربح المعركة، وعلى المدى الطويل، للعنصر البشري، إذا أُحسن تنظيمه واستُغلت قدراته. وعلى هذا الأساس، يجب دراسة الطاقة البشرية العربية وتنظيمها، واستغلال قدراتها للتغلب على التكنولوجيا واسترجاع الحقوق.

٢) عندما وصل متوسط الخسارة البشرية الأميركية إلى أربعين قتيلاً في اليوم الواحد، لم يعد الرأي العام الأميركي يتحمل ذلك، فسارت التظاهرات والاحتجاجات ضد حرب ڤيتنام، وبدأت الضغوطات الشعبية لإيقافها وإرجاع الجنود الأميركيين إلى بيوتهم. وهكذا كان، فانتهت حرب ڤيتنام وانتصر الڤيتكونغ، وكل ذلك بفضل رفع نسبة الخسائر في الأرواح لدى العدو.

إذا كانت الولايات المتحدة التي تعد ٢٥٠ مليون نسمة لم تتحمل نسبة خسائر بالأرواح لا تتجاوز الخمسة من مليون في الشهر، فكيف سيكون وضع الشعب الإسرائيلي الضئيل العدد إذا ركزنا عقيدتنا في الحرب معه على ايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر في الأرواح في صفوفه؟

٣) مليون دولار كانت كلفة قتل مقاتل الڤيتكونغ. لماذا كانت هذه الكلفة عالية؟ كانت عالية جداً لأنه كانت تستعمل ضدّه جميع أسلحة الجيوش النظامية من مدافع البحرية إلى الطيران إلى مدفعية الميدان إلخ. وهو مثل الزئبق يضرب ويختفي ويلجأ إلى الأرض لتحميه، ثم يضرب من جديد والمبادرة في يده.

إن العدو الإسرائيلي يقتل مقاتلي الجيوش العربية بالجملة وبأرخص الأثمان، لأنهم يُقدِّمون إليه بالجملة، فيدمر المعدات ويقتل الرجال ويحتل الأرض، وهذا ما سيفعله دائماً طالما بقيت المبادرة بيده وطالما لم نُغيِّر نحن في عقيدتنا القتالية.

لماذا لا نجعل المقاتل الفردي العربي فعّالاً في القتال وغالي الثمن كمقاتل الڤيتكونغ؟!

٤) رب قائل إن طبيعة الأرض في ڤيتنام هي التي ساعدت مقاتل الڤيتكونغ لأن يصل إلى المستوى الذي وصل إليه من الفعالية في القتال والتغلب على أخصامه في النهاية.

إن طبيعة القتال في ڤيتنام كانت من نوع القتال المتقارب، وهو في غالبيته نصب كمائن في الأحراج لدوريات العدو الراجلة أو المؤللة. وغالبية الأسلحة المستعملة كانت من أسلحة المشاة الخفيفة. في قتالنا مع العدو الإسرائيلي، هذا النوع من القتال ليس المطلوب، إذ أن الإسرائيلي غير مُعدٍّ أبداً إلاّ في ما ندر ليقاتل راجلاً. لقد أُعدّ فقط لينتقل بواسطة الآليات المدرعة، ويستثمر عمل الطيران بدون تعريض روحه للخطر. وغالباً ما يُلبسونه سترة واقية من الرصاص وهو ضمن المدرعة. إذن الكمائن التي ستقوم بها وحداتنا في الحرب الصغيرة، هي كمائن بالصواريخ الفردية المضادة للمدرعات، ومسافات تدخلها تتراوح بين ٥٠٠ و٣٠٠٠ متر، وأرضنا حتى ولو كانت طبيعتها في الغالب جرداء، فهي صالحة لهذا النوع من الحروب. وبهذا النوع من القتال، نرفع قيمة مقاتلتنا الفردي، ونجبر اليهودي على دفع الثمن غالياً، لإخراجه من المعركة كما كانت الحال بين مقاتل الڤيتكونغ والأميركيين في ڤيتنام.

في النهاية، يمكن القول إنه منذ إنشاء الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٨ وحتى تاريخه، يتحكم ما يقارب ٢٠٠٠ إسرائيلي بمصير مائتي مليون عربي، ويفرضون عليهم الحروب أينما يشاؤون وساعة يشاؤون. وهم حالياً يريدون فرض السلام كيفما يريدون. الألفا إسرائيلي هؤلاء هم «طيارو العدو». فإلى متى تبقى الحال على هذا المنوال؟ لقد آن الأوان لأن نقلب المعادلة وننتزع المبادرة من يد هذا العدو المتغطرس، وذلك بتطبيق العقيدة القتالية الجديدة، والتي تقضي بأن تقدم الطاقة البشرية العربية أربعمائة مقاتل فردي فقط من كل مليون عربي. هل هذا بكثير؟؟

ETS

SAID INDUSTRIES

Reparations de Toutes Sortes Moteurs
& Pompes à Injections Moteurs
Agricoles & Industriels

مؤسسة

سعيد الصناعية

تصليح جميع انواع الطلمبات والبخاخات
وعموم انواع سيارات المازوت والآلات
الزراعية والصناعية

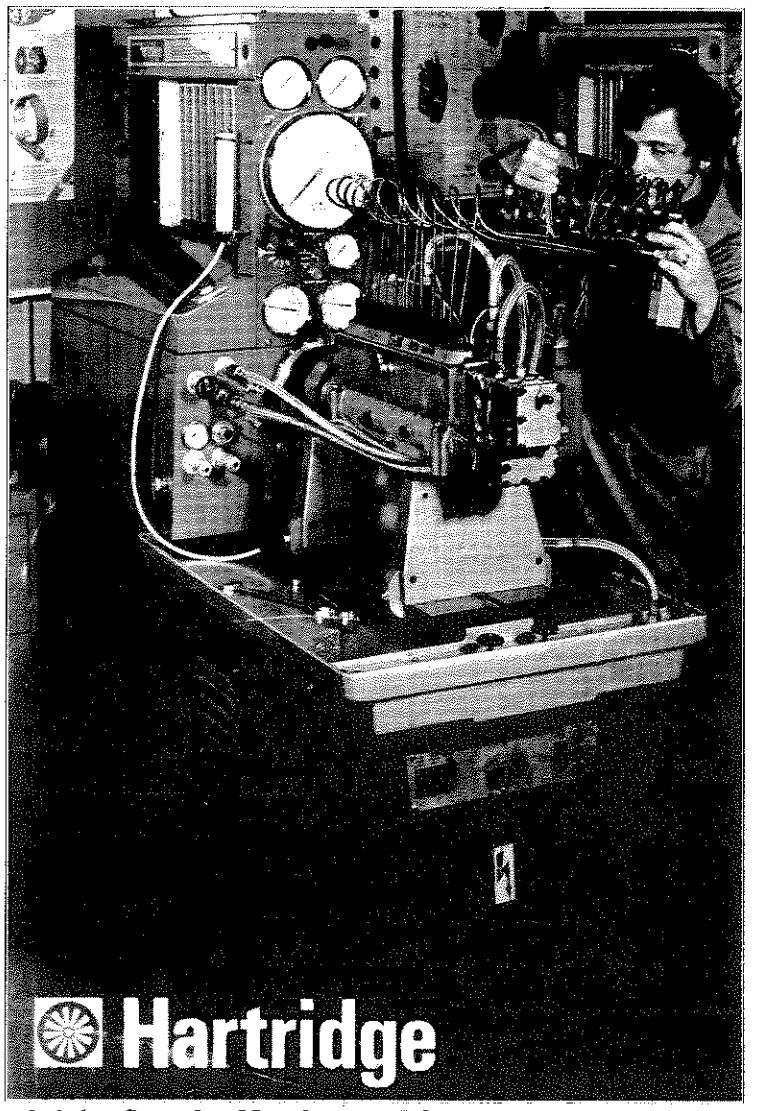

Hartridge

Sad Al-Bouchrieh - Quartier Moudawar - Tél.: 884238 - Fax: 885090 - 887051

سد البوشرية – حي المدور – تلفون: ٨٨٤٢٣٨ – فاكس: ٨٨٥٠٩٠ – ٨٨٧٠٥١ – جهاز: ١٤٣٠٢ – ١٤٤١٨

CONSOLIDATED ENGINEERING & TRADING CO. SAL

شركة الإتحاد للهندسة والتجارة (ش.م.ل)

مع أطيب التمنيات القلبية لكافة ضباط وافراد الجيش اللبناني بدوام العزة والعنفوان

Sin El Fil - Round - About AL-Hayek - Edmond Bilal Bldg.
Tel: 01/481390 - 496751
Tlx: 40213 CET - Fax: 01/496754 - VHF: 14.7180
Mailing Address: P.O.Box: 55129
Sin El-Fil - Lebanon

Avec les compliments de

OMNIPHARMA

AGENT DE : - F. Hoffmann - La Roche - Bâle, Suisse
- I.C.I. Pharmaceuticals - Angleterre
- Diagnostica, Réactifs de Laboratoire.
- Oxford, Instruments de Laboratoire.
- Labo Ega, Tubes pour prèlèvements, etc ...

Adresses : Droguerie OMNIPHARMA - Badaro
Tél : 384641 - 382780 - 385080 - 387804
Tlx : 22149 LE - 43836 LE
B.P : 11- 7956 Beyrouth - Liban

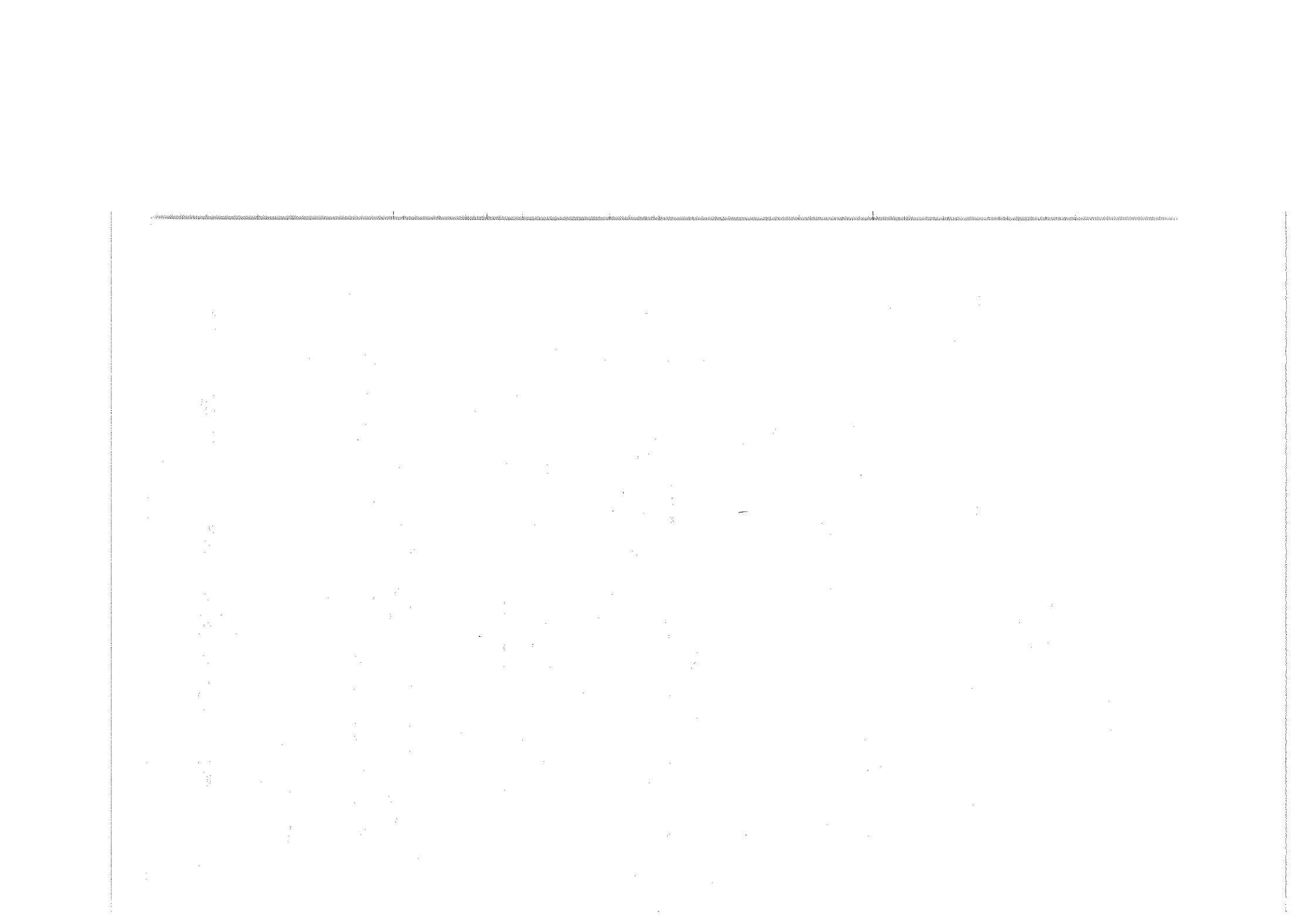

- Charles Zorgbibe, «La Méditerranée, nouvelle ligne de front?», Revue politique et parlementaire, no 980, nov-déc. 1995, pp. 67-72.
- Antoine Messarra, **«L'armée libanaise: servitude ou partenariat»**, ap. Fadia Kiwan (dir:, Le Liban aujourd'hui, Beyrouth et Paris-CNRS éditions, Cermoc, 1994, 296 p., pp. 89-99.
- William Quandt, **«Reagan's Lebanon Policy: Trial and Error»**, The Middle East Journal, vol. 38, no 2, Spring 1984, pp. 237-254.
- Débat devant 174 personnalités françaises à Beyrouth à l'initiative du journal Le Monde, L'Orient-Le Jour (Beyrouth), 6 juin 1996.
- Leah Rabin, interview in Paris Match, 13 juin 1996, p. 64
- Sur une stratégie planifiée de violence partitionniste au Liban, cf. les correspondances sionistes de 1954 publiées par Davar (Israël) en oct. 1971 et reproduites dans Bayrût al-Masâ (Beyrouth), no 97 et 98 des 9 et 16 déc. 1975, et publiées par Moshe Sharett, Mémoires, Tel-Aviv, Ed. Maariv, 8 vol., 1978 (en hébreu).
- Samir Kassir, «Une aussi bonne frontière», et Paul-Marie de la Gorce, «Guerre au Liban, Elections en Israël», Le Monde diplomatique, juin 1996, p. 22.
- Antoine Messarra, «Israël n'a rien appris», Le nouveau quotidien (Lausanne), 26 avril 1996.
- al-i'tidâ'ât al-isrâ'îlyya 1948-1990 (Les agressions israéliennes), Ma'lumât (Dâr al-Safîr, Beyrouth), 1992.
- Min anâkîd al-ghadab ila suqût Peres (Des Raisons de la colère à la chute de Pères), Malaf al-nahâr, 1996, 200p.
- Ignacio Ramonet, Christian de Brie, Alain Gresh (dir:, Conflits fin de siècle, in Manière de voir (Le Monde diplomatique), no 29, 1996, 98p. (notamment ch.3¤ Périls en Méditerranée).
- Stephane Pierre-Caps ,**«La multination». L'avenir des minorités en Europe centrale et orientale»**, Paris, Odile Jacob, 1995, 338p.
- Charles-Georges Fricaud-Chagnaud et Jean-Jacques Patry, «Mourir pour le roi de prusse?», Paris, Publisud, 1994, 192p. (La sécurité européenne et pour éviter la balkanisation de la planète).
- Charles Zorgbibe, op.cit. Cf. aussi dans Le Monde diplomatique: Edgar Morin, Mère méditerranée. Matrice de cultures, zone de tempête, août 1995£ Fran5ois Maspero, Frontières balkaniques (Voyage à travers les nationalismes), août 1995£ Jean Chesnaux, Fracture en méditerranée. (Jeter des passerelles), sept. 1993£ Catherine Coquery-Vidrovitch, Du bon usage de l'ethnicité, Juil. 1994.

Bibliographie

- Sur la hantise de la peur et son exploitation aujourd'hui: Jean-Paul Escande, **«J'accuse les marchands de peur»,** Paris, Calmann-Lévy, 1996, 216 p.
- Sénèque, **«L'homme apaisé»** (Colère et clémence), Paris, Arlea, 1990, 190p.
- Joseph Saadé, **«Victime et bourreau»** (Une vie racontée par Frédéric Brunnquell et Frédéric Couderc), Paris, Calmann-Lévy, Presse Pocket no 3515, 1989, 254p.
- Nabil Beyhum, **«Les démarcations au Liban d'hier à aujourd'hui»,** ap Fadia Kiwan, Le Liban aujourd'hui, Paris-CNRS éditions, Beyrouth-Cermoc, 1994, 296 p., pp. 275-296.
- Melhem Chaoul, **«Le dispositif de la guerre au Liban. Fonction de réduction»,** ap. Antoine Messarra (dir., Le droit à la mémoire, Beyrouth, Fondation libanaise pour la paix civile permanente, Librairie Orientale, 1988, 360p., pp. 39-60.
- Tony Georges Atallah, **«al-Tadâmun al-wazâri khilâl al-azamât»** (La solidarité ministérielle en période de crise), Beyrouth, Libraire Orientale, à paraître en 1996.
- François Fejto, **«Requiem pour un empire défunt»** (Histoire de la destruction de l'Autriche-Hongrie), Paris, Lieu commun, 1988, 438p.
- Cité in al-Anwar (Beyrouth), 10 oct. 1990.
- Le Monde, 16 janvier 1990.
- Espagne, France, Italie, Yougoslavie, Albanie, Grèce, Turquie, Syrie, Liban, Israël, Egypte, Libye, Tunisie, Maroc, Algérie, Chypre, Malte.
- Otto Bauer, **«La question des nationalités et la socia-démocratie»,** Paris, EDI, 2 vol., 1987, 334 et 524 p.
- Georges Young, **«Corps de droit ottoman»,** Oxford, Clarendon Press, 7 vol., 1905.
- Arend Lijphart, **«Patterns of majoritarian and consensus government in twenty-one countries»,** New Haven and London, Yale University Press, 1984, 230 p.
- Jean-Louis Quermonne, **«Les régimes politiques occidentaux»** Paris, Seuil, Points-politique, no 129, 1986, 322 p. et Le problème de la cohabitation dans les sociétés multicommunautaires, Revue française de science politique, XI ì, mars 1961, pp. 29-59.
- Antoine Messarra, **«Théorie générale du système politique libanais»** (Essai comparé sur les fondements et les perspectives d'évolution d'un système consensuel de gouvernement), Paris-Cariscript, Beyrouth - Librairie Orientale, 1994, 406 p.
- Yves Meny (dir., **«Centre et périphérie: le partage du pouvoir»,** Paris, Economica, 1983, 228 p., pp. 97-126.
- Henri Giordan (dir., **«Les minorités en Europe»** (Droits linguistiques et droits de l'homme), Paris, Kimé, 1992, 686 p.
- Joseph Yacoub, **«Les minorités. Quelles protection?»,** Paris, Desclée de Brouwer, 1995, 398 p.
- Sélim Abou, **«L'identité culturelle»** (Relations interethniques et problèmes d'acculturation), Paris, Anthropos, 1981, 238 p.
- al-Aqalliyât fî al-âlam al-'arabi (Les minorités dans le monde arabe), Ma'lumât (Dar al-Safîr, Beyrouth), no 10, mai 1994, 100 p.
- Correspondance avec l'auteur, 16 juillet 1986.

Tableau 1-Principales zones de tensions dans les Balkans

1. Occupation du nord de la République de Chypre par l'armée turque.

2. Délimitation sous-marine, maritime et aérienne du plateau continental égéen et extension des eaux territoriales.

3. Installation de forces militaires dans les îles grecques de la mer Egée.

4. Sort de la minorité grecque d'Istanbul.

5. Sort de la minorité turque de Thrace occidentale.

6. Sort de la minorité turque en Bulgarie.

7. Différend territorial au sujet de l'Epire du Nord et sort de la minorité grecque d'Albanie.

8.Tensions à la suite de la proclamation d'indépendance de l'ancienne République yougoslave de Macédoine.

9. Revendications des Albanais du Kosovo.

10. Guerre en Bosnie-Herzégovine et application du plan de paix élaboré à Dayton (Ohio,Etats-Unis) fin 1995.

11. Guerre en Croatie (défaite des Serbes de Krajina et règlement du problème de la Slavonie orientale).

12. Minorité hongroise en Vojvodine.

13. Minorité hongroise en Roumanie.

14. Minorité kurde en Turquie.

Sources: Ignacio Ramonet, Christian de Brie, Alain Gresh (dir.), Conflits fin de siècle, in *Manière de voir* (Le Monde diplomatique), no 29, fév. 1996, 98p., p. 56.

l'ensemble du paysage méditerranéen. Mais dans les pays arabes méditerranéens, la source de déstabilisation a commencé avec l'implantation d'Israël en 1948, l'occupation de territoires arabes et la poursuite d'une politique israélienne hégémonique. Un processus de paix juste et globale laissait espérer une nouvelle ère dans la région, centrée sur les droits du peuple palestinien et le respect des frontières des Etats de la région. Mais comme on le constate au cours de l'opération Raisins de la colère, et d'après les résultats des élections en Israël, *l'option de la déstabilisation n'est pas définitivement abandonnée par Israël.* Il y a aussi un risque réel que le Liban soit la première victime de la déstabilisation et de la persistance de l'impasse dans les négociations. Cette déstabilisation pourrait peut-être à court terme être circonscrite, mais elle porte en germe des risques de conflagration. La Communauté européenne, et la France en particulier, pourrait jouer un rôle diplomatique limité mais efficace dans l'évolution actuelle du conflit israélo-arabe.

Sur le plan global, diverses propositions ont été formulées en vue de la sécurité en Méditerranée. En mars 1978, lors de la réunion de Belgrade sur les suites de la conférence sur la sécurité et la coopération en Europe (CSCE), Malte avait préconisé la création d'un Comité permanent pour la sécurité et la coopération en Méditerranée. Charles Zorgbibe, dans un rapport rédigé pour l'OTAN et publié en 1980 sous le titre: La Méditerranée sans les Grands? a suggéré l'établissement d'une Commission méditerranéenne de sécurité à la structure très simple et au fonctionnement pragmatique, qui aurait été composée des représentants des Etats riverains et des deux superpuissances.

L'Italie et l'Espagne ont présenté, le 24 septembre 1990, lors de la Conférence sur l'environnement de la CSCE à Palma de Majorque, un projet de Conférence sur la sécurité et la coopération en Méditerranée (CSCM), avec un corps de règles destinées à renforcer la stabilité et la démocratie et à étendre la coopération entre les riverains. Le projet a été favorablement accueilli dans les capitales arabes, mais a suscité un certain scepticisme en Europe, surtout en Grande-Bretagne, à propos de la capacité de la future CSCM de gérer les crises.

Les adversaires de la paix exploitent et propagent la *peur*. Il s'agit des risques de la paix. Il n'y a pas de paix sans obstacles, et toute paix comporte des *risques*, du côté israélien et du côté arabe, par la nature même des choses. Pendant la campagne électorale, le Likoud a exploité les attentats en semant la panique dans la population: Il n'arrêtait pas de répéter que les gens avaient peur de prendre des autobus alors que déjà en 1978 et 1989 les mêmes drames se produisaient. Assumer les risques positifs d'une paix juste et globale constitue l'obstacle non déclaré par les adversaires du processus.

4. *Le renforcement des solidarités régionales arabes et méditerranéennes.* L'expérience libanaise est aussi fort éloquente. Après la période appelée de la guerre des deux ans au Liban, un cessez-le-feu a été établi grâce à l'intervention de la Ligue arabe et l'envoi par la Ligue des Forces de dissuasion arabe. La violence a repris pour une longue durée à la suite de l'accord égypto-israélien de Camp David et l'émiettement du système arabe de sécurité.

5. *Le retour au principe de l'intangibilité des frontières et des Etats.* La clé de voûte d'un pacte de stabilité en Méditerranée réside dans le retour au principe de l'intangibilité des frontières et des Etats, en vigueur entre les deux superpuissances et avant le démembrement de l'Union soviétique. De la sorte, les minorités maîtriseront leurs aspirations séparatistes, les Etats seront peut-être plus ouverts à l'altérité et à la convivialité des peuples, et on éviterait une balkanisation rampante (Tableau 1).

Un héritage constitutionnel séculaire, chargé d'ingéniosités techniques, d'expériences accumulées et d'imagination juridique permet de régler les problèmes constitutionnels les plus enchevêtrés. Les conflits internes et les guerres les plus civiles (et inciviles) ne débouchent pas sur une modification de frontières ni au démantèlement d'un Etat en tant qu'entité juridique dans les relations internationales. La reconnaissance d'une modification frontalière et la disparition d'un Etat en tant qu'entité juridique internationale sont toujours la résultante d'une *décision extérieure*. Le problème se pose avec acuité pour la poursuite de la dernière phase des négociations de paix au Proche-Orient. L'expérience récente montre que la plus petite brèche dans le principe de l'intangibilité des frontières et des Etats ouvre la voie à toutes les aventures d'une déstabilisation rampante et contagieuse, surtout dans les pays à structure pluraliste.

***

Nous avons voulu, dans notre analyse à partir du cas libanais, déborder le cadre du Proche-Orient arabe et entrevoir *les dangers de déstabilisatoin pour*

devait s'amplifier à partir de 1975 - a été bloquée par l'intervention des Etats voisins.

Quand l'action de l'armée nationale est bloquée, le corps social devient comme un organisme atteint du sida. Des milices se constituent pour l'auto-défense. La violence en cascades a commencé au Liban avec la controverse sur l'intervention de l'armée et la prétendue appréhension à l'encontre de la division de l'armée. En Yougoslavie, la reconnaissance par l'Allemagne d'une région sécessionniste yougoslave a semé le désarroi dans les rangs de l'armée. L'expérience à partir de 1984 au Liban de fédéralisation de l'intervention de l'armée en période de crise, suivant des critères à la fois régionaux et communautaires, a été plus opérante quant à la sécurité quotidienne des citoyens que les milices.

Le cordon dit de sécurité au Liban-sud, aménagé et contrôlé par Israël, n'a pas assuré la sécurité d'Israël. La déclaration du premier ministre israélien, Shimon Pérès, quant au rétablissement de la sécurité par le canal de l'Etat libanais jouissant de sa pleine souveraineté, constituait un revirement dans la politique israélienne par rapport au Liban. La stabilité au Liban, dans le respect de la souveraineté de ce pays et du pluralisme interne, est le reflet et la condition de la stabilité régionale. Méconnaître le pluralisme et le caractère consensuel du système libanais réserve des déceptions aux nationaux et aux occupants. Le Liban est un dur maître écrit William Quandt .

3. *La poursuite du processus de paix au Moyen-Orient*. Le retard dans la reprise du processus de paix au Proche-Orient, ou l'engagement des négociations en dehors du cadre des principes déjà adoptés en vue de la restitution des territoires occupés, et notamment de la résolution 425 du Conseil de sécurité concernant le Liban, entraîne de fortes charges de déstabilisation dans la région. Devant 174 personnalités françaises à Beyrouth, à l'initiative du journal *Le Monde*, le ministre Marwan Hamadé présente ainsi les quatre constantes libanaises: 1. la quête permanente de la paix et l'attachement à la résolution 425 des Nations Unies, 2. l'engagement du Liban à assurer la sécurité du territoire libéré par Israël par le biais de l'armée libanaise, 3. le droit des Libanais à la résistance à l'intérieur de leur territoire, 4. le souci du Liban de voir s'établir dans la région une paix juste et globale, c'est-à-dire comprenant la Syrie et redonnant à chacun ses droits. Le processus de paix étant compromis, l'ancien ministre des Affaires étrangères, M. Fouad Boutros, souligne: Nous sommes appelés à vivre un temps mort que la diplomatie américaine, conjuguée avec celle de l'Union européenne, doit meubler à tout prix pour prévenir les dérapages, auxquels le Liban et les territoires occupés sont particulièrement exposés

à César et à Dieu *ce* qui est à Dieu), un *ce* dont les matières et les frontières ne sont pas délimitées. Le Christ lui-même a été victime par sa crucifixion, et dans une perspective politique, de l'immixion du politique dans le religieux. Quant au Prophète Mahomet, il a suscité des oppositions, mais a suivi une voie opposée: assurer la direction directe de la Cité suivant les principes du Coran. Le problème de la gestion des rapports entre religion et politique, afin d'éviter l'exploitation, est cependant demeuré et demeure entier.

Des sociétés méditerranéennes connaissent une exploitation forcenée de la religion dans la compétition politique avec une mobilisation confessionnelle conflictuelle. L'exemple le plus récent est celui de l'ex-Yougoslavie où les Serbes tendent à se présenter comme les chevaliers croisés qui vont sauver l'Europe de l'intégrisme islamique. Leur tactique de mobilisation est fondée sur l'idée qu'ils luttent contre un complot panislamique de domination du monde. Une volonté de coïncidence totale entre Etat et religion, *formulée théoriquement et concrétisée par le sionisme en Palestine*, a été à l'origine de déboires politiques et religieux en Méditerranée orientale. Elle sonne le glas d'une expérience séculaire dans les pays arabes, certes pas toujours positive, de coordination, de coopération et de régulation, moins chirurgicale que la recherche de la pureté ethnique.

A cause du défaut de mécanismes de régulation ou de l'inadaptation de ces mécanismes, la religion devient dans les pays qui jouïssent d'un minimum de démocratie un *no man's land* envahi par des hommes de religion et par des hommes politiques avides de pouvoir ou en quête d'une légitimité facile et incontestée de source religieuse. La carence se manifeste dans l'hésitation des doctrinaires ou dans la répétition de généralités sur la religion, l'Etat, la *shari'a*, la laïcité ou, plus généralement, sur les trois D de l'islam *Dîn, Dunia, Dawla*: Religion, Société, Etat). L'expérience arabe permet de dégager un modèle en gestation, à condition que l'étude soit effectuée sans complexe de sous-développement et sans stéréotypes sur la modernité.

2. La défense sociale par l'armée. Le corps social a beau être intégré et solidaire, il a besoin d'un système de défense face à des agressions exogènes massives. Le processus de fragmentation dans les sociétés multicommunautaires commence par rendre l'armée nationale inopérante. Le blocage de l'armée est généralement d'origine exogène, ou fortement provoqué et soutenu par l'extérieur, mais sous des apparences endogènes. Le cas libanais illustre ce phénomène depuis le début des guerres en 1975 et jusqu'aujourd'hui où la sécurité n'est pas exclusivement assurée par l'armée nationale pour des raisons liées au contentieux régional. L'intervention de l'armée libanaise en 1970 sur un ordre politique explicite pour mater le désordre - qui

devant la commissin de la défense de la Chambre des députés, le ministre de la défense Rognoni cite la dégénérescence des tensions nationalistes, interethniques et des fondamentalismes religieuxcomme les menaces les plus réelles que l'Italie aura à affronter dans un proche avenir. La montée du fanatisme, dans son simplisme, montre que toutes les barrières classiques ont cédé. La conjonction de l'établissement d'un régime intégriste et l'acquisition de l'arme nucléaire serait particulièrement menaçante. Le premier point du programme de politique étrangère du FIS algérien, analysé par le journaliste Michel Gurfinkiel, consiste dans la nécessité pour le monde islamique de se doter de l'arme nucléaire. A plus long terme, la pression démographique peut imposer un modèle multiculturel à la rive nord, contrebalancant, dans un pays comme la France, le modèle de l'assimilation, seul conforme à la tradition républicaine, voire provoquer, dans l'hypothèse la plus pessimiste, des conflits interethniques.

L'idéologie véhiculée par la révolution française de 1789 sur les rapports entre la religion et l'Etat est prépondérante dans la plupart des pays méditerranéens. Même dans les pays arabes de la Méditerranée (Syrie, Liban, Egypte, Libye, Tunisie, Maroc, Algérie), la réflexion sur les rapports entre religion et Etat est prisonnière, soit d'un modèle appelé européen de séparation, soit d'un modèle théocratique opposé qualifié d'islamique. Or le premier modèle n'est pas européen, mais plutôt issu de l'idéologie de la Révolution française ou d'une interprétation partielle des propos du Christ: Donnez à César ce qui est à César. Quant au second modèle, il n'a pas été étudié avec réalisme dans la pratique historique. L'étude, non plus dogmatique, mais empirique de plusieurs cas et de l'efficience des différents processus de régulation des conflits entre Etat et religion permet de dégager un modèle qui fait sortir la réflexion de l'aliénation et de l'impasse et enrichit les recherches comparatives.

Dans le passage des Evangiles relatif à la distinction entre le temporel et le spirituel Rendez à César ce qui est à Césaŕ, le début du récit n'a pas retenu l'attention des commentateurs: Ils envoyèrent sournoisement des espions, rapporte Saint Luc, qui feignirent d'être justes, afin de le prendre en défaut dans ses paroles, et ainsi le livrer au pouvoir et à l'autorité du procurateur. Les Pharisiens n'étaient pas venus se renseigner à propos d'un problème objectif de philosophie politique ou de droit public - problème qui ne les intéresse pas -, mais exploiter la charge conflictuelle du politique dans un but autre que celui manifestement déclaré. Il n'y a dans le texte ni séparation, ni distinction dans le sens courant, mais exploitation de la religion en politique.

Toute la problématique réside d'ailleurs dans *ce* (donnez à César *ce* qui est

communautaire ne jouït d'une suprématie par rapport à l'autre, ce qui a d'ailleurs favorisé au Liban le recul de la fraude à la loi en matière de statut personnel. Les divers statuts personnels en vigueur au Liban sont placés à pied d'égalité et chacun d'eux ne peut, en raison de sa nature, constituer un système de référence exclusif pour l'analyse des prétentions des plaideurs, dans les litiges de caractère international.

Dans la province du Tirol du Sud, en Italie, le Statut d'autonomie vise à résoudre la question de l'organisation du bilinguisme et à faire appliquer la proportionnalité dans toutes les manifestations de la vie publique. En ce qui concerne le bilinguisme, les articles 100 et 101 précisent que les germanophones ont la possibilité d'utiliser leur langue dans les rapports avec les offices judiciaires, l'administration publique provinciale ou régionale et avec tous les services publics de la province. Les employés doivent utiliser la langue dans laquelle le citoyen s'est exprimé par écrit ou par oral. Toutes les inscriptions publiques doivent être bilingues, de même que les publications officielles.

L'expérience des pays méditerranéens dans l'aménagement de plusieurs variantes de l'autonomie en vue de la protection des libertés religieuses et culturelles est riche et féconde. Ces variantes permettent aux pays méditerranéens d'appréhender les problèmes de la démocratisation avec des outils conceptuels spécifiques et puisés de l'expérience, positive ou négative, de chacun de ces pays.

Le dilemme qui découle cependant d'une approche consensuelle est clairement formulé par Jean Leca qui écrit: La question à laquelle il est impossible d'apporter une réponse scientifique un peu valide est toujours la même: dans quelles conditions et à quel prix une pensée raisonnable du réel peut-elle l'emporter sur une pensée hégémonique et simplificatrice qui fournit du réel une construction plus satisfaisante pour les viscères?

Une politique plus sage et plus prudente de revendications minoritaires, consistant à sauvegarder les acquis et à oeuvrer au changement graduel dans le cadre de l'acquis, freine l'exploitation extérieure des revendications des minorités, exploitation où elles sont les premières victimes. L'ère où on pouvait chercher à se renforcer au moyen de l'extérieur pour maintenir une position interne est révolue, ainsi que l'ère des protectorats et des garanties à l'époque de la politique de polarisation internationale.

En outre, un religieux sans frontières, fortement conflictuel, s'imbrique souvent avec le problème du partage du pouvoir. Le 26 novembre 1991,

L'origine du modèle de concordance se trouve à l'origine dans les sociétés qui ont été sous occupation ottomane. La proportionnalité et les régimes des *milla* sont en effet des pratiques constantes dans les systèmes constitutionnels ottomans. Les essais d'Otto Bauer et de Karl Renner de création dans l'empire austro-hongrois d'un régime fédéral sur une base personnelle et non territoriale se situent dans une longue tradition ottomane. Le même système a été longtemps transposé en Pologne avec la communauté juive. Il faudra sans doute fouiller dans l'histoire constitutionnelle ottomane afin d'enrichir l'analyse. Le Buthelesi commission report, présenté aux autorités de l'Afrique du Sud, prévoyait un système constitutionnel qui rejoint, avec quelques détails en plus ou en moins, la Constitution libanaise et le Pacte national.

Dans une perspective comparative, le modèle consensuel, avec ses *multiples variantes*, est appelé à s'étendre à nombre de pays avec la résurgence du phénomène des identités culturelles et la démocratisation de nombreux pays affrontés à des impasses quand il s'agit de faire participer au pouvoir des groupes minoritaires.

L'analyse des différents aspects de la vie politique sous l'angle du principe de majorité est aussi appelée à bouleverser les critères formels de la science politique traditionnelle. Le développement politique ne consiste pas à passer d'un modèle consensuel, parfois rigide, à un modèle concurrentiel, mais à respecter la dynamique propre d'évolution de chaque système.

L'approche consensuelle ouvre surtout la voie à des solutions originales et démocratiques pour les sociétés où le partage du pouvoir est synonyme d'unité, d'efficience et de stabilité. Cette approche rétablit le sens démocratique du principe de majorité qui n'est pas une notion arithmetique, mais se situe dans une chaîne de participation. Il n'y a pas une seule forme normative de régime politique et il faudra désormais considérer les formes consensuelles sans dénigrement et y voir même un niveau évolué de participation démocratique.

Depuis les années 50, des pays arabes méditerranéens ont supprimé le droit consenti aux communautés d'avoir leurs écoles, soit en nationalisant l'enseignement soit en le contrôlant directement, sans que cela aboutisse à une plus grande intégration. La représentation proportionnelle des communautés dans les assemblées politiques a également été progressivement supprimée. Quant au statut personnel, il n'est pas placé sur un pied d'égalité avec le droit musulman. Ce droit, qui s'incorpore au système juridique de l'Etat, bénéficie d'une suprématie par rapport aux droits des communautés non musulmanes et s'applique d'emblée lorsqu'il se trouve en conflit avec ces derniers.Tel n'est pas le cas au Liban où aucun droit

conflits *composés* qu'il est fort difficile de démêler, d'où le danger qui menace des pays du bassin méditerranéen et le besoin d'une stratégie à dimension multiple, même si son efficience est douteuse ou limitée.

1. *La promotion d'une culture constitutionnelle consensuelle dans les sociétés multicommunautaires.* Dans les constitutions des pays méditerranéens s'entremêlent l'idéologie de la Révolution fran5aise de 1789, les traditions constitutionnelles ottomanes, et la culture constitutionnelle française ou britannique véhiculée par la colonisation. Nombre de pays méditerranéens qui ont calqué des régimes inspirés des pays mandataires connaissent un problème d'acculturation de leur droit constitutionnel. Les inadaptations se manifestent surtout dans l'aménagement du principe de séparation du pouvoir, dans l'organisation des rapports entre religion et politique et dans la gestion du pluralisme culturel.

La recherche comparée sur les régimes politiques des pays méditerranéens contribue à la solution des problèmes constitutionnels qu'affrontent ces régimes, à la connaissance mutuelle entre les pays et, mieux encore, à l'émergence d'une culture constitutionnelle plus adaptée aux besoins et spécificités des pays méditerranéens.

La Méditerranée peut devenir symbiose de cultures et lieu de métissage culturel, dans le respect des spécificités. Du fait de la proximité géographique et de l'intensité des échanges entre l'Europe et les pays du Maghreb, la stabilité et le bien-être de ces pays sont d'une grande importance pour la Communauté européenne.

La régulation des conflits intercommunautaires ne peut être opérée suivant le modèle de Westminster. Aussi la recherche sur les systèmes consensuels de gouvernement représente-t-elle la contribution la plus importante à la science politique comparative depuis les années 70. L'alternance, les coalitions politiques et gouvernementales, le partage du pouvoir (*power-sharing*) apportent la preuve manifeste que les systèmes politiques se classifient d'après les modalités d'application du principe majoritaire, c'est-à-dire des modalités de participation et non d'après la formule simplifiée d'une majorité au cabinet face à une minorité d'opposition hors de pouvoir.

Nombre d'Etats du tiers monde ont connu, avec la fin de la colonisation, des bouleversements qui résultent de l'inadaptation de leurs institutions avec leur multiplicité sociale. Ces bouleversements étaient d'autant plus difficiles à juguler que l'élite de ces pays, formée à l'école politique de Westminster, ne pouvait concevoir une autre forme de gouvernement.

- L'ennemi que tu ne peux désarmer, achète-le. Un montant de 40 millions de dollars versé dans un petit pays comme le Liban pouvait en 1958 démanteler le système politique. Aujourd'hui il faudrait seulement un montant supérieur.

2 Que faire face aux conflits minoritaires en Méditerranée

Cette analyse, qu'il faudra approfondir et élargir, ne présume pas l'existence préalable et planifiée d'un *complot*, mais nécessairement de mécanismes de déclenchement et d'alimentation d'une violence endémique, gérée par des milices internes et contrôlée par des patrons extérieurs. L'ensemble du processus constitue un système dont la générescence est à la fois *endogène et exogène*, et à la fois *mécanique et volontaire*. L'explication du système, à l'instar des phénomènes économiques globaux, aide à découvrir les moyens de prémunition et de démantèlement. Il est donc déplorable que des recherches en polémologie et irénologie se poursuivent avec des approches conventionnelles, alors que la réalité contemporaine offre un terrain et un laboratoire d'analyse.

Quand on parle d'un système de violence, de nouvelle stratégie de guerre et d'ethnostratégie, on ne cherche pas à défendre, à justifier ou innocenter les nationaux des pays en conflit, mais à rendre la recherche d'avenir plus utile et plus opérationnelle sur les trois plans de la *culture politique,* du *système de gouvernement* et de la *diplomatie*. Une éducation en faveur de la paix civile implique une grande conscientisation sur les techniques de violence, une information moins bornée aux apparences, et une immunité psychologique quant aux techniques de provocation, de subversion et de politisation des clivages. La régulation des conflits va au-delà d'une politique d'entente et touche les acteurs de la subversion et leurs moyens. Il est stérile de continuer à appréhender les conflits qui ravagent aujourd'hui non moins de la moitié de la population du globe avec des schèmes éculés de guerre du type traditionnel.

La démocratisation croissante des sociétés, l'interdépendance entre les nations, le développement de la technologie et des connaissances en sciences humaines et les moyens de communication politique ont un coût: l'extension de la compétition politique, la mobilisation politicienne par des aventuriers avides de pouvoir, la politification de tout à des fins de compétition et, surtout, les guerres par procuration sous forme de guerres dites civiles dans des pays pris en otage pour un enjeu régional et international.

Les conflits minoritaires et les relations interethniques sont par essence des

- le départ des forces multinationales, en majorité américaines, chassées du Liban par l'extension du terrorisme d'Etat (août 1982-mars 1984),

- le marchandage interétatique à propos des otages occidentaux,

- la guerre du Golfe dans une conjoncture de fragmentation du système régional arabe de sécurité.

Il faut en outre distinguer dans l'externe quatre types d'interventions: le soutien, l'ingérence, la pression et l'occupation. On peut parler du Liban sandwich entre ses voisins. La problématique ne réside pas tant dans l'étude des différences culturelles, mais dans l'analyse des moyens par lesquels les différences deviennent générateurs de violence. *Comment cela arrive*? La recherche empirique permet de montrer le pourquoi et le comment d'un massacre qui peut se perpétrer ailleurs.

La diplomatie secrète américaine, avec son idéologie du melting pot, assiste-t-elle en spectateur heureux au développement d'une ethnostratégie internationale? Nombre d'écrits diplomatiques américains prévoyaient avec une satisfaction déclarée l'éclatement de l'Union soviétique à cause de ses minorités et nationalités. Le plus souvent, les dimensions psychologiques et culturelles sont négligées dans des écrits diplomatiques américains, en faveur d'une analyse exclusivement géo-stratégique et militaire. Une idéologie déviante du melting pot fait croire que les Etats-Unis jouïssent d'une immunité quant à la cohésion de la société américaine.

Un nouveau guide du *Prince* à la manière de Machiavel peut être écrit comportant les principes pour guider la diplomatie dans les pays multi-communautaires d'aujourd'hui. Quatre principes inspirent cette diplomatie:

- Les sociétés mono-religieuses sont mieux prémunies contre la violence et jouïssent d'une plus grande efficience et stabilité.

- Les systèmes dictatoriaux sont plus dociles à l'égard de la diplomatie internationale que les systèmes libéraux. On parle certes de démocratie et de droits de l'homme, mais il faut préférer le partenaire dictateur, davantage porté à la vassalité pour gagner une légitimité qui lui manque dans son propre pays.

- Les Etats totalitaires riches sont une source de financement d'opérations de services de renseignement internationaux, du fait que le financement de telles opérations par le gouvernement démocratique se heurte à des procédures complexes.

f. La politique des réformes sous occupation. Les concessions mutuelles dans une situation d'occupation ne profitent pas à des segments nationaux, mais à la partie la plus forte militairement sur le terrain, en l'occurence la force étrangère. La recherche même d'un nouveau partage du pouvoir risque de ne pas être perçue comme un effort démocratique en vue d'un nouvel équilibre, mais comme une perturbation de l'équilibre en prenant appui sur une force étrangère, à moins certes que cette force ne soit vraiment perçue comme une instance médiatrice.

g. La politique des accords ne tenant pas compte de l'équilibre stratégique régional. L'aboutissement des accords au Liban dépend d'un équilibre régional.

4. *Géostratégie des acteurs et spectateurs.* Un jeu extérieur tendant au Liban à manoeuvrer avec les équilibres internes et à rompre les relations inter-communautaires et inter-régionales et à ségréguer les communautés a abouti à un résultat opposée chaque communauté a alors senti qu'à elle seule elle ne constitue ni un peuple, ni une nation, ni un simili-Etat, ni même une tribu ou un groupement unifié. La partition de facto de Chypre s'est faite au bout de six mois de guerre, mais au Liban les divisions se multiplient pour imposer par la force des ruptures impossibles. Il faut compter le nombre de gens qui passent sur les lignes de démarcation et observer même les embouteillages des voitures quand des voies de passage sont ouvertes. Les volontés internes sont bloquées, châtiées et réprimées.

La technique de l'ethnostratégie constitue ainsi tout un système de guerre, un art contemporain de guerre. L'histoire fournit des exemples multiples, avec cependant des techniques moins sophistiquées. L'Empire austro-hongrois, selon François Fejto, n'a pas éclaté à cause du problème de ses minorités: on l'a fait éclater.

Un commentateur de la *Pravda* comparait le Liban à une boutique de poterie, complètement saccagé par des éléphants, les Etats-Unis, Israël, L'Iran..., qui viennent aider le propriétaire dans sa tâche. Dans un éditorial sous le titre: Un nouveau Liban?, *Le Monde* écrit: L'URSS a maintenant son conflit de type libanais, avec sa charge de haine et de violence, ses connotations internationales aussi. Mikhaïl Gorbatchev évoque, le 9 octobre 1990, devant le comité central de son parti le risque de libanisation auquel l'URSS se trouve exposée.

Trois faits aident à comprendre la situation du Liban dans le contexte régional et international:

3. *Les accords pour alimenter les désaccords.* Pourquoi la plupart des accords, une fois conclus, échouaient au Liban? Sept leçons peuvent être dégagées de la technique des accords destinés à alimenter les désaccords:

a. La politique des accords globaux. On a toujours voulu élaborer des accords couvrant tous les aspects de la crise en vue de la régler dans tous ses aspects. Une telle politique, sous le couvert du règlement global, aboutit d'une part à un blocage du tout à cause de la divergence sur les parties et, d'autre part, à la mobilisation des mécontents de tous bords. Par contre, les accords partiels éparpillent les opposants en groupes isolés. Celui qui cherche un règlement commence par exécuter ce qui est convenu, laisse les problèmes conflictuels à un surplus d'examen et entame l'application de mesures qui suscitent une sécurisation psychologique et ouvrent la voie à des actions plus larges.

b. La politique de l'exclusion (*azl*). Les guerres multinationales au Liban ont commencé en 1975 par la volonté d'exclusion du parti des Kataeb. La même politique s'est poursuivie avec la volonté d'exclusion de leaders, de formations politiques et d'institutions comme l'armée. C'est une atteinte à la souveraineté interne de l'Etat que le veto opposé par un Etat voisin contre telle ou telle personnalité politique. L'accord applicable n'est pas le fruit d'une négociation avec des représentants propulsés artificiellement, mais avec des forces en mesure effectivement de négocier.

c. La politique du dépassement des normes dans les relations interétatiques. Ne pas respecter les normes dans les relations entre Etats et dans l'élaboration de conventions ne favorise pas l'aboutissement. La plupart des accords depuis 1976 ont été élaborés avec des processus détournés. De pareils accords n'ont pas d'efficience parce qu'ils ne sont pas engagés directement avec les concernés eux-mêmes.

d. La politique de la légitimité. Tout Etat qui veut réellement l'unité et l'indépendance du Liban traite non avec des partis, des milices ou des organisations communautaires, mais avec le pouvoir central tel que perçu par les nationaux eux-mêmes.

e. La politique du règlement par la force directement ou par procuration. Il y a eu une pléthore d'accords au Liban élaborés à la suite d'opérations armées qui n'ont pas débouché sur une victoire militaire. L'accord viable prend en considération les réalités sans cependant transformer l'équilibre militaire sur le terrain en défaite politique qui ravive le conflit.

région déshéritée, constitue une explication moyenâgeuse à l'ère de la guerre des étoiles. Les forces multinationales ne sont pas venues au Liban (août 1982-mars 1984) pour régler un problème d'attributions du chef de l'Etat ou du gouvernement libanais. Un Etat fort dans un petit pays comme le Liban, mais respectueux des libertés fondamentales, aurait freiné l'ampleur des guerres au Liban, mais ne les aurait pas empêchées. Aux guerres multinationales, on dépêche au Liban des forces multinationales.

Il faudra, en appelant les choses par leur nom, crever l'écran fort épaix d'un discours qui camoufle les réalités. Les Libanais ont vécu l'une des plus sales conjonctures de l'histoire d'une diplomatie en Méditerranée appelée à continuer et à se reproduire. Le problème central était ainsi posé: Libanais, entendez-vous. Or le problème central est international et régional.

2. *Dilemme de la souveraineté et du compromis.* L'exiguïté géographique du Liban, sa composition multicommunautaire et l'expérience historique font que les Libanais sont pétris dans le compromis. Ils vivent en plein dans la grandeur et les servitudes du compromis, sur la pente glissante qui va du compromis à la compromission. Il faudra inclure dans le *Guiness* un record auquel on pense peu: les Libanais, en seize années, ont battu le record dans l'élaboration des accords. Non moins de huit accords de paix ont été élaborés au niveau officiel, ce qui prouve la propension libanaise à l'accommodement. Nombre de proverbes du terroir expriment la tradition libanaise d'accommodement dont les suivants qui peuvent être érigés en principes de gouvernement: *Quand la tempête surgit, ferme ta fenêtre; Ton proche voisin vaut mieux que ton frère lointain; N'étends pas les pieds au-delà des limites de ton tapis; Tout ce que tu ajoutes en surplus est un appauvrissement.*

Les Libanais, mûris par une communauté d'expérience, scandaient en 1990 une chanson patriotique avec ce refrain: Une fois au moins, dites non *Qûlû shî marra la'*. C'est par excès de tolérance, au sens médical, que le Liban a connu un excès de violence. En effet, l'accommodement, le plus souvent sous la pression extérieure, sur des problèmes non négociables par nature fait détériorer une situation endémique, ajournant ainsi à plus tard un conflit qui explosera avec plus de violence, car il sera surchargé des séquelles et des dysfonctions du passé. Situation tragique que celle d'un petit pays acculé souvent à des compromissions sur la souveraineté. Dans la conversation anodine d'un salon, une Libanaise dit à propos de la situation générale dans le pays: C'est la *taswiya* (compromis) qui nous a entraînés là où nous sommes. Et une autre de lui répondre: Sans notre compromis, cela aurait été pire.

ologie des conflits et moins à l'étude de la genèse des conflits sans nécessairement une base sociale. On peut en effet imaginer la coexistence *mixtée* ou parallèle de groupements antinomiques. Il faut une perturbation dans les rapports de force pour que le conflit se déclenche. Cette perturbation dépend d'un apport massif d'armes et d'argent. Une force externe fait remporter par une milice une victoire qui fait hausser les enchères face à une autre milice qui mijote sa frustration. Vient ensuite au tour du frustré de remporter une victoire par procuration qui fait hausser les enchères et renverser les rôles. Un jeu quasi mécanique se poursuit de la sorte. Il s'agit donc moins de rechercher en scientiste les causalités que de déterminer en politologue et phénoménologue la provocation et l'alimentation du conflit. La violence régulée, les différentes formes de résistance civile de la population et l'acharnement à dresser partout des barricades pour rompre les relations et les communications montrent que les conditions internes sont insuffisantes pour alimenter un conflit et sont, à coup sûr, *disproportionnées* avec l'ampleur du conflit.

La technique des murs et des lignes de démarcation institue un foyer de conflit et crée une situation objective de séparation forcée. La violence se déploie alors dans un espace aménagé et clôturé en vue de maintenir la menace et de provoquer et de contrôler la tension. Le conflit est alimenté par cinq processus: le blocage et la paralysie de l'action de l'armée, les barrières géographiques, les francs-tireurs, le patronage des milices et la désinformation.

Les processus d'aménagement d'un théâtre de conflit en corrélation certes avec des problèmes internes, mais sans *causalité* interne, remettent en question la notion de guerre civile dans le système international contemporain. Les guerres internes contemporaines, encore appelées sans nuance guerres civiles, sont ainsi des substituts à une troisième guerre mondiale généralisée, trop coûteuse pour les puissances internationales et régionales attachées à leur croissance et à leur confort. Des forces internes, mues par des considérations patriotiques impérieuses ou par l'appât du gain ou de la puissance, ou acculées à la subordination dans un but d'autodéfense, finissent par remplir une fonction de déstabilisation régionale en attendant le mûrissement du conflit.

La notion de guerre intérieure est plus opérationnelle que celle de guerre civile. La réduction en effet des diverses formes de la 3e guerre mondiale contemporaine, dans les zones stratégiques de pays tiers, à la petite dimension des attributions constitutionnelles d'une communauté ou d'une

Une analyse phénoménologique du cas libanais montre comment un *système de guerre* s'établit avec des éléments fortement interdépendants, une auto-alimentation par des moyens qui en assurent la continuité et la reproduction, au point que le démantèlement du système devient tributaire d'un consensus international et régional. La population réagit par la résistance civile, limitant partiellement les dégâts, mais sans arrêter la déstabilisation.

1. *Aménagement d'une situation conflictuelle objective.* La technique de l'ethnostratégie constitue un art contemporain de guerre, contrôlé et géré de l'extérieur, avec des démarcations, des francs-tireurs qui les enflamment ou les refroidissent et qui surveillent les passages, des milices subordonnées à des patrons extérieurs, les jeux du maître et de l'esclave, du vainqueur et du vaincu, du refus et de l'acceptation, des accords globaux qui mobilisent les mécontents et alimentent davantage le conflit..., le tout aboutissant à une paix des autres qui brime les aspirations des peuples à la convivialité et à la démocratie. L'histoire fournit des exemples multiples, avec cependant des techniques moins sophistiquées.

On peut parler de techniques de la peur, de théorie de la colère telle qu'on peut la dégager d'une oeuvre de Sénèque. Une étincelle est per5ue comme un acte de provocation, bien calculé par les acteurs, et qui entraîne une violence en cascades. Le Samedi Noir au Liban est la résultante d'un acte de provocation: Un homme a perdu deux de ses fils dans une embuscade. Ravagé par la colère, il mène l'opération qui aboutit au massacre de 200 personnes.

Le sociologisme, l'historicisme et le culturalisme dans la recherche sociologique sur les conflits contribuent à camoufler une diplomatie internationale et régionale qui réussit d'autant plus qu'elle est occultée par les moyens d'information et par les études spécialisées. La recherche comparée devrait se concentrer davantage sur les techniques et aspects internationaux des conflits intercommunautaires d'aujourd'hui.

Le système international contemporain peut créer une situation conflictuelle objective dans un pays sans une cause interne majeure, en déversant argent et armement en quantités qui dépassent la capacité de résistance du système interne, si fort qu'il soit. L'entreprise a d'autant plus de chance de réussir que *le système régional de sécurité est lui-même ébranlé.*

La polémologie et l'irénologie se sont souvent attachées à la phénomén-

Les migrations de populations, les distorsions économiques, les limites des régions et des Etats, la course à l'armement posent des problèmes dans les pays méditerranéens et peuvent être facteurs de déstabilisation. En outre l'évolution récente du système international, principalement par rapport à des pays méditerranéens comme le Liban, la Yougoslavie et Chypre, montre que le système conventionnel de guerre entre Etats est révolu en faveur de guerres de substitution qui se déploient dans des pays à structure pluraliste, où le phénomène minoritaire est exploité dans des enjeux de lutte régionale et internationale.

Le phénomène n'est pas récent. L'attentat d'un jeune nationaliste serbe, le 28 juin 1914, contre le prince héritier d'Autriche, marque le début d'une série d'événements qui débouchent sur la Première guerre mondiale. Mais les nouvelles guerres, à intensité variable, et qu'on a de la peine à catégoriser (civiles, internes, régionales, internationales?, à Chypre, au Liban et en Yougoslavie, et l'émergence d'un religieux sans frontières, générateur de fanatisme et de conflit dans des pays arabes méditerranéens, notamment en Egypte et en Algérie, se situent dans une ethnostratégie, avec des techniques de déstabilisation.

1 Nouvelles techniques expérimentées et sophistiquées de déstabilisation en Méditerrannée

Le processus de l'ethnostratégie a été déployé à Chypre pour une période qui ne pouvait se prolonger en raison de l'existence d'un segment fortement majoritaire (la communauté grecque), puis au Liban depuis 1975 avec de fortes opportunités de durée en raison de la situation des communautés qui sont toutes des minorités, puis au coeur de l'Europe, en Yougoslavie. L'ethnostratégie comporte des techniques de déstabilisation, d'ingérence extérieure, et aussi de négociation entre pays tiers dont les résultats sont imposés à l'Etat otage.

Dans une émission télévisée sur TV5 en mai 1995 sur la Yougoslavie, où l'animateur centrait le débat sur les relations intercommunautaires, la qualification de la violence en Yougoslavie de guerre de militaires n'a pas été comprise par les participants non yougoslaves. La similitude des stratégies de guerre dans deux pays méditerranéens, le Liban et la Yougoslavie, porte sur presque tous les détails et amène à réfléchir de façon *pragmatique* sur les modalités d'aménagement d'un système de guerre dans les sociétés multicommunautaires d'aujourd'hui.

MINORITES ET ETHNOSTARTEGIE EN MEDITERRANEE

Propositions pour un pacte de stabilité à partir du cas libanais

Dr. Antoine Messarra(*)

I. L'analyse phénoménologique du cas libanais montre comment un système de guerre s'établit dans une société multicommunautaire avec des éléments fortement interdépendants et une auto-alimentation par des moyens qui en assurent la continuité et la reproduction, au point que le démantèlement du système devient tributaire d'un consensus international et régional.

L'ethnostratégie constitue un art contemporain de guerre: blocage de l'armée milices subordonnées à des patrons extérieurs, démarcations, francs-tireurs, jeux du maître et de l'esclave, du vainqueur et du vaincu, du refus et de l'acceptation, des accords globaux qui mobilisent les mécontents et alimentent le conflit... L'entreprise a d'autant plus de chance de réussir que le système régional de sécurité est lui-même ébranlé. La réalité contemporaine dans des pays méditerranéens offre un terrain et un laboratoire d'analyse.

II. Une stratégie de régulation des conflits minoritaires et interethniques, conflits par nature composés, implique notamment: la promotion d'une culture constitutionnelle consensuelle dans les sociétés multicommunautaires, la défense sociale par l'armée avec de multiples variantes, la poursuite du processus de paix au Moyen -Orient, et le retour au principe de l'intangibilité des frontières et des Etats.

(*) Professeur à l'Université Libanaise.

Bibliography

H. de Blij, **«Systematic Political Geography»** (Wiley, New York, 1967)

N.J. Pounds, **«Political Geography»** (McGraw-Hill, New York, 1972)

H. J. Mackinder, **«The Geographical Pivot of History»**, Geographical Journal, vol. 25 (!904), pp. 421-44.

h. J. Mackinder, **«Democratic Ideals and Reality»** (Constable, London, 1919)

A. T. Mahan, **«The influence of Sea Power Upon History 1660-1783»** (Little, Brown, Boston, 1900)

A. Dorpalen, **«The World of General Haushofer: Geopolitics in Action»** (Farrar and Rinehart, New York, 1942)

N. Spykman, **«The Geography of the Peace»** (Harcourt, Brace, New York, 1944)

R. B. Asprey, **«War in the Shadows»** (Doubleday, New York, 1975)

Robert Strausz-Hupe, **«Geopolitics: The struggle for Peace and Power»** (G. P. Putnamís Sons, New York, 1942)

Patrick O'Sullivan, **«Geopolitics»** (Croom Helm, London and Sydney, 1986)

Bruce Russett & harvey Starr, **«World Politics: The Menu for Choice»**, Fifth ed., (W. H. Freeman and Company, New York, 1996).

2. The relative size of the various state actors

3. The numbers and types of nonstate actors

4. Linkages or interactions among state actors. These include formal government-to-government interactions or other interactions across societies.

5. The nature and degree to which interactions link the units of the system together, or interdependence.

Before the twentieth century, instead of a well integrated international system there were numerous regional systems. Communication and transportation technologies were lacking to permit interaction across long distances. The enormous growth in wealth of the industrial powers over the past century provides the means for great powers to make their influence felt virtually everywhere and for the entire global system to operate as an interacting system. The major powers are particularly involved in interactions with one another and with the rest of the world. During the cold war era each of the biggest powers had parts of the globe that it dominated and within which it sharply limited the influence of other major powers.

Now the world is in the throes of cataclysmic change. For most of the twentieth century the global system has been witnessing world wide geopolitical confrontation that are now rapidly changing. first among these was the confrontation between East and West, between communism and capitalism. This was an ideological, political and military stand-off that directly influenced geopolitical conflicts everywhere in the world.

The collapse of the USSR has signaled far-reaching changes in the world politics. There are consequences on that in the study of the international system and the new geopolitical setting of the states. Now, new approaches are being forecasted to revive the old-world confrontation between North and South–the North, industrialized, developed, technologically advanced, self-confident, mostly white, faces the future with confidence; while the South, poor backward and mainly non white, puzzled with resentment and disillusionment.

permit it to mobilize for governmental use of the resources that exist within its borders and to convert those resources into instruments of foreign policy influence. When looking at the political system of any state, we must ask whether that system efficiently administers the nation-stateís resources. What is the quality of political leadership at all levels, especially the highest? Can the leaders motivate the people to support the governmentís policies, to sacrifice so that the stateís resources can be devoted to military capabilities or to heavy industry rather than to consumer goods?

A very different aspect of a stateís intangible capabilities of power and influence is its ability to collect and analyse information. That is, the quality of its intelligence. Karl Deutsch observes that it might be profitable to look upon government somewhat less as a problem of power and somewhat more as a problem of steering. That is, the uncertainty of the anarchic international system, any government that knows how to get to where it wants to go has an advantage. Any government that can reduce the uncertainty of the international environment through knowledge of that environment has an advantage.

From Geopolitics to the World System

The international environment surrounds nation-states and their foreign policy makers; it therefore provides a crucial component to the menu from which states and decision makers choose their behavior. Decision makers of a state are faced with a number of givens: geography, the arrangement of neighbors, and distant states. Another such given is the existing technology in the international system. Technology plays a major part in determining what is physically possible; as an example: in the fourth century B.C. Alexander the Great could not communicate instantaneously with King Darius of Persia, but Bush could with all the major powers leaders during the Iraqi-Kuwait conflict.

Technology has continually led people to develop new means by which they concur the obstacles of space and time, to generate power for economic and military purposes, to communicate and transport ideas and objects. Obstacles presented by mountains, deserts, or distance are overcome by inventions of the new means of transportation. Obstacles to the spread of ideas and ideologies have been overcome by the development of radio, television, and communication satellites.

The analysis of international systems require information about great number of elements. Some of these elements could be reduced to five namely:

1. The number of state actors.

On the other hand, large physical size and a large population may be either an asset or a liability, although it seems difficult to be a major power without one. It is important for one to look at spatial distribution of a population and the quality of human resources, i.e.. the degree to which people have developed their capabilities through education or good health care so that they can make a contribution to the state. for example to understand Israelís military success in the Middle East, one must take into account the advantages a state gains by investing in high technology and skilled personnel.

Another source of power is what Lasswell and Kaplan call Øenlightenmentæ: the extent of higher education and the access to specialized knowledge in science, engineering, and the professions. Obviously, a stateís military strength depends in large part on access to scientific knowledge; building modern weapons requires a body of scientific expertise that is available to small, poor countries and is not uniformly available to big, rich ones. To be more clear, a state needs physicians, architects, social scientists, lawyers, and administrators to run a bureaucracy, as well as many others with advanced training and ability.

Scholars that have transferred their attention from geopolitics studies to the study of the world system never diverted their concern from the military dimension. They consider that military capability is the central aspect of the capabilities of states and the central indicator. One might also wish to count specific items in the arsenals of states, such as nuclear delivery systems, bombers, supersonic fighters, and tanks. The sophistication of weapons technology has also become increasingly important. The performance of Americaís high-tech arms during the 1991 Gulf War caused a number of states to reevaluate their entire military establishment. That is from strategy, to research and development, to procurement. Notions about certain aspects of the geopolitics of war were reconstructed to redefine the importance of technology to that of land, distance, and space.

All elements of tangible military capabilities have intangible factors as well: the morale and training of officers troops, the quality of weapons, and the decline in the effectiveness of military power over distance (the loss-of-strength gradient), and even with nuclear weapons there are questions of accuracy, dependability, the state of computer technology, and the quality of communications for command and control.

States require more than good luck in geopolitical configurations to make up capabilities and a good status in the international community. States should also maintain those political, social, and economic structures that will

From Geopolitics to Power Politics

Almost all those who indulged themselves with the different studies and research of geopolitics were concerned with how much the state could exploit the realities of geography to gain, generate and regenerate power. The Attainment of power in the Twentieth century was perceived by the realist theorists as an end in itself. It is sought by states not only as a mean to attain objectives but as an objective in itself. The reality of power consists of flows and waves of many kinds moving between people in different places. Power is exerted through armed might, diplomacy, the manipulation of economic relationships, the collection and use of information and the spreading of packaged ideas and culture. It is through the spread of one's own culture that he could bring about perceptions in other people to include suitable attitudes and behavior among them.

In the second half of this century, conquest and the explicit assumption of imperial authority over territory has been ruled out to be replaced by a different conceptualization of instrumental power. Foreign policy as well as power can be thought of as a relationship. Each takes on meaning only as it affects a stateís behavior toward another state or international actor. Starting from the second half of the twentieth century, the menu of any state, is constrained only in part with its geopolitics and more with its own capabilities–derived from technology, cohesiveness and status in the world market–, goals, policies (alliances), and other entities with which it interacts.

Scholars concerned with the study of power and influence developed a set of attributes that form the base of a stateís power inventory or power potential. It is not really important which specific scheme or term is used. What is important is that the analyst of international politics has some such system for evaluating the universe of possible influence bases, without a systematic and explicit checklist. For instance states are constantly assessed in terms of size. Scholars speak about super powers, medium powers, small states, and microstates. The attribute of population, area, and GNP (gross national product) are central aspects of a stateís base of power and size categorization. they constitute a small set of the tangible or measurable elements of a stateís power and influence capabilities.

Although sheer size or land area by itself is not sufficient to make a state a great or a superpower, large size can support a fairly large population, a large industrial base, and large domestic sources of food and natural resources. Size can provide depth for military defense and isolation from neighbors (Russia, China); small countries are much more vulnerable to being overwhelmed by a sudden military attack (Kuwait).

administrative centers would avoid the costs of attrition of conventional war.

The USSR successfully experimented its first atomic explosion in 1949 and first hydrogen bomb in 1955. By the mid-1950s the USA and USSR faced each other with the power to deliver nuclear weapons across the oceans. The Red Army in Eastern Europe, which Stalin viewed as a deterrent to counterbalance the US nuclear threat, was now to be backed up by fleet of vehicles carrying nuclear bombs.

One could assume that since 1945 a key element of military capabilities has been a stateís nuclear arsenal. How many bombs and warheads does a state have? what types of delivery systems and in what numbers? How much megatonnage can a state deliver against an opponent? How vulnerable is a state to a first strike? Here, too, the superpower status of the United States and Russia is still evident. In September 1900, before START (Strategic Arms Reduction Treaty), the United States had over 12,500 deliverable strategic warheads/bombs; the Soviet Union/Russia over 10,000. START I reduced these arsenals to 8,500 for the United States and 6,500 for Russia. By 2003, the START II agreement will drop both countries to 3,500 deliverable weapons. In 1990 the other official members of the nuclear club – Britain, France, and China combined – had well under 2,000 vehicles (land-based and submarine-based missiles and bombers.

The main danger to security of the world was the two-sided nuclear confrontation of the USA and the USSR, competing for global hegemony. The threats and counter threats of nuclear strategy arose originally in their contest for influence over Europe. Most recently there has been an increase in the force they confront each other within Eastern Asia, including the deployment of nuclear weapons. The economic significance of Japan, South Korea, Hongkong and Taiwan and the potential of China has shifted the balance of American attention more strongly from the North Atlantic basin to the Pacific. Western Europe's global significance has been declining comparatively. In July 1984 Secretary of State Schultz voiced this inclination when he said: «the Pacific and the future are inseparable».

If they were to stand back from this contest for the attention of the world, the leaders of both the USA and the USSR would see that their real strength and security lie in their geography, not in nuclear armaments. These weapons, devised to deter what they each perceive to be the other's ambitions, have only negated their geographical security and raised the significance of every local conflict they get involved in to the level of a potential world destroying spark.

and when the USA and USSR faced each other with the power to deliver nuclear bombardments across the oceans. The explosion of nuclear bombs over Hiroshima and Nagasaki brought strategic bombing from the wings of the theater of conflict to center stage. Until that time bombs had been a dubiously effective weapon, especially when dropped on civilians. The leap of destructive powers unleashed by smashing the atom provided the rulers of the great powers with the capacity to eradicate mankind. These weapons could not be used to gain and exploit territory and people's allegiance, since they killed and destroyed beyond repair. The competition for superiority between power elites became a dangerous exercise of technical ingenuity. Whether or not the existence of nuclear weapons has prevented a war between the USA and the USSR, it has ensured that if their competition comes to the last resort there is a danger of extinction for us all. There is no hope of either side winning anything worth while in a nuclear war. Nuclear strategists have lost sight of the purpose of rivalry. Victory is seen as the outcome of playing a game. The last one left standing wins.

Questions of geography, of locations for launchers, of ranges, terrain, detection, response times and targets come into playing a different perspective of geopolitik. But as far as our habitation of the earth is concerned the outcome of nuclear war would annihilate man and irrevocably blight the land. While the horrible threat of this fate hangs over us all, the leaders of the most powerful nations continue their competition for dominion in more discreet fashion.

The Austrians were the first to try to bomb a civilian population into submission, in Venice in 1849. The notion of long-range 'strategic' bombing of the enemy's homeland did not take full shape, however, till 1917. The commander of the Royal Flying Corps in France, Trenchard, became convinced that the value of aircraft lay in their aggressive role. An Italian general, Douhet, provided a form for this in 1921 when he wrote a dismissal of tank and ground warfare, transferring conflict to the skies. Aircraft could be used to terrorize civilians, causing political collapse and cutting off military power at the source.

From a military viewpoint, the unleashing of nuclear explosive power gave the overwhelming advantage to the long-range offense directed at the enemy's heartland. In 1948, Americans voiced the threat as the doctrine of 'massive retaliation'. Any aggressive move of the Soviet Union in Europe would be met by carrying nuclear bombs to drop on cities. A small contingent of US troops in Europe would provide a trip-wire to trigger the nuclear response. Building the capacity to annihilate Soviet industrial and

between great Britain, Germany, the USA, Russia and China has been the principal inspiration of maps of world politics.

With the expansion of Islam which had reached around Africa and across the Atlantic by 1500, geographic information began to accumulate rapidly to European sailors gaining control of the ocean basins and their margins. By the 1600, Merator and his successors had provided a framework for presentation and use of these data and what came to be widely spread of the earth. By 1900 the sailors' continental outlines has been filled in, although the exploration of the surface continued until the 1960s.

In 1890 Mahan provided a strategic appreciation of the global situation and pointed out that Great Britain's dominating role depended on sea power. The implication was that if the leaders of the USA wished to follow suit, they would have to acquire a string of naval stations from the Caribbean across the Pacific, complementing the Royal Navy's command of the Atlantic and Indian Oceans. Mahanís campaign and influence on opinion ran closely parallel to the American acquisition of suitably located colonies.

Mackinder's world view had a British inspiration, in identifying the source of danger for the maritime empires, he pointed out that the north central plains of Eurasia as the pivot of history. This has given great significance to the thrust of railways. From this territorial base, Russia, whatever its constitution or economic arrangements, exerted the primary political pressure on the globe. This was felt in the five peripheral regions of Eurasia, East Asia, South Asia, the Middle East and Europe. Naval power could be brought to bear on this marginal crescent. After the First World War Mackinder amended this map and extended the pivot, calling it the 'heartland'. This was fringed by the inner crescent named above and then by an outer crescent consisting of the British Isles, Africa south of the Sahara, and Japan. The fundamental opposition of the world island of Eurasia and Africa sets the land power of the heartland off against the sea power of the crescents. Mackinder's purpose in constructing this map was to warn British politicians of the threat to Britain's maritime empire of the combination of Germany and Russia. By 1919 Mackinder had shifted the locus of power and strife westwards into Eastern Europe. His warning was that whoever combined the Eurasian plains with Germany would rule the world island, and whoever ruled Eurasia and Africa ruled the earth.

Nuclear Age

The old understanding of geopolitik realities have drastically changed since 1945. A completely different perspective had been on course by 1960

by the depressing effect of the deserted turbulence upon the French and British soldiers, conditioned to a more intimate and less forbidding land scape.

«In war one must think of everything» and it seems that the German High command has taken this statement to heart. For example, German troops destined for service abroad are chosen with special regard to the climatic conditions of their homeland as compared with conditions in the prospective theater of war.

Some of the purely military preoccupations of the geopolitikers are reflected by the large body of literature devoted to the problems of transplanting industries and populations. Sauermann and Rupert von Schmacher are two geopolitikers who have specialized in «Geotechnics». They were concerned with the potential threat of aerial bombardment to Germany's industrial centers in the Rhineland and in Silesia and measures for the systematic transfer of industries and working population into «shelter areas». The displacement of industries and population as a defensive measure against air attack could divert social and economic processes which can never again be reserved. These processes must be guided by long-range policies, i.e., «space-strategy».

Views on Geographical World Politics

Geopolitical generalizations have usually divided the world into two camps seen from the vantage-point of the self-proclaimed moral superior of the two. The usual implication is that the other is inferior or unworthy or bad. In some instances shades of inferiority or unworthiness have been recognized. The geographical images of world politics which have been drawn are important not because they objectively explain reality, but because they interpret or express the intention of certain powerful sets of people. In some cases geopolitical ideas have fed the mood of the time by providing an excuse for exploiting opportunities or fueling fear with mystical sub-human or super-human bogeymen. In other times and places the geopolitical picture was drawn after the event, providing a euphemism to justify actions and the present state of affairs.

Up to the sixteen century, geography was confined by a lack of global knowledge. As the earth's surface was mapped along with the extension of European empires, descriptions of the geography of politics reflected this perspective of the world. The hopes and fears of colonial powers were the chief inspiration. Since the 1900s, the competition for global hegemony

Europe that aspires to world power and possesses all the geopolitical prerequisites for attaining it. The USA is enforced with all the geographic depth a good condition of a great air power. Haushofer goes on to assert that world policy evolves toward several continental systems, and technology accentuates the strategic importance of large connected areas. Thus the era of over-seas empires and free world trade closes. If this reasoning is pushed to its ultimate conclusion, the national state is also a thing of the past, and the future belongs to the giant state. Many nations will be locked in a few vast compartments. But in each of these one people, controlling a strategic area, will be the master of the others.

Geopolitik of War

Geopolitik does its international thinking in strategic terms. Judged by the standards of the social sciences as they are taught in American, English, and French universities, geopolitik is not a science. But the Haushofer group is not in the last resort concerned with scientific truth but with Realpolitik and war. It is a school of strategy. «War», wrote Rudolf Kejellen, «is the laboratory of Geopolitik, and general staffs must be academies of science». The organizational genius of Haushofer provided the German war machine with the scientific equipment of political geography.

Geopolitically speaking, Germany did not go to war in 1939; it has been at war all the time. for in Geopolitik there is no distinction between war and peace. All states have the urge to expand, and the process of expansion is viewed as a perpetual warfare–no matter whether military power is actually applied or is used to implement «peaceful» diplomacy as a suspended threat.

Thus, there is no real distinction in geopolitik between the political strategy of peace and the military strategy of war. However, the strictly military application of geopolitical methods is called by Haushofer military geopolitics.

In addition to all branches of science that were used to support the concepts of geopolitik Haushofer also dabbled in psychology. The relation of the "psychology of the landscape" to military morale, he wrote, was never fully grasped during the World War of 1914-1918 by the German High Command. Yet this relationship deserves most careful attention in questions relating to military personnel. Haushofer found that Napoleon's difficulties in Bavaria and the Tyrol were largely due to the psychological effect produced upon the French soldiers by the unfamiliar landscape of the Alpine highlands with their dark forests and elevated summits. He held that the failure of the Allied landing forces at Archangel in 1919 was largely caused

from without, from a higher civilization.

7. The general trend toward amalgamation transmits the tendency of territorial growth from state to state and increases the tendency in the process of transmission (or in a similar analogy: appetite comes while eating).

Ratzel's laws of Geopolitics were manifestly tailored to meet the requirements of German imperialism. He has set the pace, as regards both ideas and style, for the literary work of German Geopolitik.

Most scholars have expressed the idea that Geopolitik is inseparable from the name of Major General Professor Doktor Karl Haushofer born 1869 at Munich. From the start Haushofer stressed the need for group effort in geopolitical research. He and others have authored the work on Power and Earth (Macht und Erde). The essence of Haushofer's doctrine is flexibility; there can be no fixed limits to the expansive urge of the state. Geopolitik, according to Haushofer, is a dynamic science. Political geography is static and descriptive; it describes and explains a condition. Geopolitik probes the dynamics of world political change; it vivifies space.

What stands out in Haushofer's insistence on life-giving space, his reiteration that ample space is the first and indispensable attribute of national greatness. Then, there is his distinction between «oceanic» and «continental» powers; between «universalism» and «pan-ideas»; between «resisting» and «renovating» powers; his doomsday theory of the British Empire; and his deep reverence for the Monroe Doctrine. Around these central ideas is cultured a stupendous mass information gathered from topography, economics, political science, history, military science, jurisprudence, medicine, anthropology, ethnography, and sociology.

Haushofer holds that the conflicts of world policy derive their inner meaning from the antagonisms of seafaring and land-locked peoples. he admits that he considers all world policy as a match between «oceanic» and «continental» peoples. The British Empire, Haushofer predicted is doomed. The climate of world policy has changed, and the roots of British power are withering. The twentieth century brought new factors into play, and young nations. To secure the life lines of the Empire, Britain had to assume heavy continental commitments, thereby diverting energy away from the navy. British consideration of sea power are valid only within limits, and by placing too much of its fighting strength within the lee of land (in Egypt and Palestine) moved beyond the effective range of its fighting service.

In the new world (American continent), heartland and sea power are one, and the USA is projected by Haushofer as the first great nation outside of

in a struggle for existence as brutal and lawless as is , according to the theory of evolution, the struggle for survival in nature.

«A large space», said Friederich Ratzel, the leading geographer of Germany at the end of the nineteenth century, "maintains life." a generation later Karl Haushofer, the founder of German Geopolitik, referred to this statement as "the state-biological rule of life put in classic form." As an axiom of German Geopolitik it is all that. And it is much more. It is the gift of a German school of thought in political geography to the ideology of Nationalist-Socialist Germany. It is the inspiration which brought forth the slogans of «living space».

Ratzel himself acknowledged that he owed much to the teachings of his contemporary, the historian Heinrich Von Treitschke's lectures on politics delivered at the University of Berlin. Treitschke's has glorified war– almost for its own sake and as an end in itself. War, he cried, «is the only remedy for ailing nations». From Machiavali he borrowed the dogma that the state is free from restraints of private morality. "The state he declared is "power" and Germanyís next task after its resurrection at the hands of Bismarck was to destroy the British Empire and capture its over-seas possessions. Treitschke asserted that Germany should pursue the acquisition of colonies by any possible means.

Ratzel's books were intended as an inventory of the world's political geography at a time when Germany, after its victory over France, was becoming the industrial and commercial rival of Great Britain. Looking for new fields to conquer, Germans took to geography and studied the holdings of the older powers. Ratzel believed he had found a set of laws of expansionism. They are the following:

1. The space of states increases with the growth of culture.

2. The growth of states follows other symptoms of development: ideas, commercial production, missionary activity.

3. The growth of states proceeds by the amalgamation and absorption of smaller units.

4. The frontier is the peripheric organ of the state, and as such it is the evidence of the growth, the strength, and the changes of that organism.

5. In its growth the state tends to include politically valuable sections: coast lines, river beds, plains, regions rich in resources.

6. The first imputes for territorial growth comes to the primitive state

the state, then it followed that the state, like any other biological organism, must grow and have organs. Considered historically this meant that Geopolitik was concerned with the expansion of the state by colonization and conquest.

Kjellen applied this insight to modern history (at his time) and asserted: «This was the position of England and is today the position of Japan and Germany. It is clearly a case, not of the lust for conquest, but of natural and necessary growth...»

The most remarkable exponent of geopolitics, who paid for his insight with his life, is a German named Baron Dietrich Heinrich von Bulow. In his first book published in 1799 under the title The Spirit Of The New System Of War , he developed the theory of strategy, as distinct from mere military strategy, and the outline of a European order based on geographic considerations.

Von Bulow have asserted that «As long as there is anything to divide or to take, there will be wars» These wars will not cease until the great states (states that existed at that time) have reached their natural frontiers. It is therefore, necessary to know what these natural frontiers are. To Von Bulow, it is only the sea, rivers, and mountains that draw true natural frontiers, owing to the obstacles they impose on social interaction.

«Rivers and the sea render difficult military operations but facilitate commercial relations; natural military frontiers are, therefore, not the same as commercial frontiers. As only rivers, the sea, and mountains are natural borders, the boundaries of states can be easily determined.

In his Comparative Geography, Karl Ritter adopted the great principle of the unity of the earth and extended his views into the realms of archaeology and history. Ritter visualized the continents as the primary organs of the great organism, the living globe. Beneath the vague thought-image of the living globe a more formidable concept can be seen in his writing as taking shape: the idea of the earth as an organism is giving birth to the idea of the organic state. (And from this idea followed, almost inevitably, the idea of the superman, the leader–the Nazi Fuhrer.)

Political geographers, once they accepted the theory of the state as a biological entity, could without effort adapt to their use Darwin's observations on the value of space. Henceforth national life could be viewed as determined by space, and space regarded as a political force in itself. The urge to territorial expansion is thus seen as the manifestation of natural law, and the population pressure of a growing nation as culminating

is greatest at home but then declines along a «loss of strength gradient» as the distance from home is increased. This occurs because of the increases in time and cost of transporting one's power. Because of this, Boulding proposes an axiom: «the further the weaker».

Doctrines of Geopolics

The influence of geography upon human society had been exhaustively set forth several thousand years before the newly established doctrines of Geopolitik were founded. Herodotus wrote that Cyrus, king of the Persians, refused to lead his people to the conquest of more fertile lands because a softer climate would turn them into softer men. Strabo a geographer of antiquity– whom Napoleon admired– endeavored to show how the customs, skills, and political divisions of a state were determined by natural conditions. Strabo's methodology was adopted and amplified by Sebastian Munster in his Universla Cosmography published in 1544.

Montesquieu insisted that geography and climate preponderantly determine political evolution. Immanuel Kant, in his lectures on physical geography, first bestowed full recognition upon political geography as a branch of this discipline. He dignified geography not only as the "summary" of nature but also as the basis of history and stressed its educational value. Suffice it to mention that by the beginning of the nineteenth century, German thinkers had taken the lead in political geography. However, The name Geopolitik was not invented by a German. It was a Swede by the name of Rudolf Kjellen who coined the word and first drew the distinction between Geopolitik and political geography. He turned from the study of history and government to geography for deeper insight into world problems.

In Kjellen's writings one could fined all the principal theories of Geopolitik. He believed that , from the study of individual states, laws valid for all states at all times can be deduced. He has applied biological analogies to human society. Describing states as super individual beings, Kjellen defined Geopoloitik as the science which conceives the state as a geographic organism or as a phenomenon in space. This living state is manifest in five aspects, namely as Territory or realm, People (folk), Economy (Haushalt), Society, and Government. Geopolitik considers the realm from the points of view of: (1) space, size, and shape; (2) situation in relation to the sea or to other states; (3) changes in situation due to the increased or decreased power of one or several neighboring states; (4) the history of past geographical issues and their role in foreign policy. Proceeding from these definitions Kjellen sought to erect a system which would show how the Realm influences the relationship of states. If the Realm of the state– he argued– is the body of

possess great military and economic capabilities and others do not; some control important natural resources and others are resource-poor. The arrangement of states has always included their political-geographic arrangement as well. First, this means that we care about the physical location of states; for example, China and Russia still share over 2,000 miles of common land border, where as the United States has a common land border with neither; Britain and Japan are islands, whereas France and Germany border many other states. Some states are distant from the centers of international activity, Australia, for example, is at the periphery of international interaction. Others, like Egypt, Lebanon and Iraq are located along historical trade routes or paths of invasion.

the political-geographic arrangement includes not only location but also topographical features. States are concerned with and effected by their neighbors–how many there are, how close or how far, how big or how small–and they are also concerned with the features of land and sea. The choices of a particular power is different if it is an island or a continental power; at the end of a peninsula or at the center of a continental landmass; has long shorelines and good ports or is landlocked; has mountains, deserts, rivers, swamps, or other natural barriers as borders or has its frontiers an open, flat plain. The arrangement of these physical features will limit the possibilities and probabilities of communication and transportation of both economic goods and military capabilities.

The physical arrangement of the international environment also includes less obvious features. Useful natural resources–drinkable water and arable land, as well as forests, animal life, and mineral resources–are unevenly distributed. The definition of "useful" changes over time: states that possessed uranium in the nineteenth century did not gain by it in either wealth or influence. Finally, climate varies across the globe. As parts of the physical arrangements and environment of all states, all these factors affect opportunities for state interaction. Just as the design and structure of a chessboard (or any other gameboard) influence the possibilities and probabilities of movement by the pieces on board, the international system affects the behavior of states.

Location strongly affects interaction: states tend to get into wars more often with neighbors than with others because they interact more with countries close by than with those far away. Contiguity is one factor that helps to create «dangerous dyads». One view of the relationship between the closeness of states and their opportunities for interaction is that of Kenneth E. Boulding. He developed a principle of viability, whereby any state's power

FROM GEOPOLITICS TO POWER POLITICS

Dr. Michel Nehme(*)

Does geography matters in the relations between states, be they friendly or hostile? Is the strength of sympathetic and influential ties between the governments of nations a matter of geographic distance as of political and cultural distance? Certainly if we are to look at the previous events of world politics and we trace both the causes and courses of wars, distance and space count for a lot at the grand strategic level. Definitely time, space and the details of geography provide the immediate setting for deadly conflict and strongly affect the outcome of war.

The above has been true speciàlly if we assume that the crux of international politics is war or the preparation and readiness for war and military confrontations. In the same token, political authority is conceived of as extending over some portion of the earth's surface and the competition of those with power is over whose writ runs where. This means that every nation-state operates within a context shaped by many other states and other international actors.

General understanding of Geopolitics

It is a common knowledge that some political entities, whether they are states or international organizations, are large and some are small; some

(*) Faculty Member, American University of Beirut.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: Ghassan CHEDID

Minorités et Ethnostratégie en Méditerranée..... Dr. Antoine MESSARRA 156

From Geopolitics to Power Politics ..... Dr. Michel NEHME 172

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO